

التكوكب المنير في شرح ألفية ابن التثطير

تصنيف العلامة المتقن
عبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبل
البعلي الدمشقي الشهير بالمواهي
١٠٧٩-١١١٩ هـ

ومعة
شفاء الغليل في ترجمة الشيخ عبد الجليل
من تأليف أحد تلامذته

دراسة وتحقيق
حمزة مصطفى أبو توهة

من تراث الحنابلة الأوبي
(٢)

الكوكب المنير في شرح ألفية بالتشطير

تصنيف العلامة المتفنن
عبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي
البعلي الدمشقي الشهير بالمواهي
١٠٧٩ - ١١١٩ هـ
رحمه الله تعالى

ومعه
شفاء الغليل في ترجمته الشيخ عبد الجليل
من تأليف أحد تلامذته

دراسة وتحقيق
حمزة مصطفى أبو توهة



أروقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

حاز علم النحو نصيبًا وافراً من المنظومات العلمية، منها ما كان يجمع جُلَّ أبواب النحو، مثل: «ألفية ابن معطٍ»، و«ألفية ابن مالك»، و«ألفية الأثاري»، و«ألفية السيوطي»، ومن قبلها «ملحة الإعراب»، ومنها ما كان يختص بمسائل مفردة، مثل: «القصيدة المجردة»، و«نظم المرادي للجمل»، و«نظم الزواوي لقواعد الإعراب»، و«المنظومة الميمية» لحازم القرطاجني.

ولعل أول منظومة في النحو - كما يقال - هي منظومة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد شكك الدكتور العلامة الطناحي في هذه النسبة للخليل بن أحمد، ورجح أن يكون أول عهد بالمنظومات ما بعد القرن الرابع^(١).

وأشهر هذه المنظومات «ملحة الإعراب» للحريري، و«ألفية ابن معطٍ»، و«الوافية» لابن الحاجب، و«ألفية ابن مالك»، و«ألفية السيوطي» المسماة بـ«الفريدة»، و«ألفية ابن مالك» هي الأشهر على الإطلاق؛ حيث إنه إذا أُطلق لفظ «الألفية» فهو منصرف إليها من غير لبس.

ولمّا كانت العربية من أجل العلوم، والمصنفات فيها أكثر من أن تعد أو تحصى، تميزت من هذه التصنيفات بعضها، وشاع ذكرها، وتُصَدَّى لشرحها، ومن أجل هذه المصنفات «ألفية ابن مالك»، ولها ما يزيد على مئة وثلاثين شرحاً، ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، وقد أعرب أبياتها بعض العلماء، ووضع لها آخرون حواشي

(١) انظر: «الفصول الخمسون» ٢٩.

وتقريراتٍ وتقييداتٍ وتعليقاتٍ، وحولها بعضهم إلى نشر، وغير ذلك من ألوان العناية والاهتمام بهذا الكتاب المبارك .

ويمكن القول: إن أول شرح لـ «الألفية» كان شرح ابن الناظم ، ثم تلاه شروحات من بعده، وتصدى لـ «الألفية» جهابذة العلماء؛ كأبي حيان، والمرادي، والشاطبي، والمكودي، وابن عقيل، وابن هشام.

لكن هذه الشروح كلها كانت على هيئة واحدة وهي الشرح المنشور، إلا أن التراث حفظ لنا شرحاً بديعاً عظيماً، غريباً في بابه، لم يُنسج على منواله، وهو شرح الإمام بدر الدين الغزي المسمى: «البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية»، وهو شرح منظوم في عشرة آلاف بيت ونيف وخمسين بيتاً، وقد حققته من قبل، وطُبع مع صناعة دراسة وافية شافية لهذا السفر المبارك.

ويندرج تحت هذا النوع البديع كتاب «الكوكب المنير» الذي نحن بصدد تحقيقه، وهو شرح بالتشطير على «ألفية ابن مالك»، والتشطير: أن يعمد الناظم إلى البيت، فيضع لصدره عجزاً من عنده، ويضع لعجزه صدرًا من عنده، فيصبح البيت بيتين، ومثال ذلك قول ابن مالك:

قال محمد هو ابن مالكٍ أحمد ربي الله خير مالكٍ

فقد جاء الإمام عبد الجليل وشطر هذا البيت قائلاً:

قال محمد هو ابن مالكٍ العالم الأندلسي من سالكي

رأي الإمام الشافعي الناسكٍ أحمد ربي الله خير مالكٍ

والله أسأل التوفيق والسداد في القول والعمل؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين.

(١) انظر: «كشف الظنون» ١/ ١٥٢.

(٢) انظر: «نشأة النحو» ٢٣١، و«الوسيط في تاريخ النحو العربي» ٢٠٦.

ترجمة المصنف

اسمه ومولده:

عبد الجليل ابن الشيخ عبد الباقي محمد أبي المواهب بن عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم بن عمر بن محمد، الحنبلي، البعلبي، الدمشقي، الشهير بالمواهيبي.

اتفقت مصادر ترجمته على إيراد اسمه واسم والده، ومنها من ذكر جده، وقد نقل الغزي في «النعمة الأكمل» من ثبت جد المؤلف: أنه عبد الباقي تقي الدين الحنبلي ابن الشيخ عبد الباقي ابن خطيب المسلمين الشيخ عبد القادر زين الدين ابن مفتي الموحدين عبد الباقي علامة المتبحرين ابن الشيخ إبراهيم بن عمر بن محمد الشهير أولاً بابن البدر والآن بابن فقيه فصة، الأزهري الطلب، الدمشقي المنشأ والوفاة.

ولد الإمام عبد الجليل بدمشق، في سادس شعبان، سنة تسع وسبعين بعد الألف، ونشأ بها في كنف والده، واشتغل بطلب العلم فيها، ولكن أصله من بعلبك، ونسبته إليها.

(١) انظر ترجمة المصنف في: «غذاء الألباب» ٥٥٤ / ٢، و«سلك الدرر» ٢٣٤ / ٢، و«النعمة الأكمل» ٢٦١، و«السحب الوابلة» ٤٥١ / ٢، و«مختصر طبقات الحنابلة» ١٢٨، و«الأعلام» ٢٧٦ / ٣، و«تسهيل السابلة» ١٥٨٧ / ٣.

أخلاقه:

كان وقورًا، ساكنًا، كثير البر بوالده، وشوهد مرارًا إذا كان في درسه ومر عليه والده، يقوم من الدرس ويأخذ مداس والده منه ويمشي خلفه بأدب وسكينة، ويلتزم حضور دروس والده بالجامع الأموي بين العشاءين، وكان والده يحبه كثيرًا، ويحترمه، ويدعو له؛ لما كان عليه من البر والديانة والصيانة، وملازمة الطاعات، وكف اللسان عن اللغو، والانقطاع عن الناس.

علمه، وعبارات العلماء فيه:

برع في المعقولات، لا سيما النحو والصرف، والمعاني والبيان، وجلس للتدريس بالجامع الأموي، وعكف عليه الطلبة للاستفادة، وكان عجبًا في تقرير العبارة، يؤديها بفصاحة وبيان.

قال عنه السفاريني: «خاتمة المحققين، ونادرة المدققين، العلامة الأوحد، والفهامة الأمجد، الوحيد الألمعي، والفريد اللوذعي، المحقق عبد الجليل بن أبي المواهب...».

وقال عنه صاحب «سلك الدرر»: «الشيخ العالم، المحقق المدقق، الفهامة، الإمام الفاضل».

شيوخه:

اشتغل بطلب العلم على والده وعلى غيره، ولازم الشيخ إبراهيم الفتال، ومفتي دمشق الشيخ إسماعيل الحايك، والشيخ عبد القادر بن عبد الهادي، فأخذ عنهم الأصولين، والنحو والصرف، والمعاني والبيان، والعلامة الشيخ عبد الرحيم

الكابلي نزيل دمشق، وأخذ الفقه والحديث ومصطلحه عن والده، وقرأ على الشيخ عثمان القطان، وأجازه المحقق الرباني الشيخ إبراهيم الكوراني نزيل المدينة المنورة، والعلامة السيد محمد البرزنجي الكوراني نزيلها أيضًا.

مؤلفاته:

يكاد يُجمع من ترجم للمؤلف على أن له من التأليف «نظم شافية ابن الحاجب في الصرف»، وشرحها شرحًا حافلًا، وله تشطير بديع على «ألفية ابن مالك» في النحو، وهو ما نحن نعمل عليه الآن، وله أرجوزة في العروض، وغير ذلك من الرسائل.

وجاء في حاشية «السحب الوابلة» من عمل المحققين:

«ورأيت للمذكور - يعنيان به: المؤلف - نظمًا لـ «الشافية» لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وشرحًا على هذا النظم اسمه: «الموارد العذبة الصافية...»، أول هذا النظم:

حَمْدًا لِأَهْلِ الْحَمْدِ فَيَا ضِ النَّعْمِ	مَا دَامَ مِقْدَارُ الْعُلُومِ فِي الْعِظَمِ
وَدَامَ صَرْفُ الْقَلْبِ نَحْوَهَا لِمَنْ	وَفَقَّهَ مَوْلَاهُ عَنْ ذِي الْفِطَنِ
فَأَنْفَقُوا رِيعَانِ عُمْرِهِمْ عَلَى	إِبْرَارِ مَكُونَاتِهَا إِلَى الْجَلَا

ثم قال:

وَإِنَّ أَسَّ ذِي الْعُلُومِ كُلِّهَا	صِنَاعَةُ التَّصْرِيفِ فَهِيَ أَضْلُهَا
وَإِنَّ مَا أَلْفَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ	فِيهِ وَفِي خَطِّ أَحَقِّ مَا اجْتَبَى
وَهُوَ الْمُسَمَّى شُهْرَةً بِ(الشافية)	جَزَاهُ عَنْهُ بِالْجِنَانِ الْعَافِيَهُ

وجاء في أول الشرح: «الحمد لله الذي عزَّ اسمه، وتمَّتْ كَلِمُهُ، وعمَّتْ البرية

آلاؤه ونعمه...». وغير ذلك مما يطول شرحه وذكره.

شعره:

قال في «سلك الدرر»: إن المؤلف كان ينظم الشعر الباهر، ولعل أقدم من نسب إليه هذا الإمام السفاريني في غذاء الألباب؛ حيث قال:

«وقال خاتمة المحققين، ونادرة المدققين، العلامة الأوحى، والفهامة الأمجد، الوحيد الألمعي، والفريد اللوذعي، المحقق عبد الجليل بن أبي المواهب...، مشطراً للأبيات المنسوبة لسيدنا جعفر الصادق رضي الله عنه وعن آبائه الأطهرين، وهي:

عَتَبْتُ عَلَى الدُّنْيَا وَقُلْتُ: إِلَى مَتَى	تُسَيِّئِينَ صُنْعًا مَعَ ذَوِي الشَّرَفِ الْجَلِيِّ؟
أَفَاقِدَةَ الْإِنْصَافِ حَتَّى عَلَيْهِمُ	(تَجُودِينَ) بِالْهَمِّ الَّذِي لَيْسَ يَنْجَلِي
(فَكُلُّ شَرِيفٍ مِنْ سُلَالَةٍ هَاشِمٍ)	بِسَيِّئِ حَظٍّ فِي مَذَاهِبِهِ ابْتُلِي
وَمَعَ كَوْنِهِ فِي غَايَةِ الْعِزِّ وَالْعُلَا	(يَكُونُ عَلَيْهِ الرِّزْقُ غَيْرَ مُسَهَّلٍ)
(فَقَالَتْ: نَعَمْ يَا ابْنَ الْبُتُولِ لِأَنِّي)	خَسِيسَةٌ قَدَرٍ عَنْ عُلاكُمْ بِمَعْزِلِ
وَأَمَّا إِسَاءَاتِي فَذَلِكَ أَنِّي	(حَقَدْتُ عَلَيْكُمْ حِينَ طَلَّقَنِي عَلِي)

ومن شعره أبيات شطّرها فيها أبياتاً منسوبة إلى ابن عباس رضي الله عنهما:

(أَحْبُوا الْخَيْلَ وَاضْطَبِّرُوا عَلَيْهَا)	فَإِنَّ بِهَا الْمَسْرَةَ وَالْكَمَالَا
وَرَاعُوا حَقَّهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ	(فَإِنَّ الْعِزَّ فِيهَا وَالْجَمَالَا)
(إِذَا مَا الْخَيْلُ ضَيَّعَهَا أَنْاسُ)	أَنَلْنَاهَا التَّرَفُّةَ وَالِدَّلَالَا
فَخَيْرٌ فِي نَوَاصِيهَا اقْتَضَى أَنْ	(حَفِظْنَاهَا فَأَشْبَهَتْ الْعِيَالَا)
(نُقَاسِمُهَا الْمَعِيشَةَ كُلَّ يَوْمٍ)	وَلَا نَخْشَى لِنِعْمَتِنَا زَوَالَا

(١) في «سلك الدرر»: «تجورين».

وَنُلْبِسُهَا الْمَحَاسِنَ مِنْ حُلِيِّ (وَنَكْشُوهَا الْبَرَاقِعَ وَالْجِلَالَا)

ومن شعره تذييله على قول الشاعر:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَدَعُّهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةٌ

حيث قال مذيلاً:

فَجُدْ لِلْفَقِيرِ بِمَا يَتَّغِي وَلَا تُلَفْ دَهْرَكَ مُسْتَوْهَبًا
وَفِي اللَّهِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ غِنَى وَنَلْ طَيِّبَ الْعَيْشِ وَانْعَمَ بِهِ
وَعُمْرُكَ رَأْسُ جَمِيعِ الَّذِي وَحَاذِرْ مَعَاصِيَ الْإِلَهِ الَّتِي
وَمِنْ مَالِ رَبِّكَ أَنْفِقْ فَمَا وَدُمَ فِي عِلَالِهِ لَتَرْقَى الْعِلَالُ

ومن شعره قوله:

يَا وَاجِدًا مِنْ بَدِيعِ الْحُسْنِ أَجْمَلَهُ
أَلَيْسَ يَحْرُمُ لِي الْوَاجِدِينَ كَمَا
مَالِي جِيدِكَ عَنِّي كُنْتُ آمِلُهُ
نَصَّ الْإِلَهِ عَلَى هَذَا وَأَنْزَلَهُ؟!

ومنه قوله:

أَيُّهَا الْمُكْتَسِي رِدَاءَ جَمَالٍ
فَوْقَهُ بُرْنُسُ الْمَحَاسِنِ زَانَهُ

(١) في «مختصر طبقات الحنابلة»: «ولا تلق».

(٢) في «سلك الدرر»: «ناهيه».

(٣) في «مختصر طبقات الحنابلة»: «لنرقى».

مَنْ يُنْعَمَ بِنَظَرَةٍ مِنْكَ يَوْمًا
وَسَلَا أَهْلَهُ وَكُلَّ حَبِيبٍ

ومن شعره:

سَلِّمْ لِلَّهِ الْأَمْرَ وَلَا
جَهَلْتَ نَفْسٌ عَرَفَتْهُ وَمَا
عَجَلًا يَأْتِيكَ الرُّوحُ إِذَا
لِلَّهِ الْأَمْرُ فَلَا تَضْرَعُ
أَوْ مَا الْمَوْلَى مَلِكٌ أَحَدٌ
لِلْحَالِ وَإِنْ ضَاقَتْ فَرْجٌ
لِيَبِينَ بِذَلِكَ قُدْرَةُ مَنْ
هَوْنٌ مَا ضَاقَ عَلَيْكَ وَلَا
بَيْنَا الْإِنْسَانُ يُرَى قَلَقًا
عَادَ التَّوَسُّيعُ عَلَيْهِ بِمَا
دَعَا مَا يَدْعُوكَ إِلَى الدُّنْيَا
فَعَسَى الْمَوْلَى يُؤْتِيكَ غِنًى
سَلُّهُ مَا شِئْتَ فَإِنَّ جَمِيعَ
وَبِهِ يَرْجُوهُ أَخُو الضَّرَا
يَا نَفْسُ ثَقِي بِاللَّهِ عَسَى
سَعِدَتْ نَفْسٌ أَبَدًا رَضِيَتْ

أَذْهَبَتْ عَنْهُ دَائِمًا أَحْزَانُهُ
كَانَ يَهْوَى كَمَا سَلَا أَوْطَانُهُ

تَيَأَسُّ أَبَدًا مِنْ رَحْمَتِهِ
رَضِيَتْ بِنُفُودِ إِرَادَتِهِ
سَلَّمَتْ لَهُ وَلِحُكْمَتِهِ
لِلْخَلْقِ وَخَفَ مِنْ نِقْمَتِهِ
ذَلَّ الْأَمْلَاكُ لِعِزَّتِهِ؟
يَأْتِي الْمَهْمُومَ بِنُصْرَتِهِ
تَجْرِي الْأَشْيَاءُ بِقُدْرَتِهِ
تَيَأَسُّ أَبَدًا مِنْ رَحْمَتِهِ
مِمَّا يَخْشَى مِنْ فَاقَتِهِ
يَجْرِي الْمَكْرُوهُ بِسُرْعَتِهِ
مِنْ حُبِّ الْمَالِ وَفِتْنَتِهِ
وَيُزِيلُ الْفَقْرَ بِنِعْمَتِهِ
عَ الْخَيْرِ لَهُ فِي قَبْضَتِهِ
وَالْكَرْبِ لِدَفْعِ مَضَرَّتِهِ
تَحْظِي بِرِضَاهُ وَجَنَّتِهِ
بِقُضَا الْمَوْلَى وَمَشِيَّتِهِ

(١) هذا البيت لم ينقله صاحب «النعمة الأكمل»، وفي «سلك الدرر»: «لبيّن» بدل «ليبين»،
والتصحيح اجتهاد المحقق.

رَفَقًا يَا رَبُّ بِمَنْ يَزْجُو مِنْكَ التَّفْرِيجُ لِكُزْبَتِهِ
 اِرْحَمْهُ وَجُدْ بِالْعَفْوِ فَأَنْ سَتَ هُوَ الْغَفَّارُ لَزَلَّتِهِ
 بِمُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ وَبِإِلَ سَالِ الْأَطْهَارِ وَشِيعَتِهِ
 من شعره قوله في فوارة ماء:

انْظُرْ إِلَى فَوَارٍ مَاءٍ حَكَى رَأْسَ عَجُوزٍ أَبْيَضَ اللَّمْتَيْنِ
 مُنْتَشِرَ الشَّعْرِ يُرَى دَائِمًا مُضْطَرِبًّا يَمِيلُ لِلْجَانِبَيْنِ
 كَأَنَّهَا تَمْلَى مِنَ الْخَمْرِ أَوْ رَعْشَاوَةً أَوْ تَلْطِمُ الْوَجْتَيْنِ
 وقوله أيضًا:

انْظُرْ إِلَى فَوَارَةٍ قَدْ حَكَتْ جَارِيَةً قَوَائِمَهَا كَالْغُصَيْنِ
 أَرْخَتْ عَلَى أُعْطَافِهَا حَلِيَّةً بَدِيعَةً مِثْلَ خُيُوطِ اللَّجَيْنِ

وفاته:

قال تلميذه الإمام السفاريني: «الْمُنْتَقِلُ إِلَى سَعَةِ رَحْمَةِ الْوَاهِبِ، لَيْلَةَ الْأَحَدِ، فِي الثُّلُثِ الْأَخِيرِ، فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ جُمَادَى الثَّانِيَةِ، فِي سَنَةِ تِسْعَةِ عَشَرَ وَمِئَةٍ وَأَلْفٍ». وَدُفِنَ بِتَرْبَتِهِمْ شَرْقِي مَزَارِ الشَّيْخِ بَكَارٍ، بِمَرْجِ الدَّحْدَاحِ، وَتَأْسَفُ عَلَيْهِ الْغَالِبُ مِنَ النَّاسِ، لَا سِوَمَا وَالِدِهِ فَصِيرٍ وَاحْتِسَابٍ، وَرِثَاهُ الشَّيْخُ سَعْدِي الْعَمْرِي بِقَوْلِهِ مُؤَرِّخًا وَفَاتِهِ:

أَلَا تَبَا لِيَوْمِكَ مِنْ ذَمِيمٍ أَيَا فَرْدَ الْفَضَائِلِ وَالْفُهُومِ
 أَبَحَثَ لَنَا بِهِ أَسْفًا وَحُزْنًا يُزِيلَانِ الْحَيَاةَ عَنِ الْجُسُومِ
 وَغَادَرْتَ الزَّمَانَ بِلَا إِمَامٍ يُرِينَا كَيْفَ فَايِدَةُ الْعُلُومِ
 فَلَوْ تَفَدَى النُّفُوسُ فَدَتَكَ مِنَّا قُلُوبٌ مِنْ حِمَامِكَ فِي حَمِيمِ

وَلَكِنْ لَا مَرَدَّ لِمَا قَضَاهُ عَلَيْنَا اللَّهُ فِي الْأَزَلِ الْقَدِيمِ
وَحِينَ قَضَى إِمَامُ الْعَصْرِ طُرًّا أَتَى التَّارِيخُ بَيْتًا مِنْ نَظْمِي:
(جَزَاهُ اللَّهُ عَنْ دُنْيَاهُ مَجْدًا وَأَسْكَنَهُ بِجَنَّاتِ النَّعِيمِ)

هذا ما تيسر ترجمته للشارح من كتب التراجم التي ذكرته، وقد وقعت على ترجمة مستقلة للشارح مخطوطة، تقع في ست ورقات ضمن أحد المجاميع ٣٨٧٧/١٤٤، وهو محفوظ في المجمع العلمي في دمشق.

ويمكننا تقريبًا أن نحدد تاريخ نسخ هذه الترجمة، فهي ما بين ألف ومئتين وألف ومئتين وخمسين، وهذا مستمد من تواريخ مأخوذة من رسائل هذا المجموع؛ فبعض هذه الرسائل مؤرخ تاريخ نسخها.

والرسالة التي تعني بترجمة الشارح ترتيبها السادس من مخطوطات هذا المجموع، وهي تقع من أول الورقة ٤٤ حتى الورقة ٦٦ ب، وهذه محتويات المجموع بالترتيب:

- ١- قرعة الشيخ محيي الدين بن عربي.
- ٢- سر المدد والشهود في مدح النبي المحمود (قصيدة في مدح النبي ﷺ).
- ٣- بهجة الشيخ عقيل المنبجي.
- ٤- شرح غريب ما في الجامع الصغير، وهو مما أملاه عليه مؤلفه السيوطي.
- ٥- أوراق من نظم البرعي، يليها أبيات منقولة من حاشية الشيخ حسين عبد الشكور.
- ٦- شذرة من ترجمة الشيخ عبد الغني النابلسي وغيره من علماء القرن الثاني عشر، مع نماذج من أشعارهم، وفيها ترجمة المصنف الإمام عبد الجليل ابن أبي المواهب.
- ٧- الرسالة المشفية للأمراض المشككة، في علة المراقبة غير السوداءوية.
- ٨- ثبت عبد الرحمن الكزبري الصغير.

٩- حقيقة الفرق بين الحياة المستمرة، والحياة المستقرة، وحياة عيش المذبوح.

١٠- شرح الهدهدي على المقدمة السنوسية في علم التوحيد.

١١- شهادة عبد ضعيف في التوحيد.

١٢- فضائل شهر رمضان.

وفيما يلي صور من مخطوطة هذه الترجمة ويتلوها نصها الكامل:

شيخنا العلامة السيد محمد باقر بن شيخنا الشيخ أبي انوار
محمد بن الشيخ عبد الباقي بن عبد القادر بن إبراهيم بن عمر بن
محمد أحمد الشيرازي جد بابن البلد وابن فقيه قصبة دق الشيخ -
المسلم والمنطق القويم القليل المشيل والطريق القديم هـ ثبات
تفخر من نثارت وروايق اللطائف تلتقط من ذرايع كلياته
ونفايس الجواهر من نثرات جواهر فوادة وفي لايد الحكم
تنظم من قطرات مداده اما الخوارق والتحريف فهو انما هو
حيات واما العروض والبلاغة فهو الحليل وشي جرحان
واما حسن المنطق والمصاحف فهو فسر اباد وسحبات نشا
في حرايه على ادب والصباية وطلب العلو والديانة لازم
درسه والده احد يشبه العامة فيمن هاتن الفنون في جميع البحار
والجامع الصغير والكبير للمحافظ السوطي وغير ذلك وجد في الضبط
والاشتغال في عبقور ان شبابه اخذ الخوارق والبلاغة ولا صلين
عن العلامة الشيخ ابراهيم الفثال وهو المنيان به الشيخ اسماعيل
بن علي تفتي الحنفية وعن العلامة الشيخ بن محمود القطان
رحانه بما تجوز له روايته وبمولفاته العلامة الشيخ ابراهيم
الكوراني نزيل المدينة المنورة وكذلك السيد محمد بن رشيد
البرزنجي الحسيني ثم لازم الفادة والتدريس بالجامع الهوي
في انواع من العلوم ولهم من المؤلفات نظم الشافية في الصرف
لابن الحاجب وشرحه وهو كتاب نفيس يتضمن ابحاثا شريفة
وتدقيقات لطيفة وله تشطير الفية ابن مالك اخاد فيه كلالا
وعبر ذلك من الترابيل والفوايد المنظومة وله ارجوزة في
العروض ومن شعره هـ

جاده

يا واجدا من بديع الاشراجله مالي جيد كعني كبت آمله
اليس حريم لي الواحد من كماء نصر الاله على هذا وانزل له
وله يستند على بعض اصدقايد هـ
اجبتنا هل من سبيل الى اللقاء وتجديد عهد سينالم يكن نسا
لبث احاديث الصباية والجوى وحب وجدنا في الفوادله غريسا
نظمنان مع سواكم مضييع وكل نعيم دونكم غاية البأسا

روح الفضائل التي هي الحياة للبدر محمد الجليل خير حتى العزيم
 وبأخر التقوى على نهج الفضائل طمس عم الورق معناه وأورد الناس خبر
 والجامع الثرى من فراقه لشكره ومن وعين هذا خلقة تلك تدبر قد هتن
 فان من بكره استغالي لم يمت ومن يهن فانه من شكره من يتهم
 وان موت العلماء اعظم المحن والموت دويحت ارحم ارحم
 والموت الذي قد ابتلاو متجر وقهر العباد بالموت سر قيس
 ولا رد لفضائل الحق جل المومن وموت خير خلق المد سطني نفى للوس
 لكن لنا به اقتدا حسن يحلو الرجز لولا تسليته لبار كل الفتن
 من رضى له الرضى ومن يرضى عنه وفان فاصبر او فما عنتى له لصاب دويحت
 سقى الاله قبره من رحمة طول الرضى ودام بولي الرضى وعفوه له فتر
 وعندما فارق احبا باوادة والوطنه وراح قادما على الرب الكريم ذي المنن
 قد اشهد الهاق في تار حبه بيا له لكنه فقد الفرد فرد فيه علم
 عبد الجليل الخليل في جنة لقد سكن رحمه الله تعالى واعقد سحاب رحمة
 وود المشيم ما رسل السلامه علمه به محمد بن
 ابن تاج الدين بن محمد بن ابى بكر بن محمد بن موسى بن عليم
 الكردي المصل العمل الشهدى ببلد بابل بن عبد وبالناسجى بنى الحنفية
 ببلد وخطيب جامعها الكبير هو الشيخ العلامة والمقوم المنطيق
 القهاره والمضاحه واللسن المنين عن كل معنى مستغرب
 حسن طوا المذاكر لطيف المحاضر فقم البرد بن من الفضائل
 والكله ممثلى الجنين من اللطائف التي هي النجى لجلاله هو قس
 اباد في خطابته ورعده وعبد الحميد في كتابته وعذوبة
 لفظه في فكر صحيح وعقل رجيح ولد رحمه الله تعالى ببلد بعلبك
 سنة ست واربعمائة والف فقر القرآن ببلد وبعض المقدمات
 ثم رحل الى دمشق في طلب العلم فقر على العلامة الشيخ ابراهيم بن
 منصور الختال وعلى العلامة الشيخ سعدي القباقي وحضر رقة
 في شرح الشفا للعلامة الشهاب الخفاجي وحضر زوس مفتي الحنفية
 بدمشق احمد افندي الهمندى الحلبي والسيد عبد الرحيم بن
 ابي اللطف المقدسي والشيخ علا الدين الحصكفي مفتي الحنفية بدمشق
 فالشيخ على البصير الحري المصل مفتي طرابلس وخطب بجامع

شفاء الغليل في ترجمته الشيخ عبد الجليل

شيخنا عبد الجليل ابن شيخنا الشيخ أبي المواهب محمد ابن الشيخ عبد الباقي بن عبد القادر بن إبراهيم بن عمر بن محمد الحنبلي، الشهير جدّه بابن البدر وابن فقيه فصّة، ذو الفهم السليم، والمنطق القويم، القليل المثل والنظير بل العديم، كانت ينابيع المعرفة تتفجّر من نفثاته، وروائق اللطائف تلتقط من دراري كلماته، ونفائس الجواهر تدّخر من نثران جواهر فؤاده، وقلائد الحكم تنظم من قطرات مداده، أمّا النحو والتصريف فهو ابن مالك وأبو حيّان، وأمّا العروض والبلاغة فهو الخليل وشيخ جرجان، وأمّا حسن المنطق والفصاحة فهو قسّ إياد وسخبان.

نشأ في حجر أبيه على الأدب والصيانة، وطلب العلوم والديانة، لازم دروس والده الحديثية العامة وغيرها من الفنون في «صحيح البخاري» و«الجامع الصغير» و«الكبير» للحافظ السيوطي وغير ذلك، وجدّ في الطلب والاشتغال في عنفوان شبابه، أخذ النحو والبلاغة والأصلين عن العلامة الشيخ إبراهيم الفتال، وعن الفهامة الشيخ إسماعيل بن عليّ الحايك مفتي الحنفية، وعن العلامة الشيخ عثمان بن محمود القطان، وأجازه بما تجوز له روايته وبمؤلفاته العلامة الشيخ إبراهيم الكوراني نزيل المدينة المنورة، وكذلك السيد محمد بن رسول البرزنجي الحسيني، ثم لازم الإفادة والتدريس بالجامع الأموي في أنواع من العلوم.

وله من المؤلفات «نظم الشافية في الصرف» لابن الحاجب و«شرحه»، وهو

كتابٌ نفيسٌ يتضمَّنُ أبحاثًا شريفة، وتدقيقاتٍ لطيفة، وله «تشطيرُ ألفية ابن مالك»، أجادَ فيه كلَّ الإجادة، وغيرُ ذلكِ منَ الرسائلِ والفوائدِ المنظومة، وله أرجوزةٌ في العروض.

ومن شعره^(١):

يا واجدًا من بديعِ الحُسنِ أجملُهُ
أليسَ يحرمُ لي الواجدينَ كما
وله يستدعي بعضُ أصدقائه:

أحبَّتنا هل من سبيلٍ إلى اللِّقا
لبَّتْ أحاديثُ الصِّبابةِ والجوى
فكلُّ زمانٍ مع سِواكم مضيِّعٌ
... من لطفكم أن يكونَ في
وله ملغزًا في (يُمن):

ما اسمُ شيءٍ عزا النبيَّ إليه
وهو وزانٌ طرفه الغمضِ فقلُّ
ويُضمُّ ابتداؤه فهو يُمنُ
ثمَّ إن ضُمَّ بدؤه فهو أمرٌ
أو تؤخِّره فهو ياءٌ ومنه
ثُلثاهُ حلٌّ وأثقلُ شيءٍ
قلبه فيه راحةٌ وعذابٌ
رقة القلبِ والوفا والديانةُ
لمن الله بالمحاسنِ زانهُ
أو تراه في القلبِ فهو خيانهُ
دافعُ الريبِ عندَ أهلِ الرِّصانةِ
كلُّ شيءٍ جُنِي فأوضحَ بيانهُ
ما خلا العذلَ إن يُثقلَ وزانهُ
حين تشديدٍ ونبذ أمانهُ؟

(١) بعض الأبيات من الشعر فيها كسر واضح، وحاولت قدر المستطاع تصحيح الأبيات، والذي تعذر منها فإني قد أثبتته كما هو في المخطوط.

وله في فوارة ماء:

انظر إلى فوارة قد حكت
أرخت على أعطافها حلية

جارية قوامها كالغصين
بديعة مثل خيوط اللجين

وله ناظمًا لغات (أف):

لـ (أف) لغات أربعون وأربع
فضم وكسر وانفتاح لهمزها
وأسكنه والتحريك يروى مثلثا
وهذا إذا جرّدتها من زوائد
وإن مد شد والألف اتل محضة
وشدوا مع التنوين أيضا وتركه
وجاء على كسر (أفي) بإمالة
ومع فتح همز شدّ الفاء مُنَوَّنًا
وجاء (أفي) أيضا ما وفيه ما
وجاء بها سكت تلي ألفا فخذ

بتعدادها نظمي أتى متكفلا
فإن ضمّ فالفا منه خف وثقلا
فإن شئت نوّنه وإن لم تشأ فلا
وإن زدتها فثلث مثقلا
أو بين بين لمن ربها تلا
ولكن بفتح الفاء والكسر اشكلا
وإن زدت تفخيما فليست مُجَهَّلا
وتارك تنوين وضمّ له احظلا
ذكرنا من التفخيم ذكر محصلا
جميع لغات فيه جاءتك كملا

وله في لغات (اسم):

وعد لغات (الاسم) عشر وبعدها
سمات سم واسم ووسم فزد سمة

ثمانية تأتيك نظما على الولا
سماء وثلاث ما تصدّر أولا

وله في معاني (حجا):

وتأتي (حجا) للظن والقصد والذي
وكتما وحفظا للحديث إقامة
ومنعا ووصفا للبخل ببخله

بها غلبا لقد جاد مقولا
بأرض وردا مثل ردك سائلا
فعشر معان بالوقوف لها انجلا

تُوفِّي - رحمه الله تعالى - رابع جمادى الثانية، سنة تسع عشرة ومئة وألف في حياة أبيه، وأسِفَ الناسُ عليه كثيرًا؛ لفضله ودماثة أخلاقه، وصبر والده على مصيبتِهِ بفقدِهِ، وراثُهُ كثيرٌ من أدباء دمشق، منهم: الفاضلُ الأديبُ الشيخُ محمد سَعدِي بنُ الشيخِ عبدِ القادرِ بنِ عبدِ الهادي العمري، قال:

أَيَا فَرَدَ الْفَضَائِلِ وَالْفُهُومِ	أَلَا تَبَّأَ لِيَوْمِكَ مِنْ ذَمِيمِ
يَذُودَانِ الْحَيَاةَ عَنِ الْجُسُومِ	أَبَحْتَ لَنَا بِهِ أَسْفًا وَحُزْنًا
يُرِينَا كَيْفَ فَائِدَةُ الْعُلُومِ	وَعَادَرْتَ الزَّمَانَ بِلَا إِمَامِ
قُلُوبٌ مِنْ حِمَامِكَ فِي جَحِيمِ	فَلَوْ تَفَدَى النُّفُوسُ فَدَتَكَ مِنَّا
عَلَيْنَا اللَّهُ فِي الْأَزَلِ الْقَدِيمِ	وَلَكِنْ لَا مَرَدٍّ لِمَا قَضَاهُ
أَتَى التَّأْرِخُ بَيْتًا مِنْ نَظِيمِي:	وَحِينَ قَضَى إِمَامُ الْعَصْرِ طُرًّا
وَأَسْكَنَهُ بِجَنَاتِ النَّعِيمِ	جَزَاهُ اللَّهُ عَنْ دُنْيَاهُ مَجْدًا

ومنها: تلميذه الفاضلُ الكاملُ، الشيخُ أحمدُ المنيبي... سلّمهُ الله تعالى. قال:

وَابِكِ رَبِّعًا عَفَا وَرَسَمَ طُلُولِ	جُدْ بِمَكُونِ دَمْعِكَ الْمَطْلُولِ
مِنْ نَجِيعٍ يَفِيضُ فَيْضَ السُّيُولِ	فَاسْلُهَا طَلَّ الْعُيُونِ عِيُونًا
قَدْ تَقَضَّى بِطِيبِ عَيْشٍ خَضِيلِ	وَانْدُبَ الْمَجْدَ وَالنَّدَى وَزَمَانًا
مِنْ أَسَى دَائِمٍ وَحُزْنٍ طَوِيلِ	وَتَسَرَّبَلُ لِلْعَيْنِ ثَوْبَ حِدَادِ
وَاسْتَسَرَّتْ أَنْوَارُهُ بِالْأُفُولِ	فَلَقَدْ غَابَ بَذْرُ مَجْدٍ وَفَضْلِ
رِ إِمَامِ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ	ذَاكَ عَبْدُ الْجَلِيلِ عَلَّامَةُ الْعَصْرِ
وَقَتِ حَبْرُ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ	عَلِمَ الْعِلْمِ وَاحِدُ الْفَضْلِ فَرْدُ الـ
وَجَلَاهَا بِفَهْمِهِ الْمَضْغُولِ	مَنْ لَهُ انْقَادَ مِنَ الْعُلُومِ صِعَابِ
فَتَحَتْ كُلَّ مُغْلَقٍ مَقْفُولِ	طَالَمَا قَدْ نَضَى مَوَاضِيَ فِكْرِ

وَلَكُمْ قَلْدَ الْمَسَامِعِ عَقْدًا
 رِيحُ رَيْبِ الْمُنُونِ كَمْ تَرَاهُ
 سَلُهُ إِنْ قَدْ أَصَاخَ عَلَى مَنْ
 هَلْ دَرَى إِذْ رَمَى سِهَامَ الْمَنَابَا
 لَيْتَهُ كَانَ إِذْ يَصُولُ وَيَسْطُو
 يَا إِمَامًا أَوْدَى وَأُودَعَ قَلْبِي
 وَنَعْتُهُ الدُّرُوسُ لَمَّا أُضِيعَتْ
 لَكَ مِنِّي حُزْنًا حَمَائِمُ نَوْحٍ
 كُنْتُ أَرْجُو بَأْنَ أَعِيشَ عَزِيزًا
 قَدْ دَهَتْكَ الْمُنُونُ إِذْ أَنْتَ وَجْهٌ

 وَتَوَطَّنْتَ فِي ثَرَى خَيْرِ قَبْرِ
 يَا لَهُ مَرْقَدًا تُلُوخُ عَلَيْهِ
 حَسَدَتُهُ النُّجُومُ مُذْ ...
 وَتَمَنَّتْ لَوْ كَانَ مَثْوَاكَ مِنْهَا
 قَسَمًا بِالْ.... مِنْ يَوْمٍ ...
 وَعَلَا الْأَرْضَ لِلْأَنَامِ غَمَامٌ
 لَوْ شَقَقْنَا الْقُلُوبَ ثُمَّ أَسَلْنَا
 وَاتَّخَذْنَا مِنَ الشُّهَادِ عُيُونًا
 لَمْ يَكُنْ ذَا فِي جَنْبِ خَطْبٍ دَهَانَا
 مُذْ قَضَى رَاحِلًا لِحَنَاتِ عَدْنٍ
 جَاءَ تَأْرِخُهُ بَيْتٍ فَرِيدٍ

مِنْ لَآلِي مَفَادِهِ الْمَبْدُولِ
 فِي اغْتِيَالِ النَّفُوسِ غَيْرِ كَلِيلِ
 رَاحَ يَسْطُو بِسَيْفِهِ الْمَسْلُولِ
 أَنَّ فِي الْمَجْدِ وَقَعَ تِلْكَ النَّصُولِ
 فَارِقًا بَيْنَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ
 لَا عَجَ الشَّوْقِ وَالْغَرَامِ الدَّخِيلِ
 أَهْلُهَا الطَّالِبُونَ لِلتَّحْصِيلِ
 حَيْثُ لِي مِنْ نَوَاكٍ فَقَدْ هَدِيلِ
 مِنْ ذُرَاكِ السَّامِيِّ بِظِلِّ ظَلِيلِ
 لِلْأَمَانِيِّ وَلَسْتَ بِالْمَسْلُولِ
 حَيْثُ قَدْ فَارَقُوا لَا عَنْ بَدِيلِ
 طَابَ فِيهِ الْمَثْوَى لِخَيْرِ نَزِيلِ
 كُلِّ وَقْتٍ بَوَارِقُ التَّنْزِيلِ
 لِعَمُودِ الصَّبَاحِ أَيْدِي الْقَبُولِ
 بَيْنَ هَامِ الْجَوَازِءِ وَالْإِكْلِيلِ
 مَاتَ فِيهِ الرِّجَالُ لِفَقْدِ مَثِيلِ
 أَمْطَرَتْ سُحْبًا بِدَمْعٍ هَطُولِ
 أَنْفُسًا فِيهِ بِالْبُكَاءِ وَالْعَوِيلِ
 وَلَبَسْنَا الْحِدَادَ ثُوبَ نُحُولِ
 بَنَوَاهُ إِلَّا أَقْلَ قَلِيلِ
 حَلَّ فِيهَا بِالْعَفْوِ أَسْنَى حُلُولِ
 تَلَوْ ذَا الْبَيْتِ عَادَ لِلْمَثِيلِ:

آنسَ اللهُ رُوحَ عَيْنِ المَعَالِي الإمامِ النَّبِيلِ عَبْدِ الجَلِيلِ
وَسَقَى قَبْرَهُ سَحَائِبَ عَفْوٍ بهُتُونِ مِنَ الرِّضَا مَشْمُولِ
مَا تَغَنَّتْ حَمَائِمُ الغُصْنِ فَضلاً فِي رِياضِ التَّسْبِيحِ والتَّهْلِيلِ

ومنهم: صاحبنا الفاضل الأديب، الشيخ محمد ابن المرحوم الشيخ محمود
الكردي:

رُزْءٌ لَهُ أَفْنَيْتُ صَبْرِي الجَمِيلِ وَفِي فُؤَادِي ... الخَلِيلِ الخَلِيلِ
لِمَا قَضَى الحَبْرُ وَبَحْرُ النَّدَى وَجَامِعُ الأَفْضَالِ عَبْدُ الجَلِيلِ
وَوَاحِدُ الدَّهْرِ بِلا مَرِيَةٍ وَمُفْرَدُ العَصْرِ عَدِيمُ المَثِيلِ
وَعَالِمُ الشَّامِ وَنَحْرِيرُهَا وَزَهْرُهَا الزَّاهِي النَّبِيهُ النَّبِيلِ
و..... التَّحْقِيقُ فِي حَلْقٍ وَصَيَّرَ التَّدْقِيقَ يُبْدِي العَوِيلِ
وَأُورَثَ القَلْبَ لَظَى فُرْقَةٍ يُضْرِمُ فِي الأَحْشَاءِ مِنْهَا شَعِيلِ
وَحَلَّ مِنْ مَوْلَاهُ أَعْلَى العُلا فِي مَقْعَدِ الصَّدَقِ وَظِلُّ ظَلِيلِ
سَأَلْتُ عَنْ مَسْكَنِهِ هَاتِفًا فَقَالَ لِي: أَبْشِرْ هُدَيْتَ السَّبِيلِ
وَقَدَّمَ النَّقْرِي لَنَا تَأْرِيخَهُ فَفِي جَنَانِ الخُلْدِ عَبْدُ الجَلِيلِ

ومنهم: القاضي الكامل الشيخ محمد الدكدجي، قال رحمه الله:

لَمَّا قَضَى عَلامَةَ الشَّامِ شَامٌ وَمُفْرَدُ الزَّمَنِ
وَصَيَّدَ أَرْبَابَ العُلا رَبُّ العُلُومِ والفِطَنِ
رُوحُ الفَضَائِلِ الَّتِي مِنْهَا الحَيَاةُ لِلْبَدَنِ
عَبْدُ الجَلِيلِ الحَبْرُ مَنْ أَخِيَا الفُرُوضِ والسُّنَنِ
وَسَارَ فِي التَّقْوَى عَلَى نَهْجِ الكَمَالِ والسَّنَنِ
عَمَّ الوَرَى بِحَفَّتِهِ وَأُورَثَ النَّاسَ الحَزْنَ

والجامعُ الأموي من وعينُ أهلِ الحِلْمِ قد
فإنَّ مَنْ يُكْرِمُهُ الـ وَمَنْ يُهِنُّ فَمَالَهُ
وإنَّ مَوْتَ العُلَمَا والمَوْتُ.....
والأمرُ لله الذي وقهرَ العبادَ بالـ
ولا مَرَدَّ لِقْضَا وَمَوْتُ خَيْرِ الخَلْقِ
لكنَّ لنا بهِ اقتِدا لَوْلا تَسْلِينا بهِ
فَمَنْ رَضِيَ لَهُ الرِّضا فالصَّبْرُ أَوْفى ما اعْتَنَى
سَقَى الإِلَهَ قُبْرَهُ ودامَ يُولِيهِ الرِّضا
وعندما فارَقَ أحـ وراحَ قادمًا على الـ
قد أنشدَ الهاتِفُ في لَكِنَّهُ فَقَد
عَبْدُ الجَلِيلِ الحَنْبَلِي

فراقه اشْتكى وَحَنُّ بَكَتْ بِدَمْعٍ قَدْ هَتَنُ
لَهُ تَعَالَى لَمْ يُهِنُ مِنْ مُكْرِمٍ بَلْ يُمْتَهَنُ
ءِ مِنْ أَعْظَمِ المِحَنُ والحَسَنُ
قَدِ ابْتَلانا وامْتَحَنُ مَوْتُ.....
ءِ الحَقُّ جَلَّ الْمُؤْتَمَنُ الْمُصْطَفَى نَفَى الوَسَنُ
ءِ حَسَنٌ يَجْلُو الدُّجُنُ لَكَانَ كُلُّ افْتَنُ
وَمَنْ أَبَى عَنْهُ وَهَنُ بِهِ المُصَابُ ذُو الشَّجَنُ
مِنْ رَحْمَةٍ طُولَ الزَّمَنُ وَعَفْوُهُ بِهِ اقْتَرَنُ
بِأَبَا وَأَهْلًا وَالوَطَنُ رَبِّ الكَرِيمِ ذِي المِنَنُ
تَأْرِخُهُ بَيِّنًا حَسَنُ: فِيهِ عَلَنُ
فِي جَنَّةٍ لَقَدْ سَكَنُ

رحمه الله تعالى وأغدقَ سحائبَ رحمته.

هذا آخر الترجمة من هذا المخطوط المبارك، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم.



ترجمة الإمام ابن مالك^(١)

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة الأوحد، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجياني، الشافعي، النحوي.

اشتهر بـ«ابن مالك»، نسبة إلى جدّه الأعلى، وتكنّى بأبي عبد الله، وهو نار على علم، وأشهر من أن نطنب في ترجمته.

اختلف في سنة ولادته؛ فقد ذهب الهواري وابن قاضي شعبة إلى أنه ولد في سنة ٥٩٨ هـ، وذهب ابن شاعر وابن كثير والفيروزآبادي والسيوطي إلى أنه ولد سنة ٦٠٠ هـ، وذهب الصفدي إلى أنه ولد عام ٦٠١ هـ، والراجح أنه ولد عام ٥٩٨ هـ؛ لما قاله معاصره كمال الدين بن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك.

وُلد ابن مالك في مدينة جيان في الأندلس، وتلقى العلم فيها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، ثم مصر، واستقر أخيراً في دمشق، وفيها مات منتصف سنة ٦٧٢ هـ.

وتتلمذ على ابن مالك خلق كثير، منهم:

- ١- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بابن الفويرة ت ٦٧٢ هـ.
- ٢- محمد بن عبد القوي بن بدران المرادوي الجماعلي الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين ت ٦٩٩ هـ.

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» ٢/ ٢٨٥، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٨/ ٦٧، و«بغية الوعاة» ١/ ١٣٠، و«نفح الطيب» ٢/ ٢٢٨، و«ألفية ابن مالك» ١١.

- ٣- محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبكي الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين ت ٦٩٩هـ.
 - ٤- محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين ت ٧٠٠هـ.
 - ٥- محمد بن غالب بن يونس بن شعبة الأنصاري، أبو عبد الله، شمس الدين ت ٧٠٢هـ.
 - ٦- أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرحبي الشافعي، شهاب الدين ت ٧٠٣هـ.
 - ٧- محمد بن الفضل بن سلطان بن عماد بن تمام الجعبري الحلبي، المعروف بابن الخطيب ت ٧١٣هـ.
 - ٨- إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين ت ٧٢١هـ.
 - ٩- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو عبد الله، المعروف بابن الخباز ت ٧٥٦هـ.
- لابن مالك ثلاثة من الأولاد، أشهرهم ابنه بدر الدين أبو عبد الله، وهو أكبر أولاده، توفي سنة ٦٨٦هـ، وابن تقي الدين الملقب بالأسد، وهو الذي ألف ابن مالك له المقدمة الأسدية، توفي ٦٩٩هـ، وابن شمس الدين، توفي عام ٧١٩هـ.
- من تصانيف ابن مالك: «المؤصل في نظم المفصل»، وقد حل هذا النظم فسماه: «سبك المنظوم وفك المختوم»، ومن قال: إن اسمه: «فك المنظوم وسبك المختوم» فقد خالف النقل والعقل.
- ومن كتب ابن مالك: كتاب «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت، و«شرحها»،

و«الخلاصة» وهي مختصر الكافية الشافية، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام»، وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم، و«لامية الأفعال»، و«شرحها»، و«فعل وأفع»، و«المقدمة الأسدية» وضعها باسم ولده الأسد، و«عدة الالافظ وعمدة الحافظ»، و«النظم الأوجز فيما يهمز»، و«الاعتضاد في الظاء والضاد» مجلد، و«إعراب مشكل البخاري»، و«تحفة المودود في المقصور والممدود»، وغير ذلك ك«شرح التسهيل»^(١).

مكانته:

قال الذهبي: «وكان إمامًا في القراءات وعللها؛ صنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطّلاع على وحشيّتها، وأما النّحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى، وحبّرًا لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنّحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحیرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلًا عليه؛ رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدّين المتين، وصدق اللّهجة، وكثرة النّوافل، وحسن السّمت، ورقّة القلب، وكمال العقل، والوقار، والتّؤدّة».

وقال ابن كثير: «وتقدم وساد في فني النحو والقراءات، وحصل منهما شيئًا كبيرًا، وأربى على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن؛ مع الدين والصدق، وحسن السمت، وكثرة النوافل، وكمال العقل، والوقار، والتودد».

(١) انظر: «نفح الطيب» ٢/ ٢٢٥.

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» ١٥/ ٢٤٩.

(٣) انظر: «طبقات الشافعيين» ٩٠٨.

التعريف بـ«ألفية ابن مالك»

سبك الإمام ابن مالك ألفيته في مدينة حماة بطلب من الإمام شرف الدين البارزي، قال ابن الوردي: «وأخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله ابن البارزي، قال: نظم الشيخ جمال الدين «الخلاصة الألفية» بحماة عندنا برسم اشتغالي فيها، وكنت شابًا وخدمته، ولقد رأيت بركة خدمتي له»^(١).

وهذه الألفية تحوي ثمانية وسبعين بابًا وفصلًا، احتوت على جل مقاصد النحو كما قال ابن مالك في ختامها:

نظمًا على جل المهمات اشتمل^(٢)

وهذه الألفية في الأصل اختصار لمنظومة كبيرة لابن مالك تدعى «الكافية الشافية»، وعدة أبياتها: ألفان وسبع مئة ونيف وخمسون بيتًا، قال ابن مالك في ختام «الكافية الشافية»^(٣):

أبياتها ألفان مَع سَبْع مئة وَزِيدَ خمسون وَنَيْفُ أَكْمَلُهُ

وذكر في «الألفية» أن هذه «الألفية» اختصار لـ«الكافية الشافية»، فقال:

أحصى من الكافية الخلاصة

(١) انظر: «تاريخ ابن الوردي» ٢/٢١٦.

(٢) انظر: «الألفية» ص ١٨٨ البيت ٩٩٩.

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» ٤/٢٢٥٢.

(٤) انظر: «الألفية» ص ١٨٨ البيت ١٠٠٠.

وقد كتب الله لهذه «الألفية» الذيوع والانتشار، فقد سارت بها الركبان، وحملها الناس إلى كل مكان، وجمعت في رحابها كبار العلماء شارحين ومستخرجين مكنوناتها.

ومن أهم هذه الشروح: «شرح ابن الناظم»، و«شرح أبي حيان»، و«شرح المرادي»، و«شرح ابن عقيل»، و«شرح ابن هشام»، و«شرح الشاطبي»، و«شرح المكودي»، و«شرح السيوطي»، وغيرها من الشروح كثير.

ومن العلماء من اختصر «الألفية»، ومنهم محمد بن محمد بن علي بن عمر الإسنوي، وكذلك الإمام ابن الوردي الذي اختصر «الألفية» في مئة وخمسين بيتاً سماها: «التحفة الوردية»، ثم شرح هذا المختصر وقد طبع، ومنها مختصر اسمه: «المختصر المفيد» لمحمود محفوظ الدمشقي، موجود نسخة منه في القاهرة ثان ١٥٨ / ٢.

ومن هذه المختصرات «الوفية باختصار الألفية» للإمام جلال الدين السيوطي، وقد طبع الكتاب بتحقيقنا مع دراسة واسعة، والحمد لله رب العالمين.

وكما سبق الإشارة فإن لـ «الألفية» شروحاً منظومة؛ كـ «البهجة الوفية» للبدر الغزي، وقد طبع بتحقيقنا مع دراسة واسعة، و«الكوكب المنير» للإمام عبد الجليل الحنبلي، وهو الكتاب موضوع تحقيقنا.



التعريف بكتاب «الكوكب المنير»

توثيق نسبته واسمه:

نسبة الكتاب إلى الإمام عبد الجليل بن أبي المواهب الحنبلي لا يختلف فيها اثنان؛ فقد أثبت كل من ترجم للمصنف أن له شرحاً بالتشطير على «ألفية ابن مالك»، قال في «سلك الدرر»: «وله تشطير بديع على «ألفية ابن مالك» في النحو»، ومثل هذا قال من ترجم للمصنف رحمه الله.

أيضاً يشهد لهذه النسبة مخطوطات الكتاب؛ فقد كُتب على غلاف النسخة (ب): «كتاب «تشطير الألفية»، المسماة بـ «الكوكب المنير»، لمولانا المرحوم العالم العامل العلامة الشيخ عبد الجليل ابن سيدنا المرحوم العلامة شيخ المحدثين وإمام النحاة والأصوليين الشيخ أبي المواهب الحنبلي...».

وقد جاء في غلاف النسخة ج: ««الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير»، تأليف: الشيخ الإمام العلامة الشيخ عبد الجليل المواهبي الحنبلي».

أما اسم الكتاب فقد اختلفت دقته، فمن ترجم للمؤلف لم يذكر اسم الكتاب، وإنما ذكر أن له تشطيراً على الألفية، ولكن ثبت اسم الكتاب بعنوان: «الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير» في النسخة (أ) والنسخة (ج)، أما النسخة ب فلم يذكر فيها سوى عنوان: «الكوكب المنير»، وبالنظر إلى التشطير نفسه تجد المؤلف رحمه الله - قد نصّ على عنوان الكتاب، قال في البيت التاسع عشر:

سَمَّيْتُهَا بِالْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ بِالتَّشْطِيرِ

لكن عند عجز هذا البيت وردت حاشية في النسخ الثلاث تقول: «وفي نسخة:

والرّوض إذ يُوصَفُ بالنّضير»

فعلى هذه الحاشية يمكننا أن نقول: إن عنوان الكتاب: «الكوكب المنير، والروض النضير، في شرح الألفية بالتشطير».

ولكن يجب علينا ألا نعدل عن هذا المجرد حاشية وردت على هامش المخطوط، والنص في المخطوط على غير هذا؛ فلتتزم بالعنوان الداخلي للمخطوط: «الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير».

محتواه ومنهجه:

«الكوكب المنير» يندرج تحت الشروح المنظومة على «ألفية ابن مالك» على قلتها، وأعظم تلك الشروح: شرح الإمام بدر الدين الغزي المسمى بـ«البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية»، وهو شرح في عشرة آلاف بيت ويزيد.

أما «الكوكب المنير» فهو من الشروح المختصرة، وهو مبني على نظام التشطير، وهو كما قلنا من قبل: أن يأتي الناظم إلى البيت، ويجعل لصدره عجزاً من عنده، ويجعل لعجزه صدرًا من عنده، فيصبح البيت الواحد بيتين اثنين.

وشرحنا هذا المشطّر يهدف إلى توضيح وشرح مختصر على الألفية، وهو كما قال مؤلفه في المقدمة يعتمد على «تسهيل ابن مالك»، و«أوضح المسالك» لابن هشام، ولكن عند الوقوف على الشرح نجد الشارح توسع في مصادره كما سيأتي. ومما يميز هذا الشرح: أنه كان بمثابة التكميل والتميم لـ«ألفية ابن مالك»، ومن ذلك قوله في بداية خطبة ابن مالك:

قال مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مالِكٍ العالمُ الأندلسي مِنْ سالكِي

أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

رَأْيِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ النَّاسِكِ
وقوله في باب المعرب والمبني:

مَقْصُودُ إِسْنَادٍ لِذَاتِهِ أُتِمَّ
وَأَسْمُ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ
مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مِنْ كَلِمِ
وقوله في باب أسماء الإشارة:

و(تَه، تَهِي، ذَهِي) فِي الْأُنْثَى قَدْ ذَكَرَ
ب(ذِي، وَذَه، تِي، تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصَرَ

ب(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرَ
و(ذَاتُ) أَيْضًا وَاخْتِلَاسُ مَا كُسِرَ

ومما يميز هذا الشرح أنه في كثير من المواضع يشرح مقصود ابن مالك، وهذا من أهم ما يُحسب لهذا الشرح المبارك، ومن ذلك قوله في باب الكلام:

أَيُّ تَا (فَعَلْتَ وَأَتَتْ) وَذَا يَتِمُّ
بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرُ فُهُم

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمِ
بِكَوْنِ (أَلْ) عَهْدِيَّةً كَمَا عَلِمَ
وقوله في باب المعرفة والنكرة:

مِنْ كُلِّ ثَانِي مُضْمَرَيْنِ تَمَّامَا
أَشْبَهُهُ فِي (كُتُّهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا
أَخْصَرَ لَمْ يُزْفَعْ وَنَسَخَا عَدِمَا
ومن ذلك قوله في باب الإشارة:

عَنْ قَيْدِ تَذَكِيرٍ وَعَقْلٍ حُقِّقَا
وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا

وَب(أُولَى) أَشْرَ لِحْجَمِ مُطْلَقَا
إِذْ فِي سَوَى الْعَاقِلِ نَزْرًا أُطْلِقَا

ومما يلاحظ في الشرح أن الإمام عبد الجليل ينسب كثيرا من الأقوال إلى قائلها، فيذكر القول وينص على صاحبه، ومن ذلك قوله في باب المعرب والمبني:

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي (جِئْنَا) وَكَوْنِ ثَانٍ اثْنَيْنِ حَرْفًا لَيْنَا

شَرَطُ رَأَهَ الشَّاطِطِيَّ بَيْنَا وَالْمَعْنَوِيَّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

ومن ذلك قوله في عوامل الجزم:

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ مَعَ كَوْنِهِ مُخَالَفًا لِلْمُعْظَمِ
فِيمَا إِلَى الْفَرَاءِ قَوْلًا يَتَّمِي شَرَطُ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

ومن ذلك قوله في باب الاستثناء:

مَا اسْتَشْنَتْ (الَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَالْإِنْتِصَابُ بَعْدَ إِجَابٍ يَجِبُ
بِهَا كَمَا لِسَيَّوِيهِ قَدْ نُسِبَ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنْفِيٍّ انْتِخِبَ

ومما يُذكر لهذا الشرح أنه يتعرض لذكر الاختلافات والمذاهب في المسائل النحوية والصرفية، ومن ذلك ما نجده في باب الابتداء؛ حيث قال:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ وَخَبَرًا أَوْ بِهِمَا وَوَرَدَا
تَرَفَعُ وَالْأَوَّلَانِ اعْتُمِدَا كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

ومن ذلك قوله في المعرف بأداة التعريف:

(أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ أَوْ أَنَّ هَمْزَةً خُلْفٌ انْضَبَطَ
أَوْ زِيدَ مَعَ وَضْعٍ كَمَا بَعْضُ بَسَطَ فَ(نَمَطُ) عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ: (النَّمَطُ)

ومن ذلك قوله عند الحديث عن الأسماء الستة:

مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَ(ذَوِي) فِي أَصْلِهِ أَتَانَا
وَقِيلَ (ذُو) مُسْكَنًا إِسْكَانًا وَ(الْفَمُ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

ومما يتميز به هذا الشرح: أنه كان يقدر كثيرًا من المحذوف الذي أتى به ابن

مالك، ومن ذلك قوله في باب الابتداء:

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي
بِالْخَبَرِ الْمُكْمَلِ الْبَيَانِ
وقوله في أواخر باب المعرب والمبني:

فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أَنْوِيَا ذَا الْفَهْمِ
وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَدَّ (يَدْعُو، يَزِمِي)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي نَفْسِ الْبَابِ:

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ
فِي اسْمٍ وَفِي سِوَاهُ فَقَدْهُ انْحَتَمَ
والشرح على صغره إلا أنه كان في كثير من المواضع يعلل المسائل النحوية،
فمن ذلك قوله في باب المعرب والمبني:

وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا
عَامِلُهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ مِثْلَمَا
خَفَّتْهُ اقْتَضَتْ وَأَيْضًا عَدَمًا
قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

ومن ذلك قوله:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ
أَوْ قُلْ: لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْ أَغْرَابٍ تُصِيبُ
لِشَبِّهِ مَعْنَى وَوَضْعًا انْتِخِبَ
وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ

ومنه أيضًا قوله:

فَالأَوَّلُ الْإِغْرَابُ فِيهِ قُدْرًا
لِأَنَّ ذَاتَهَا أَبَتْ أَنْ يَظْهَرَ
فِي أَلِفٍ آخِرُهُ تَعَذُّرًا
جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

ويظهر لك جليًا في الشرح أن الشارح رحمه الله - كان يذكر بعض اللغات

الواردة في بعض ألفاظ «الألفية»، فمن ذلك قوله:

وَفِي (أَب) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَفِي (أَب) تَشْدِيدُ عَيْنِ أَنْدُرُ
كَذَا (أَخ) وَفِيهِ (أَخُو) يُذَكَّرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

ومن ذلك قوله:

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِ (ثَمَّ) فَهُ أَوْ (هَنَا) بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ حَيْثُ عَنَا
وَلَفْظَ (هَنْتَ) أَيْضًا اذْكُرْنَا أَوْ بِ (هُنَالِكَ) انْطِقَنَّ أَوْ (هَنَا)

ومن ذلك قوله:

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) وَتُحَذَفُ الْيَا مَعَ بَقَاءِ الْكَسْرِ
أَوْ حَذْفُهَا أَوْ (أَلْ) فَقُلْ: (لَذِي، لَتِي) وَالْيَا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتُ

ومما يميزها الشرح: أنه يستكمل بعض شروط المسائل التي لم يصرح بها ابن مالك؛ كما تجده عند قوله:

وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا بِتَكْيِيرٍ وَإِفْرَادٍ جَلَا
وَأَغْنِ (ذُو) عَنْ شَرْطِ أَنْ يُضَافَ لَا لِيَا كَ (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا)

ويميز الشرح أيضًا: أنه ينبه في بعض المواضع على تعدد الأوجه الإعرابية للكلمة، ومن ذلك قوله:

كَذَا (أُولَاتُ) وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ تَمْنَعُهُ تَنْوِينًا أَوْ صَرْفًا شَمِلَ
وَجَاءَ مِثْلَ أَصْلِهِ فَمَا نُقِلَ - كَأَذْرَعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ

وبأسلوب جميل ترى الشارح رحمه الله - يكشف، ويوضح لك مراد ابن مالك في كثير من المواضع، انظر مثلاً إلى قوله:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ

أَعْمُ مِنْ أَلَّا يَكُونُ مُبْتَدَأًا

وقوله:

(أَيُّ) كَ (ما) وَأُعْرِبْتُ مَا لَمْ تُصَفْ

سِوَاهُ بِالْبِنَاءِ حَيْثُ لَمْ يُصَفْ

وقوله:

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمَّنَا

لِذَاكَ لَمْ يَكُنْ بِمُوجِبِ الْبِنَاءِ

يَعْنِي بِهَا: تَضَمُّنًا حُلُولِيًّا هُنَا

(فِي) بِاطِّرَادِ كَ (هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)

ومن ذلك: أن ابن مالك كان لا يصرح بذكر استثناءات بعض القواعد، وقد

تكفل هذا الشرح المبارك بإبراز تلك الاستثناءات، فمن ذلك قوله:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ

وَعَامِلٌ يَخْفَى فَغَيْرَ ذَا شَمِلٍ

إِلَّا مُقَدَّمًا وَفِي حَضَرٍ قَبْلُ

إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

وقوله:

كَ (الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ)

فِي أَصْلِهِ بِهَا وَلَا (عُثْمَانَ)

لَا كَ (يَزِيدَ) الْفَاقِدِ الْإِثْنَانِ

فَذَكَرُ ذَا وَحَدَفُهُ سَيِّانٍ

ومن ذلك قوله:

وَمِثْلُ (ما): (ذا) بَعْدَ (ما) اسْتِفْهَامٍ

وَذَاكَ بَعْدَ (ما) وَفَاقٌ نَامِي

إِنْ لَمْ يُشَرِّ بِهَا كَ (ما ذا الرّامي؟)

أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

ومن مميزات هذا النظم المبارك: أنه شرح كثيرًا من المفردات في الكتاب،

ومثل لكثير من المسائل، من ذلك قوله في باب العلم:

(وَقَرْنِ، وَعَدْنِ، وَلَا حِقْ) فِي اسْمِ قَبِيلَةِ أُوَيْسِ السَّابِقِ
(وَبَلَدَةِ فَرَسٍ لِمَا بَقِيَ) (وَشَذَقْمِ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ)

ومنه قوله ممثلاً:

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضَلُّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ نَحْوُ (الَّذِي أَحْسَنَ ذَا) فَالْحَذْفُ قَلُّ
وَلَمْ يُقَسَّنْ وَإِنْ يُقَسَّنْ أَيْضًا يُقَلُّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ

ومنه قوله:

نَحْوُ (اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ وَ(يَا هِنْدُ أَتَرْضَيْنِ مَا قَدْ رُضِيََا)
وَنَحْوُ (يَا قَوْمِ أَتَرْضَوْنِ، وَيَا قَوْمِ اخْشَوْنِ) وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيًا

فهذا بعض ما يميز هذا الشرح المبارك، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق،
والقارئ لهذا الشرح يقف على كثير من المميزات التي تميزه.



النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق

أما النسخ المعتمدة في التحقيق، فكانت ثلاث نسخ، وكلها حسب ظني ترجع إلى عائلة واحدة، غير أن فيما بينها اختلافاً يسيراً، والنسخ كانت حسب الآتي:

النسخة الأولى: محفوظة في الظاهرية برقم ٦٦٤٩ / ١٥١ النحو، وهي تقع في ٧١ ورقة، كتبها أحمد بن محمد الحنبلي في نهار الاثنين من ذي القعدة سنة ألف ومئة واثنتي عشرة؛ يعني: أنها كُتبت في حياة المؤلف رحمه الله.

وجاء في أعلى اليسار من صفحة الغلاف تملُّك مطموس لم يظهر منه إلا كلمة (قرقناوي).

وفي وسط الغلاف مكتوب:

«تملكه محمد بن محمود الملوح الحمصي النقشبندي الخالدي سنة ١٢٨٧، غفر الله له ولوالديه، أمين».

وجاء في المنتصف عنوان الكتاب:

الكوكب المنير

في شرح الألفية بالتشطير

وجاء في ختامها:

«تمت الألفية مع التشطير، أوفر الله لناظميها الثواب الكثير، وجعلهما في مقعد صدق عند البشير النذير، وفعل بنا كذلك إنه على ما يشاء قدير، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة نهار الاثنين، ثالث عشر ذي القعدة الحرام الذي هو من

شهور سنة اثنتي عشرة ومئة وألف، أحسن الله ختامها بمحمد وآله، آمين، على يد
الفقير إلى مولاه العلي، أحمد بن محمد الحنبلي، عفا الله عنه، آمين».

ثم رمزنا إلى هذه بـ(أ) واعتبرناها أصلاً؛ لما هي عليه من الضبط والوضوح
والدقة، وما عليها من الحواشي المفيدة، التي بعضها يظهر أنه منقول عن المؤلف،
ولما لها أيضاً من أهمية نابعة من أنها كُتبت في حياة المؤلف رحمه الله تعالى.

النسخة الثانية: محفوظة أيضاً في الظاهرية برقم ٨٣٨٥ / ١٥١ النحو، وهي تقع
في ٧٠ صفحة، ويظهر أنها معتمدة على النسخة (أ)، كاتبها محمد بن محمد، نُسخت
نهار الأحد، ثالث عشر ذي القعدة، سنة ألف ومئة واثنين وثلاثين.

جاء في صفحة الغلاف:

الحمد لله وأكتفي

كتاب تشطير الألفية المسماة بـ«الكوكب المنير»، لمولانا المرحوم العالم العامل

العلامة الشيخ عبد الجليل ابن سيدنا

المرحوم العلامة شيخ المحدثين

وإمام النحاة والأصوليين

الشيخ أبي المواهب

الحنبلي مفتياً

كان والده

بدمشق الشام

قدس سرهما

آمين

وجاء في ذيل الغلاف بيتان من الشعر:

تم الكتاب تكاملت نعم الإله لصاحبه
وعفا الكريم بمنه وبيمينه عن كاتبه

أما خاتمة النسخة فقد جاء فيها:

«تمت الألفية مع التشطير، أوفر الله لناظميها الثواب الكثير، وجعلهما في مقعد صدق عند البشير النذير، وفعل بنا كذلك؛ إنه على ما يشاء قدير، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة نهار الأحد، ثالث عشر ذي القعدة الحرام، الذي هو من شهور سنة ١١٣٢، أحسن الله تعالى ختامها على يد الفقير محمد بن محمد (...). غفر الله لهما».

وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ(ب)، واعتبرناها متأخرة عن الأولى؛ لأن زمان نسخها متأخر عن المؤلف، ويظهر أنها منقولة عن النسخة الأولى سوى بعض الاختلافات.

النسخة الثالثة: محفوظة في مجمع اللغة العربية في دمشق تحت رقم ٣٨٧، وهي تقع في ٤٨ صفحة، كاتبها محمد بن أحمد بن عبد الله، نسخت ضحوة الأحد، السابع عشر من شهر شوال، سنة ألف ومئة واثنى عشرة؛ يعني: أنها كُتبت في حياة المؤلف، سوى أنها تتميز بأن ناسخها نص على أنه نسخها من نسخة بخط المؤلف.

جاء في صفحة غلافها:

«الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير

تأليف: الإمام العلامة الشيخ

عبد الجليل المواهبي الحنبلي»

وجاء في ختامها:

«تم الكتاب، بعون الملك الوهاب، ضحوة الأحد، السابع عشر من شهر شوال المبارك، سنة اثنتي عشر ومئة وألف، أحسن الله ختامها، بقلم العبد الحقير، المعروف بالعجز والتقصير، محمد بن أحمد بن عبد الله كان الله له يوم (...) كما كان له في (...) آمين.

من خط مؤلفه، ثبت الله قواعد مجده، وأجرى الأقدار بدوام عزه وسعده، وأنجز له بالمكافأة على صالح أعماله صادق وعده.

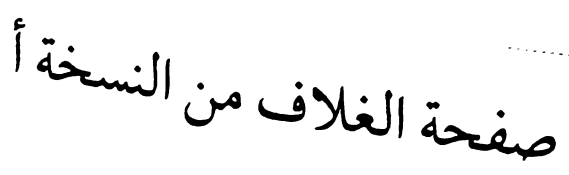
وإذا سألتُ له البقا في غبطة فأنا لنفسي في الحقيقة أمهدُ
لا زال في عز منيع ركنه عالي البناء به يطيب المعهدُ

ولا زالت أيامه للفضل مواسم، وأوقاته للبشر مباسم، وأنفاسه نعم وتفضلات، وأفعاله همم وتطولات، وآثاره درر، وأفعاله غرر، ما ضحك الروض من بكاء الغمام، وما قَبَلَتِ الدُّويُّ أقدام الأقلام».

ولكننا اعتبرنا هذه النسخة نسخة ثالثة، ورمزنا لها بالرمز (م)؛ لما وقع فيها من كثرة الأخطاء حتى في متن «الألفية» وقد أفقدت هذه الأخطاء النسخة كثيراً من قيمتها.



النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِالْقَوْلِ
 الحمد لله الذي بع المحسن
 امر خلقه كل ذي مستبحر
 عز أسسه وجل شأنه في
 أفعاله جميعها لطف خفي
 منها جملة أرار فما
 فعل له تفصيلا فيه حكما
 باق من التشريع وأعلى الكتب
 من ذلك أرسال بني عدي
 ودنا على خلال الفصل
 انقذنا من ظلمات الجهل
 علي عليه ربنا وسلمنا
 فوجب السواقيهم ما به
 وإن من أفعاله ما اعاننا
 على علم الفوائد أبا بنا
 عن حال مفرد وما تركنا
 من حيث كونه بيا وأعربنا
 دقا، أتوا فيه بكتب جمه
 مشهورها قل لضعف الله
 وإن من أشهرها الألفيه
 فمحرر ذي الفضائل الوفيه
 نسخ لي خدمتها معلقا
 نظما عليها مثله ما سبقا
 ملقوما في ذلك التشطيرا
 اسكت فيه منها ما تنبوا
 يعني بشرح ما خفي أراهله
 مكلا ذا حاجة للتكملة

ما خفي من الألفيه
 في لفظ حتى تعلم

نحي

نحو حلت ما حلست وفي
ادعائه وقد عرفت ان في
ونك افعل في التحجب التزم
وسدغ على العواب لم يحسم
وما يجزم عنت قد كحل
وما ضمت له قد اكتمل
احصى من الكافية الخلاصة
فكاسرا ذن هذا خلاصة
فاجد الله مصليا علي
علي قران الانجاز الملا
والذخر الكرام الجبره
من جملة المتنايل المستبره
تت الالفية مع التبر اوق اسد لنا ظهها الثواب الكبر وجعلها

في معتد صدق عند البشر النذور وفعل بنا كذا انك على ما بناه
وكافة الفراعنة كتابه هذه السمة الشريفة بها الاثني عشر
في القعدة الحرام الف سنة ثمان مائة وثمانين

احسن ما حقاها له والبرهان
على يد العبد المذنب
احمد بن محمد القليل
عقوله
امير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

أحسن خلق كل شئ متقن
 أفعاله جميعها لطف خفي
 فعله تفقد فيه حكا
 باقوه الشرع وأعلى الكتب
 ودنا على خلال الفضل
 والد وصحبه وكرما
 اتى ببلغاتنا عن ربه
 عليه علم النخى اذ ابا فانا
 من حيث كونه بنى واعربا
 مشهورها قل لضعف الهمة
 للمبرذى المضائل الوفيه
 نظما عليها مثله ما سبقا
 اسلك فيه منها ما منير
 للدرسة البديع الحسن
 عن اسمه وجل شان ففى
 ضمنها جملة اسرار فما
 من ذاك اوسال نبى عنى
 انقذنا من ظلمات الجمل
 صلى عليه ربا وساما
 فوجب السمع لفهم ما به
 وان من اتقى ما اعانا
 عن حال مفرد وما تتركبا
 وقد اتوفيه بكتب جمه
 وان من اشهرها الالفية
 سخرى خدمتها معلقا
 ملتزم ما فى ذلك التشطيرا

من نور لطف خفى
 من نور لطف خفى
 من نور لطف خفى

بسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِالْعَوْنِ،

أحسن خاتو كل شئ متقن
أفمن له جميعها لطف حتى
فعل له تفقد فيه حكما
بأقوام الشرع وأعلى الكتب
ود لنا على خاتو الفضل
والله وصحبه وكرما
أني مبلغا لنا عن رب
عليه علم الخوايا باانا
من حيث كونه بني أو أعربا
مشهورها قل لست فاعلمه
الحمد ذي الفضائل الوفيه
أنظما مثله ما سبقا
اسلك فيه مناجا منبرا
كمكروا حاجة للتكملة
أني بحمد الله عقدا فردا
الحسن من جملة نظن واحد

الحمد لله البديع المحسن
عراشه وجل شانه فني
فتمها جملة اسرار فما
من ذاك ارسال نبي عربي
انقدنا من طيات الجهل
صلى عليه ربنا وسلم
فوجبا لتسعى لفهمها به
وان من نفع ما اعانا
عومال مفرد وما تركنا
وقد انوفيه بكتب جيت
وان من شهرها الا لفيه
سبح لي خدمتها معلقتا
مكتوما في ذلك التشظير
أني لشيء ما خفي أو حمل
أنحز وجهت الله القصد
إكانه منظومة على حدة

أعني حسن التوريب
فقد الحرج

وحذف من فعل استمر في
 لا من رتين وعليها الحاصل
 ظلت وظلت في ظلت استعمل
 مفرقا فيهما بكسر شكا
 اول منابن محركين في
 حيث لم يصيدوا وجاء في
 ودل وظل ولبيد
 من مودة وذن في نصب
 ولا كسبل وشذ في اللفظ
 ونصب لا رضى كذا فيه يقل
 وحيي فلك وادغم دون
 وبيع الفلك فانه اشبه
 وما يتاين ابدا فيلقتصر
 مضارضا اذ غيره لا يقتصر
 وفلك حيث مدغم فيه سكر
 وفلك وجوبا في الفصحى
 نحو حلت ما حلت فيه وفي
 ادغام وقد عرفت ان في
 وفلك انقل في التبع انهم
 ومدغم على القواب لم يسم
 وما جمعه عنيت قد كمل
 وما منته له قد اكتمل
 احصى في الكافية الحاصل

مضارع لم تكلم سفي
 مضارع وبيتي متصف
 وفي مضارع التلا في جاز
 وقرن في قرن وقرن نفل
 ادغام حتما شروط فاعرف
 كلمة ادغم لا كمل صنف
 ولا مثال بل فان نصب
 ولا كسلس ولا كاصغر
 فلك غير القياس فيه قد عدل
 ونحو فلك بنقل فقبل
 اذ كل واحد شوية استمر
 كذا في نحو تجلي واستر
 فيه على ما في ابتداء ان ظهر
 فيه على ما في كسبان لعبر
 بنحو ما ووقف ودجى اذن
 يكونه بعض المرفع اقترن
 لقية ضعيفة عنهم سفي
 جره وشبا في نحو تحير في
 فيما اتى فلم يجر ان تدغم
 وانزه الادغام بعين في علم
 يفرق كتب القوم حسنا وعمل
 نظما على جمل المهمات اشتمل
 لذا تدرج ترى اختصنا به

الذكور الكبير المنير في شرح الألفيترا بالتشطير

تصنيف العلامة المتفنن
عبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي
البعلي الدمشقي الشهير بالمواهيبي
١٠٧٩ - ١١١٩ هـ
رحمه الله تعالى

دراسة وتحقيق
حمزة مصطفى أبو توهة



/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[١ب]

وبه العون

١. الْحَمْدُ لِلَّهِ الْبَدِيعِ الْمُحْسِنِ
٢. عَزَّ اسْمُهُ وَجَلَّ شَأْنُهُ فَفِي
٣. ضَمَنَهَا جُمْلَةً أَشْرَارٍ فَمَا
٤. مِنْ ذَاكَ إِزْسَالُ نَبِيِّ عَرَبِي
٥. أَنْقَذَنَا مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ
٦. صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا
٧. فَوَجَبَ السَّعْيُ لِفَهْمِ مَا بِهِ
٨. وَإِنْ مِنْ أَنْفَعِ مَا أَعَانَا
٩. عَنْ حَالِ مُفْرَدٍ وَمَا تَرَكَّبَا
١٠. وَقَدْ أَتَوْا فِيهِ بِكُتُبٍ جَمَّةٍ
١١. وَإِنْ مِنْ أَشْهَرِهَا الْأَلْفِيَّةِ
١٢. سَنَحَ لِي خِدْمَتُهَا مُعَلَّقَا
- أَحْسَنَ خَلْقَ كُلِّ شَيْءٍ مُتَقَنٍ
- أَفْعَالِهِ جَمِيعَهَا لُطْفٌ خَفِي
- فِعْلٌ لَهُ تَفَقَّدُ فِيهِ حِكْمَا
- بِأَقْوَمِ الشَّرْعِ وَأَعْلَى الْكُتُبِ
- وَدَلَّنَا عَلَى خِلَالِ الْفَضْلِ
- وَالِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَّمَا
- أَتَى مُبَلِّغًا لَنَا عَنْ رَبِّهِ
- عَلَيْهِ عِلْمَ النَّحْوِ إِذْ أَبَانَا
- مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بُنِيَ أَوْ أُعْرِبَا
- مَشْهُورُهَا قَلَّ لِضَعْفِ الْهِمَّةِ
- لِلْحَبْرِ ذِي الْفَضَائِلِ الْوَفِيَّةِ
- نَظْمًا عَلَيْهَا مِثْلُهُ مَا سَبَقَا

(١) لا يخفى حسن التورية في «لطف خفي». تأمله. اهـ حاشية الأصل.
 (٢) وهذا بالمعنى الأول للنحو الذي يشمل معه التصريف، والمعنى الثاني: أن النحو يخص حالة التركيب فقط، وغلب استعمال النحو شاملاً الصرف لدى المتقدمين، والمتأخرون فصلوا.

- ١٢ مُلْتَزِمًا فِي ذَلِكَ التَّشْطِيرَا
 ١٤ يَفِي بِشَرْحِ مَا خَفِيَ أَوْ أَهْمَلَهُ [١٢]
 ١٥ فَحِينَ وَجَّهْتُ إِلَيْهِ الْقَصْدَا
 ١٦ كَأَنَّهُ مَنْظُومَةٌ عَلَى حَدِّهِ
 ١٧ فِي ضَمْنِهَا «أَلْفِيَةُ ابْنِ مَالِكٍ»
 ١٨ وَبَعْضُ مَا أُودِعَ^(١) فِي «التَّسْهِيلِ»
 ١٩ سَمَّيْتُهَا بِـ«الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ»
 ٢٠ وَعُدْتُهَا مِنْ حَاسِدٍ وَجَاهِلٍ
 ٢١ وَمَنْ يُكْنَى بِأَبِي الدَّعْفَاءِ^(٣)
 ٢٢ هَذَا وَأَسْتَغْفِرُكَ اللَّهُمَا
 ٢٣ مِمَّا بَدَأَ فِي ذَا الصَّنِيعِ مِنِّي
 ٢٤ وَقُوَّتِي عَلَى تَصَرُّفِي^(٦) بِمَا
 ٢٥ فَاجْعَلْ إِلَهِي ذَاكَ تَحْدِيثًا بِمَا
 ٢٦ خَلَقَكَ ذَاتَهُ وَفَعَلَهُ فَمَا
 أَسْلُكَ فِيهِ مِنْهَا مُنِيرَا
 مُكَمَّلًا ذَا حَاجَةٍ لِلتَّكْمِلَةِ/
 أَتَى بِحَمْدِ اللَّهِ عَقْدًا فَرْدَا
 لِحُسْنِ مَرْجِهَا تُظَنُّ وَاحِدَةً
 وَبَعْضُ مَا فِي «أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ»
 لِعَرَضِ الْإِيضَاحِ وَالتَّكْمِيلِ
 فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ بِالتَّشْطِيرِ^(٢)
 وَشَانِيَّ يَعْيبُهَا بِالْبَاطِلِ
 مَحْجُوبَةً عَنْهُ بِلاَ خَفَاءِ
 (وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا؟)^(٥)
 مِنْ ادِّعَائِي خَبَرْتِي^(٥) بِالْفَنِّ
 عَقْدَهُ الْمَاضُونَ نَظْمًا مُحْكَمًا
 أَنْعَمْتَ لَا عُجْبًا فَمَنْ قَدْ عَلِمَا
 رِيَاؤُهُ وَعُجْبُهُ إِلَّا عَمَى

(١) يجوز ضبطها بالبناء للمعلوم: «أودع»؛ أي: ابن مالك.

(٢) في نسخة: «والروض إذا يوصف بالنضير». اهـ حاشية الأصل.

(٣) «أبو الدعفاء» كناية عن الأحمق. انظر: «المخصص» ٣١ / ٥، و«لسان العرب» ١٣٨٢ / ٢.

(٤) استوحى الشاعر هذا البيت من قول أمية بن أبي الصلت:

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا؟

انظر: «حروف المعاني والصفات» ٨، و«كتاب الأفعال» ١٧ / ٢، و«الاقتضاب» ٣٦٢ / ٣،

و«أمالى ابن الشجري» ٢١٨ / ١.

(٥) في (م): «خبرة».

(٦) في (م): «تصرف».

٢٧. وَاَنْفَعُ بِهَا اللَّهُمَّ نَفْعًا جَمًّا

الخطبة:

٢٨. قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ

٢٩. رَأَى الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ النَّاسِكَ^(٢)

٣٠. مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ^(٣) الْمُصْطَفَى

٣١. وَأَهْلَ بَيْتِهِ الْكِرَامِ الْحَنَفَا

٣٢. وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةِ

٣٣. تَنْفَعُ قَارِيهَا بِحُسْنِ نِيَّةِ

٣٤. تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ

٣٥. تُغْنِي عَنِ الْمُطَوَّلَاتِ الْمُجْتَزِي

٣٦. وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ

٣٧. لِمَا حَوَّثَهُ مِنْ كَمَالِ الضَّبْطِ

٣٨. وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلًا

٣٩. فَهُوَ بِفِعْلِ اقْتَضَى التَّسْهِيلًا

٤٠. وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِاتٍ وَافِرَةً

٤١. وَجَعَلَ خَيْرَ الْعُمَرِ نَفْعًا آخِرَةً

٥٧

يَا مَنْ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا

العالمُ الأندلسي من سالكي
أحمدُ ربِّي الله خيرَ مالِكٍ /
[٢٠١] وَصَحْبِهِ ذَوِي الْعُهُودِ وَالْوَفَا

وَالِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

بِحِفْظِهَا وَفَهْمِهَا حَفِيَّةِ

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةِ

لِحُسْنِ سَبْكِ مَعِ وَضُوحِ مُحَرَّرِ

وَتَبَسُّطِ الْبَذْلِ بَوَعْدِ مُنْجَرِ

بَلْ بِدَوَامِ رَغْبَةٍ وَبَسْطِ

فَائِقَةِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِ

عَلَيَّ إِذْ أَوْضَحَ لِي السَّيْلَا

مُسْتَوْجِبِ ثَنَائِي الْجَمِيلَا

وَبِالنَّعِيمِ وَالرِّضَا وَالْمَغْفِرَةِ

لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

(١) في النسخ الثلاث: «سالك»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: «الوافي بالوفيات» ٢٨٥ / ٣، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٦٧ / ٨، و«بغية الوعاة»

١٣٠ / ١، و«نفح الطيب» ٢٢٨ / ٢.

(٣) في (م): «النبى»، وكذلك اختلفت شروح «الألفية» ما بين راو: «الرسول» وراو: «النبى».

الكلام وما يتألف منه:

٤٢. كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ
 [١٣] ٤٣. مُرَكَّبٌ مِنْ كِلِمَتَيْنِ مِنْ كَلِمٍ
 ٤٤. وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ
 ٤٥. مِنْهُ فَكَانَ أَخَذَهُ جِنْسًا أْتَمَّ (١)
 ٤٦. بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَالْأَلِ
 ٤٧. وَمَا عَلَى الْجَمْعِ أَوْ النِّسْبَةِ دَلٌّ
 ٤٨. بِتَا (فَعَلْتَ وَأَتَتْ) وَيَا (افْعَلِي)
 ٤٩. وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ وَ(قَدْ) فِي الْأَوَّلِ
 ٥٠. سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ (هَلْ، وَفِي، وَلَمْ)
 ٥١. وَالْفِعْلُ أَقْسَامٌ ثَلَاثٌ انْقَسَمَ
 ٥٢. وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمَ
 ٥٣. بِكَوْنِ (أَلْ) عَهْدِيَّةً كَمَا عَلِمَ
 ٥٤. وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ
- مَقْصُودُ إِسْنَادٍ لِذَاتِهِ أْتَمَّ
 وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ/
 جَمِيعَ مَا قَدْ مَرَّ وَاللَّفْظُ أَعَمُّ
 وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ
 وَعَائِدٌ وَصِفَةٌ وَاسْمٌ بَدَلٌ
 وَمُسْنَدٌ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلُ
 وَمُضْمَرٌ مُرْتَفِعٌ مُتَّصِلٌ
 وَنُونٌ (أَقْبَلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
 وَمَا، وَلَوْ، وَأَلْ (سِوَى شَبِيهِ كَمْ)
 فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ (يَشَمُّ)
 أَيُّ تَا (فَعَلْتَ وَأَتَتْ) وَذَا يَتَمُّ
 بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمْرٌ فَهُمْ
 فِيهِ فَذَا اسْمٌ وَكَذَاكَ مَا انْخَزَلَ

(١) انظر: «المقاصد الشافية» ٣٢ / ١.

(٢) خواص الاسم كثيرة، ذكر كثيرًا منها شراح «التسهيل» و«الخلاصة». انظر: «التذيل والتكميل» ٥١ / ١، و«همع الهوامع» ٢٧ / ١.

(٣) انظر خواص الأفعال: «التذيل والتكميل» ٦٤ / ١، و«تمهيد القواعد» ١٦٧ / ١.

(٤) «سوى» استثناء من مفهوم قوله: «سواهما الحرف»، فإنه بمعنى: سوى قابل علامتهما الحرف؛ أي: كل ما لا يقبل ذلك حرف سوى ما هو مثل كم مما ثبت اسميته مع عدم قبوله لها، فافهمه. اهـ حاشية الأصل.

(٥) انظر: «همع الهوامع» ٤٦ / ١.

٥٥. عَنْ وَشَمٍ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ يُقْلُ
المعرب والمبني:

٥٩
فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ (صَه، وَحَيْهَل)

لِكَوْنِهِ أَضِيفَ لِاسْمٍ مَعْنِي
لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي /
وَكَوْنُ ثَانٍ اثْنَيْنِ حَرْفًا لَيْنًا
وَالْمَعْنَوِيَّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)
قَبُولِ تَأْثِيرٍ وَكَاسَمٍ أَهْمِلًا
تَأْثِيرٍ وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا
مِنْ مُقْتَضَى الْبِنَا عَلَى مَا قُدِّمَ
مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَ (أَرْض، وَسَمَا)
كَمَا هُوَ الْأَصْلُ وَخُلْفٌ قَوِيًّا
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيًّا
أَمْثَلَةً شَهِيرَةً لَهُ زَكْنٌ
نُونٍ إِنَاثٍ كَ (يُرْعَنَ مَنْ فِتْنٍ)
وَوُفِّيَ الْحَقُّ الَّذِي لَهُ هُنَا
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٥٦. وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي
٥٧. بِغَيْرِ مُعْرَبٍ وَمِنْهُ الْمَبْنِي
٥٨. كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي (جِئْنَا)
٥٩. شَرِطُ رَأَهُ الشَّاطِطِيُّ بَيْنَا (٢)
٦٠. وَكِيبَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلا
٦١. إِذْ جَاءَ غَيْرَ عَامِلٍ وَهُوَ بِلا
٦٢. وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا
٦٣. مِنْ الْإِضَافَةِ وَمِمَّا عَلِمَا
٦٤. وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بِنَا
٦٥. فِي الْأَمْرِ (٣) فَالْإِعْرَابُ فِيهِ حُكِيَّا
٦٦. مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ
٦٧. إِعْرَابُ مَا يُفْصَلُ تَقْدِيرًا وَمِنْ
٦٨. وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا
٦٩. إِذَا كَانَ عَنْ أَنْ يُعْرَبُوهُ فِي غِنَى

(١) انظر مزيد تفصيل عن الأفعال وتقسيمها: «التذيل والتكميل» ٦٧/١، و«تمهيد القواعد»

١٧٠/١، و«همع الهوامع» ٣٤/١.

(٢) انظر: «المقاصد الشافية» ٧٤/١.

(٣) مسألة خلافية بين أهل الفن: هل الأمر مبني أو معرب؟ ذهب إلى الأول البصريون، وإلى الثاني الكوفيون. انظر تفصيل المسألة في: «الكتاب» ٨/٣، و«معاني القرآن» للأخفش

٨٢/١، و«الإنصاف» ٤٢٧/٢.

٧٠. وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ
 ٧١. فِي اسْمٍ وَفِي سِوَاهُ فَقْدُهُ انْحَتَمَ
 ٧٢. [١٤] وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِغْرَابًا
 ٧٣. كَ (إِنَّ زَيْدًا) اجْعَلِ انْتِصَابًا
 ٧٤. وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا
 ٧٥. عَامِلُهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ مِثْلَمَا
 ٧٦. فَارْفَعَ بِضَمٍّ وَانْصَبَنَ فَتَحًا وَجُرَّ
 ٧٧. فِي كَوْنِهَا الْإِغْرَابَ ^(١) وَاجْعَلْ مَا تَجُرُّ
 ٧٨. وَاجْزِمِ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ
 ٧٩. وَأَلِفٍ وَاوٍ وَيَا نُونٍ ^(٢) أَقِرُّ
 ٨٠. وَارْفَعْ ^(٣) بِوَاوٍ وَانْصَبَنَّ بِالْأَلِفِ
 ٨١. وَالْيَا عَنِ الْجَرِّ بِقَوْلِهِ عُرِفَ
 ٨٢. مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنَّ صُحْبَةً أَبَانَا
 ٨٣. وَقِيلَ (ذُو) ^(٤) مُسْكَنًا إِسْكَانًا
 ٨٤. (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌّ) كَذَاكَ وَ(هَنْ)
- أَيُّ: مِنْهُ ذُو ضَمٍّ وَذَا وَالْكَسْرُ تَمْ
 كَ (أَيْنَ، أَمْسٍ، حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ (كَمْ)
 لِكُلِّ مُعْرَبٍ تَنْلُ صَوَابًا/
 لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)
 خِفَّتُهُ اقْتَضَتْ وَأَيْضًا عَدِمَا
 قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
 كَسْرًا فَمِنْ حَيْثُ الْخُصُوصُ لَمْ يَضُرَّ
 كَسْرًا كَ (ذَكَرُ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسُرُّ)
 مِنْ حَذْفٍ أَوْ فَتْحٍ وَكَسْرٍ مُنْكَسِرٍ
 يَنْوُبُ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ)
 نِيَابَةً عَنْ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ أَلِفٍ
 وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَا أَصِفَ
 وَ(ذَوِي) ^(٥) فِي أَصْلِهِ أَتَانَا
 وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
 وَمَنْعُهُ الْإِثْمَامَ فِيهِ وَهَنْ

- (١) هذا مبني على خلافهم: هل الإعراب معنوي أو لفظي؟ الأول ظاهر كلام سيبويه واختيار الأعلام، والثاني مذهب ابن خروف، والشلوبين، وابن مالك وغيرهم. انظر: «التذيل والتكميل» ١/١١٦، و«همع الهوامع» ١/٥٩.
- (٢) معطوف بإسقاط العاطف. اه حاشية الأصل.
- (٣) كذا في (ظ)، وفي (م): «فارفع»، وفي الأصل عليها طمس ويظهر منها «رفع».
- (٤) مذهب سيبويه. انظر: «التذيل والتكميل» ١/١٦١.
- (٥) مذهب الخليل. انظر: «التذيل والتكميل» ١/١٦٣.
- (٦) مذهب الفراء، وقد نقل سيبويه فيه الإتمام، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. انظر: =

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْآخِرِ أَحْسَنُ
وَفِي (أَب) تَشْدِيدُ عَيْنٍ أُنْذِرُ
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ /
لِلْيَا بِتَكْبِيرٍ وَإِفْرَادٍ جَلَا
لِلْيَا كَ (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِغْتَلَا)
فَإِنَّهُ عَلَى الْمُشْتَى حُمَلَا
إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَوَصَلَا
مُشَابِهَاهُ لَا مُثْنِيَانِ
كَ (ابْنَيْنِ، وَابْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ
فِي غَيْرِ رَفْعٍ تَلَوُ فَتَحَ قَدْ عُرِفَ
جَرًّا وَنَضْبًا بَعْدَ فَتَحٍ قَدْ أُلِفَ
جَمْعًا لِعَاقِلٍ مُذَكَّرٍ أَبِي
سَالِمٍ جَمَعَ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ
وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ رُدٌّ أَنْ يَكُونَا
وَبَابُهُ أَلْحَقَّ وَالْأَهْلُونَا
وَشِبْهُهُ كَقَوْلِكَ: الزَّيْدُونَا
وَأَرْضُون شَذَّ وَالسَّنُونَا

٨٥. وَهُوَ كِنَايَةٌ لِمَا لَا يَحْسُنُ (١)
٨٦. وَفِي (أَب) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ
٨٧. كَذَا (أَخ) وَفِيهِ (أَخُو) يُذَكَّرُ
٨٨. وَشَرْطُ ذَا الْإِغْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا
٨٩. وَأَعْنِ (ذُو) عَنْ شَرْطِ أَنْ يُضَافَ لَا
٩٠. بِالْأَلِفِ اِزْفَعَ الْمُشْتَى وَ (كِلَا)
٩١. لِكَوْنِهِ لِلْفِظَةِ مُشَاكِلا
٩٢. (كِلْتَا) كَذَاكَ (اثنان، واثنان)
٩٣. إِذْ لَهُمَا مَا جَاءَ مُفْرَدَانِ
٩٤. وَتَخَلَّفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ
٩٥. وَجَاءَ مَقْصُورًا بِإِبْقَاءِ الْأَلِفِ (٢)
٩٦. وَارْفَعَ بِوَاوٍ وَبِأَجْرُزٍ وَانْصَبِ
٩٧. عَنْ تَا وَفِي الْوَصْفِ الْقَبُولَ تُصَبِ
٩٨. وَشِبْهُهُ ذَيْنِ وَبِهِ عَشْرُونَا
٩٩. وَاحِدُهُ عَشْرَةٌ يَقِينَا
١٠٠. أَوْلُو وَعَالَمُونَ عَلَيُونَا
١٠١. فَيَمَنْ بِهِ سُمِّيَ يُلْحِقُونَا

= «التذيل والتكميل» ١ / ١٦٣.

(١) انظر: «العين» ٣ / ٣٥٤، و«تهذيب اللغة» ٥ / ٢٤٣، و«النهاية» ٥ / ٢٧٨.

(٢) ومنه ورد على أحد التخريجات قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وقوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فالأصل أن يقول: «قد بلغا في المجد غايتهما». انظر: «الجمل» ٢٣٨، و«الحجة في القراءات

السبع» ٢٤٢ و ٢ / ٣٣٩، و«شرح المفصل» ٢ / ٣٥٥.

- ما اسما أتى وذا كثير مطرد / ١٠٢ [١٥] وبأبه ومثل حين قد يرد
 ذا الباب وهو عند قوم يطرد / ١٠٣ وفي سينين ذا وبالنقل وجد
 في حكمه مما بيانه سبق / ١٠٤ ونون مجموع وما به التحق
 فافتح وقل من بكسره نطق / ١٠٥ ففتح له لخرة اللفظ أحق
 فأكسر وفتح بعد يا لا يشته / ١٠٦ ونون ما ثني والملحق به
 بعكس ذلك استعملوه فانتبه / ١٠٧ وألف قل فمن يقول به
 بأن يزداد^(٢) فيه كيف وقعا / ١٠٨ وما بتا وألف قد جمعا
 يكسر في الجر وفي النصب معا / ١٠٩ ولو بتغير بناء وضععا^(٣)
 تمنعه تنوينا أو صرفا شمل / ١١٠ كذا (أولات) والذي اسما قد جعل
 - كأذرع - فيه ذا أيضا قبل / ١١١ وجاء مثل أضله فما نقل^(٥)
 وهو الذي بالعلتين يتصف / ١١٢ وجر بالفتحة ما لا ينصرف

(١) من الغريب أن ابن مالك نظم هذه المسألة في «الخلاصة» في بيتين، بينما في «الكافية الشافية» - وهي أم «الألفية»، و«الألفية» اختصارها - نظمها في بيت واحد، قال في «الكافية الشافية»:

والنون في جمع له الفتح وفي
 وقال في «الألفية»:

والنون في جمع له الفتح وفي
 ونون ما ثني والملحق به
 فافتح وقل من بكسره نطق
 بعكس ذلك استعملوه فانتبه

انظر: «ألفية ابن مالك» ص ٧٤ البيت ٣٩ و ٤٠، و«شرح الكافية الشافية» ١/ ١٩١.

(٢) في الأصل: «يزادا».

(٣) كأرض وأرضات.

(٤) أي: شمل التنوين والجر. انتهى. اه حاشية الأصل.

(٥) في (ظ): «وجاء أيضا مثله فما نقل».

١١٣. أَوْ عَلَّةٍ تَقُومُ^(١) ثُمَّ ذَا أَلِفٌ
 ١١٤. وَاجْعَلْ^(٢) لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النَّوْنَا
 ١١٥. فِي غَيْبَةٍ أَوْ مَا يُخَاطَبُونَا
 ١١٦. وَحَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ
 ١١٧. عِنْدَهُمَا^(٣) حَذْفًا^(٤) بِفَرْقٍ مُعْلِمَةٍ
 ١١٨. وَسَمٌ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا
 ١١٩. أَوْ يَا تَلِي كَسْرًا لُزُومًا تُمَامًا
 ١٢٠. فَالْأَوَّلُ الْإِغْرَابُ فِيهِ قُدْرًا
 ١٢١. لِأَنَّ ذَاتَهَا أَبَتْ أَنْ يَظْهَرَ^(٥)
 ١٢٢. وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ
 ١٢٣. وَبَعْضُهُمْ يَحْذِفُهَا إِنْ اضْطَرَّرَ^(٦)
 ١٢٤. وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ
 ١٢٥. فِي أَنَّهُ فِي الْفِعْلِ بِالْقَلْبِ وَصِفٌ

٦٣
 مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكْ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ
 وَلَوْ بِتَاءٍ بَدَءَهُ يَأْتُونَا
 رَفْعًا وَ(تَدْعِينَ، وَتَسْأَلُونَا)
 وَقِيلَ بِالتَّقْدِيرِ وَهِيَ مُلْزِمَةٌ
 كَ(لَمْ تَكُونِي لِتُرُومِي مَظْلَمَةً) /
 بِأَلِفٍ آخِرُهُ قَدْ لَزِمَا
 كَالْمُضْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
 فِي أَلِفٍ آخِرُهُ تَعَذُّرًا
 جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
 لِخِفَةِ الْفَتْحَةِ مِنْ ثُمَّ تَقَرُّ
 وَرَفَعُهُ يُنَوِي كَذَا أَيْضًا يَجُرُّ
 فِي الْحَالِ لَا فِي أَصْلِهِ إِذَا مَا اخْتَلَفَ
 أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

- (١) سيأتي موضع منفرد يتحدث عن الممنوع من الصرف عند البيت ١٣٢٤.
 (٢) في الأصل: «وَجْعَلْ».
 (٣) في (م): «غيرهما».
 (٤) هل حذف حروف العلة بالجازم أو عند الجازم؟ التحقيق الثاني. انظر: «التذيل والتكميل»
 ٢٠٢/١، و«شرح المرادي» ٣٥٠/١، و«التصريح» ٨٧/١.
 (٥) في (م): «يظهرها»، والتعذر ما لو تكلف المتكلم في نطقه لم يستطع.
 (٦) في (م): «إن اضطرر»، ويقصد الشارح به قوله:
 وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
 انظر: «سفر السعادة» ٧١٣/٢، و«شرح الشافية» ١٨٣/٣، و«التذيل والتكميل» ٢١٣/١.
 (٧) في (م): «أصلها».

فَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اَنْوِ يَا ذَا الْفَهْمِ
وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَدَ (يَدْعُو، يَرْمِي)
وَإِوَا^(١) وَيَا^(٢) وَأَلْفًا مُلَازِمًا
ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

١٢٦. فالألف أنو فيه غير الجزم
١٢٧. تعذرًا لما مضى في الاسم
١٢٨. والرفع فيهما أنو واخذف جازما
١٢٩. إبقاء ما قبل دليلا جازما - 5-2020

النكرة والمعرفة:

تَعْرِيفُهُ وَلَوْ بَدَأَ مُنْحَصِرًا
أَوْ وَاقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَ /
وَكَالْمُنَادَى حَيْثُ قَصْدُهُ حُذِي
وَ(هِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغَلَامَ، وَالَّذِي)
وَلَوْ مُخَاطَبًا سِوَى الْمُشِيرِ
كَ(أَنْتَ، وَهُوَ) سَمَّ بِالضَّمِيرِ

١٣٠. نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَنَّثًا
[١٦] ١٣١. فِي وَاحِدٍ كَمَا تَقُولُ قَمَرًا^(٣)
١٣٢. وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَ(هُمَّ، وَذِي)
١٣٣. وَكَوْنُهُ بِأَلْ بَعِيدُ الْمَأْخَذِ - 5-2020
١٣٤. فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ
١٣٥. أَتَتْ إِلَيْهِ بِأَسْمِهَا الْمَشْهُورِ

(١) «واوًا» مفعول «احذف»، و«ثلاثهن» مفعول «جازمًا» الأول دون الثاني؛ لأنه من الجزم؛

أي: القطع انتهى. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في الأصل: «وياء» وبها ينكسر الوزن.

(٣) إذا كان تعريف النكرة: ما شاع في جنسه، فكيف نقول «قمر» نكرة ولا يوجد منه إلا فرد

واحد؛ فهو غير شائع في جنسه؟ نقول: ذلك التعيين لأمر عارض، والشياع مقدر، لكن خص

بالقمر الموجود لعدم وجود غيره، فهو أمر عارض. انظر: «شرح جمل الزجاجي» ١٧٠ / ٢،

و«شرح الأشموني» ٨٥ / ١.

(٤) قال ابن مالك في «الكافية الشافية»:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَ(عَتْرَةٍ)
وَأَسْمُ إِشَارَةٍ وَمَوْضُوعٌ مُتَمِّ
أَوْ ذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ كَ(عَبْدٍ) نَكْرَةٌ
فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ
وَذُو أَدَاةٍ أَوْ مُنَادَى عُيِّنَا

انظر: «شرح الكافية الشافية» ٢٢٢ / ١.

بِهِ يُرِيدُ مَا أَتَى فِي الْإِبْتِدَا
وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا
فَالْيَا ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٍ سَلَكُ
وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكُ)
لِشَبِّهِ مَعْنَى وَوَضَعًا انْتُخِبَ
وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ
وَالْيَا وَ (هُم) لَكِنَّ فِي (نَا) ذَاكَ صَحَّ
كَ (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ)
يَكُونُ غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ وَمَا

١٣٦. وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا
١٣٧. أَعَمُّ مِنْ أَلَّا يَكُونُ مُبْتَدَا
١٣٨. كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ (ابْنِي أَكْرَمَكَ)
١٣٩. جَرًّا وَلِلْكَافِ انْتِصَابٌ دُونَ شَكٍّ
١٤٠. وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبُ
١٤١. أَوْ قُلْ لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ أَغْرَابٍ تُصِيبُ^(١)
١٤٢. لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ (نَا) صَلَحَ
١٤٣. مَعَ اتِّحَادٍ وَاتِّصَالٍ اتَّضَحَ^(٢)
١٤٤. وَالْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا

(١) يوجد خلاف بين السادة النحاة في سبب بناء الضمائر، وقد ذكر ابن مالك في «التسهيل» لبنائها أربعة أسباب:

أولها: شبه الحرف وضعًا؛ لأن أكثره على حرف أو حرفين، وحمل الباقي على الأكثر.
وثانيها: شبه الحرف افتقارًا؛ لأن المضممر لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

وثالثها: شبه الحرف جمودًا، والمراد بالجمود: عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير، وبأن يوصف، أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.
ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

قال ابن النازم: «ولعل هذا المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات، ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء». انظر: «التسهيل» ٢٩، و«شرح ابن النازم» ٣٥، و«شرح المرادي» ٣٦٢/١، و«المقاصد الشافية» ٢٦٦/١.

(٢) هذا تنكيت من الشارح رحمه الله - على علامة الدنيا أبي حيان؛ إذ اعترض أبو حيان على ابن مالك بأن ذلك لا يختص بالضمير (نا) بل الياء و (هُم) كذلك؛ لأنك تقول: «قومي، وأكرمني، وغلامي، وهم فعلوا، وإنهم، ولهم مال»، ورُدَّ كلام أبي حيان - كما قال الشارح - بأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، ولأن المنفصل غير المتصل. انظر: «منهج السالك» ١٦، و«التصريح» ١٠٠/١، و«شرح ابن طولون» ١٠١/١.

١٤٥. تُلْفِيهِ وَاحِدًا وَذَا عَنَى بِمَا
 [ب٦] ١٤٦. وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ
 ١٤٧. وَلَا ضَمِيرٌ بِانْفِصَالٍ يُذَكَّرُ
 ١٤٨. وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ (أَنَا، هُوَ،
 ١٤٩. جَعَلُ تَمَامِ اللَّفْظِ مَوْضُوعًا لَهُ^(١)
 ١٥٠. وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا
 ١٥١. لِغَائِبٍ وَحَاضِرٍ كَمَا تَلَا^(٢)
 ١٥٢. وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ
 ١٥٣. وَعَامِلٍ يَخْفَى^(٣) فَغَيْرَ ذَا شَمِلٍ
- غَابَ وَغَيْرُهُ كَ (قَامَا، وَاعْلَمَا)
 حَتْمًا وَلَا يَخْلُفُ هَذَا الْمُظْهَرُ/
 كَ (افْعَلْ أَوْافِقْ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرْ)
 نَحْنُ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ، هِيَ (وَالْأَشْبَهُ
 وَ (أَنْتَ) وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبَهُ
 (إِيَّا) وَمَيِّزُهُ بِحَرْفٍ وَصِلَا
 (إِيَّايَ) وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا
 إِلَّا مُقَدَّمَا وَفِي حَضَرٍ قُبْلُ
 إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

(١) مذهب البصريين أن ألف (أنا) زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: «هذا فَرْدِي أَنَّهُ»، ومذهب الكوفيين أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك، وأما (أنت) وفروعه، فالضمير عند البصريين (أن)، والتاء وحرف خطاب، ومذهب الفراء أن (أنت) بجملته ضمير، ومذهب جمهور البصريين أن (هو) بجملته ضمير وكذلك (هي)، وأما (هما، وهم، وهن) فذهب أبو عليّ: إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غير ذلك. انظر: «شرح المرادي» ٣٦٦/١، و«التصريح» ١٠٣/١، و«حاشية الخصري» ١٠١/١.

(٢) هذه مسألة خلافية، انظر تفصيلها في: «المقاصد الشافية» ٢٨٦/١.

(٣) مثال الأول قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ومثال الثاني: «إنما قام أنا»، ومثال الثالث قول لبيد:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ

.....

ومواضع وجوب الانفصال ذكر منها المرادي اثني عشر موضعًا. انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٨، و«شرح المرادي» ٣٦٧/١/١، و«المقاصد الشافية» ٢٩٩/١.

(٤) يجعل قوله: «إذا... إلخ» فاعل «شمل». انتهى. اهـ حاشية الأصل.

مِنْ كُلِّ ثَانِي مُضْمَرَيْنِ تَمَّا
 أَشْبَهَهُ فِي (كُنْتُهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى
 فِي (كُنْتُهُ) اخْتَارُ لَا فِي (خَالَا)
 اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَا^(١)
 أَيَّ قَدَمٍ الْأَعْرَفَ فِي الْمَقَالِ
 وَقَدَّمَنْ مَا شِئْتُ فِي انْفِصَالِ
 مَا لَمْ يَكُونَا بِاخْتِلَافٍ حَلَا
 وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلَا / [١٧]
 لِأَجْلِ صَوْنِ الْفِعْلِ عَمَّا قَدْ عُدِمَ
 نُونٌ وَقَايَةٌ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ
 وَهُوَ ضَرُورَةٌ وَرُبَّمَا يُرَى
 وَمَعَ (لَعَلَّ) اِعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرَا
 بِحَذْفِ نُونٍ ذِكْرُهَا قَدْ أُلْفَا
 (مَنِّي، وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
 أَفْعَلٍ تَفْضِيلٍ ثُبُوتُهَا قُفِي
 (قَدْنِي، وَقَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

١٥٤. وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا^(١)
 ١٥٥. أَخَصَّ لَمْ يُزْفَعُ وَنَسَخَا عَدِمَا
 ١٥٦. كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ) وَاتِّصَالَا
 ١٥٧. وَفِيهِمَا هُنَا اتِّصَالًا قَالَا
 ١٥٨. وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ
 ١٥٩. كَغَائِبٍ لِيذِي خِطَابٍ وَالِي
 ١٦٠. وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضَلَا
 ١٦١. فِي غَائِبٍ وَاحْمِلْ عَلَى ذَا حَمَلَا
 ١٦٢. وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزَمُ
 ١٦٣. فِيهِ مِنَ الْكُسْرِ وَمِنْ لُبْسٍ يَتَمُ
 ١٦٤. وَ(لَيْتَنِي) فَشَا وَ(لَيْتَنِي) نَدَرَا
 ١٦٥. فِي الْإِخْتِيَارِ جَائِزًا وَأُنْكَرَا
 ١٦٦. فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا
 ١٦٧. لِتَحْفَظَ الشُّكُونُ عَنْ أَنْ يُحْذَفَا
 ١٦٨. وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِّي) قَلَّ وَفِي
 ١٦٩. بِقَلَّةٍ كَذَا اسْمُ فَاعِلٍ وَفِي

(١) «ما» مبتدأ، و«من كل... إلخ» صلة، و«أشبهه» خبره، فافهم. انتهى. اهـ حاشية الأصل.

(٢) يقصد بهم: سيويه ومن تبعه. انظر: «الكتاب» ٣٦٣/٢.

(٣) مذهب الجمهور أنه ضرورة، وقد ذهب الإمام الفراء إلى جوازه. انظر: «تمهيد القواعد»

العلم:

عَمَّا سِوَى عِلْمٍ بَوَضِعَ سَبَقًا	١٧٠ اسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا
عَلَّمَهُ كَ (جَعْفَرٍ، وَخَزْنَقَا	١٧١ إِذْ شَرَطُ ذَا فِي كُلِّ لَفْظٍ حَقًّا
فِي اسْمٍ قَبِيلَةٍ أَوْيسِ السَّابِقِ	١٧٢ وَقَرْنٍ، وَعَدْنٍ، وَلَا حِقِّ
وَ (شَذَقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ)	١٧٣ وَبَلَدَةٍ وَفَرَسٍ لِمَا بَقِيَ ^(٢)
وَذَا لِمَدَحٍ أَوْ لِدَمٍّ نَسَبًا	١٧٤ وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا
وَأَخَرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا /	[٧ب] ١٧٥ وَصَدْرُهَا يَكُونُ أُمًّا أَوْ أَبَا
مُؤَوَّلًا أَوْ اتَّبَعَ أَوْ بِالْقَطْعِ صِفَ	١٧٦ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَصِفَ
حَتْمًا وَإِلَّا اتَّبَعَ الَّذِي رَدَفَ	١٧٧ وَالْأَوَّلُ الْبُضْرِيُّ ^(٣) عَنْهُ قَدْ عُرِفَ
وَنَحْوُ (مَسْعُودٍ، وَحَارِثٍ) وَرَدَ	١٧٨ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَ (فَضْلٍ، وَأَسَدٍ)
وَذُو ارْتِجَالٍ كَ (سُعَادٍ، وَأَدَدٍ)	١٧٩ وَ (حَسَنِ) وَالْفِعْلُ مِنْ هَذَا يُعَدُّ
نُزْلَ ثَانِيهِ كَتَاءٍ صَحْبًا	١٨٠ وَجُمْلَةً وَمَا بِمَزَجٍ رُكْبًا
ذَا إِنْ بَغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُغْرِبَا	١٨١ فَتَحًا أَوْ اسْكَانًا كَ (مَعْدِي كَرِبَا)
مَا ثَانٍ جُزْأَيْهِ تَرَى اتِّصَافَهُ	١٨٢ وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ
كَ (عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةٍ)	١٨٣ بِشِبْهِ تَنْوِينٍ وَخُذْ أَصْنَافَهُ

(١) فقوله «مطلقًا» مُخرج لما سوى العلم من المعارف؛ فإن العلم يعين مسماه بمجرد الوضع أو بالغلبة، لا بقرينة، بخلاف غيره من المعارف؛ فإنه لا يعينه إلا بقرينة؛ إما لفظية كـ «أل»، أو معنوية كالحضور والغيبة في «أنت وهو». انظر: «شرح ابن الناظم» ٤٧، و«شرح المرادي» ٣٩٠ / ١.

(٢) هذا لف ونشر مرتب للصدر: «قرن» قبيلة أويس، و«عدن» بلدة، و«لاحق» علم لفرس. انظر: «شرح ابن عقيل» ١ / ١١٩، و«شرح المكودي» ٢٨.

(٣) انظر: «الكتاب» ٣ / ٢٩٤، و«المقتضب» ٤ / ١٦.

وَفَارَقَ اسْمَهَا عَلَى قَوْلِ أَتَمَّ
كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمَّ
وَو (شَبَوَة) اجْعَلْهُ لَهُ اسْمًا تُصِيبُ
وَهَكَذَا (تُعَالَةُ) لِلتَّغْلِبِ
لَكِنَّ فَرَدَ ذَا اجْعَلْنِ مَقَرَّةً
كَذَا (فَجَارِ) عَلِمَ لِلْفَجَرَةِ

١٨٤. وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ
١٨٥. بِأَنَّهُ ذَهْنًا بِتَغْيِينِ (١) أَلَمْ (٢)
١٨٦. مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عَزِيْطٍ) لِلْعَقْرِبِ (٣)
١٨٧. وَلِغُرَابٍ (ابْنِ دَائِيَّةٍ) انْصَبِ (٤)
١٨٨. وَمِثْلَهُ (بَرَّةً) لِلْمَبَرَّةِ (٥)
١٨٩. ذَهْنًا وَذَا فَرْقٌ فَأَحْسِنْ نَصْرَهُ (٦)

اسم الإشارة:

١٩٠. بـ (ذا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ
١٩١. وَ (ذاتُ) أَيْضًا وَاخْتِلَاسٌ مَا كُسِرَ (٩)
وَو (تِه، تِهِي، ذِهِي) فِي الْأُنْثَى قَدْ ذُكِرَ / [أ٨]
بـ (ذِي، وَذِه، تِي، تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

(١) في (م): «بتغيير».

(٢) في المسألة أقوال، قال المرادي: «والتحقيق في ذلك أن تقول: اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي، فـ«أسد» موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلاً، وعلم الجنس كـ«أسامة» موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النظر عن أفرادها، ونظيره المعروف باللام التي للحقيقة والماهية». انظر: «شرح المرادي» ٤٠٢ / ١، و«تمهيد القواعد» ٤٣٠ / ١.

(٣) انظر: «مقاييس اللغة» ٢٦ / ١، و«المحكم» ٥٤١ / ١.

(٤) انظر: «العين» ٢٩١ / ٦، و«الجيم» ١٥٣ / ٢.

(٥) انظر: «الجرائيم» ٢٩٣ / ٢، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ١٣٧ / ٢.

(٦) انظر: «العين» ١٠٩ / ٢، و«جمهرة اللغة» ٤٢٧ / ١.

(٧) انظر: «تاج العروس» ١٥٣ / ١٠.

(٨) انظر: «شرح الحدود» ١٥٢.

(٩) أي: الاختلاس في (تِهِي، وَذِهِي) فتصبحان: (تِه، وَذِه). انظر: «شرح الأشموني» ١١٩ / ١.

١٩٢. وَ(ذَانِ، تَانِ) لِلْمُثْنَى الْمُزْتَفِعِ
 ١٩٣. إِذَا كَوْنُ مَبْنِيٍّ تُثْنِي مُمْتَنِعٌ^(٢)
 ١٩٤. وَبِ(أُولَى) أَشْرَ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا
 ١٩٥. إِذَا فِي سِوَى الْعَاقِلِ نَزْرًا أُطْلِقًا
 ١٩٦. بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ
 ١٩٧. وَاللَّامُ مَدُّ الْجَمْعِ أَيْضًا مَنَعَهُ
 ١٩٨. وَبِ(هُنَا، أَوْ هَهُنَا) أَشْرَ إِلَى
 ١٩٩. وَفِي الْكَثِيرِ بِهِمَا أَشْرَ إِلَى
- وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ بَدْءٌ وَضِعٌ
 وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) أَذْكَرُ تَطْعُ
 عَنْ قَيْدِ تَذْكِيرٍ وَعَقْلٍ حَقَّقًا
 وَالْمَدُّ أُولَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا
 فِي غَيْرِ مَا تُثْنِي فَلَيْسَ مَوْضِعُهُ
 وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَآ) مُمْتَنِعَةٌ
 دَانِي زَمَانٍ بِشُدُودٍ^(٣) قُلًّا
 دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ^(٤) الْكَافُ صِلًا

(١) في (م): «بذا».

(٢) المسألة خلافية، فمذهب المحققين كالفارسي أن (ذَيْنِ، وتَيْنِ) ليسا تثنية حقيقية، بل هي ألفاظ وضعت لمثنى، واستدل الفارسي على ذلك بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير، ألا ترى أن العلم إذا تُثْنِيَ قُدِّرَ تنكيره، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير؟ انظر: «شرح المرادي» ٤٠٧/١.

(٣) في (م): «بندور».

(٤) نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «شرح التسهيل» فقال: «وقد يشار بـ(هناك، وهنالك، وهنّا) إلى الزمان، فمن الإشارة إليه بـ(هناك) قول الأفوه الأودى:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهَنَّاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعِ
 وَمِنَ الْإِشَارَةِ بـ(هناك) قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١]، وَمِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الزَّمَانِ بـ(هنا) قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتِ هُنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

فـ(هنا) إشارة إلى وقت، وهو منصوب على الظرفية، و(حنت) في موضع رفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولاً بالمصدر. انظر: «شرح التسهيل» ٢٥١/١، و«التذيل والتكميل» ٢١٢/٣.

(٥) في (م): «وبها».

٢٠٠. فِي الْبُعْدِ أَوْ بِ (ثَمَّ) فَهُ أَوْ (هَنَا)
٢٠١. وَلَفْظَ (هَنَّتَ) أَيْضًا اذْكُرْنَا^(١)

بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ حَيْثُ عَنَا
أَوْ بِ (هُنَالِكَ) انْطَقَنْ أَوْ (هَنَا)

الموصل:

٢٠٢. مَوْضُولُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي)
٢٠٣. أَوْ حَذْفُهَا أَوْ أَلْ فَقُلْ (لِذِي، لَتِي)
٢٠٤. بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ
٢٠٥. بِكَوْنِ فَرْدٍ فَاقِدًا إِيْتِمَامَهُ
٢٠٦. وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ، وَتَيْنِ) شُدِّدَا
٢٠٧. وَمَعَ يَا عَلَى الصَّحِيحِ وَرَدَا
٢٠٨. جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُولَى)، (الَّذِينَ) مُطْلَقًا
٢٠٩. عَلَى نَظِيرِهِ كَمَا قَدْ سَبَقَا^(٢)
٢١٠. بِ (اللَّاءِ، وَاللَّاتِي) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا
٢١١. وَبِ (اللَّوَا، وَاللَّا، اللَّوَاءِ) سُمِعَا^(٣)
٢١٢. وَ (مَنْ، وَمَا، وَأَلْ) تُسَاوِي مَا ذَكَرُ
٢١٣. عَلَى ذَوِي الْعِلْمِ وَ (أَلْ) لَا يَنْقَصِرُ
٢١٤. وَكَ (الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ)
٢١٥. وَكَ (الَّذِينَ) بِ (ذَوُو) قَدْ يَأْتُوا
٢١٦. وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ

وَتُحَذَفُ الْيَا مَعَ بَقَاءِ الْكُسْرَةِ
وَالْيَا إِذَا مَا تُنْبِئُ لَا تُثَبِّتُ
وَقِيلَ: لَا وَاجْعَلْ لَهُ اسْتِقَامَةً /^[٨ب]
وَالنُّونُ إِنْ تُشَدَّدُ فَلَا مَلَامَةَ
مَعَ أَلِفٍ عَلَى اتِّفَاقٍ عُضْدَا
أَيْضًا وَتَعْوِيزٌ بِذَلِكَ قُصِدَا
وَالْجَمْعُ فِي ذَا كَالْمُثَنَّى أُطْلِقَا
وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا
وَبِ (اللَّوَاتِي، وَالْأُولَى) أَيْضًا مَعَا
وَ (اللَّاءِ) كَ (الَّذِينَ) نَزَرًا وَقَعَا
وَ (مَا) لِغَيْرِ عَاقِلٍ وَ (مَنْ) قُصِرَ
وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شَهْرُ
وَتُنْبِئُ كَمَا رَوَى الْأَثْبَاتُ
وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)
إِنْ لَمْ يُشْرَبْ بِهَا كَ (مَا ذَا الرَّامِي؟)

(١) انظر: «شرح التسهيل» ١ / ١٨٥، و«الدر المصون» ٣ / ١٤٨.

(٢) انظر: البيت ١٩٣.

(٣) انظر: «الأصول» لابن السراج ٢ / ٢٦٢، و«التسهيل» ٣٤.

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» ١٢ / ٢٣٩، و«التصريح» ١ / ١٦٠.

أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
مَعَهُودَةً تُرَى لَهُ مُكَمَّلَةٌ
عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمَلَةٍ /
بِهِ وَكَوْنُهَا مِنَ الْإِنْشَاءِ حُظْلٌ
بِهِ كَ (مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ)
وَشَدَّ مَنْ بِالظَّرْفِ بَعْدَهَا وَصَلُ
وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ
يَعْنِي بِهَا مَوْصُولَةٌ إِذَا مَا اتَّصَفَ
وَصَدْرُ^(٣) وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
تَأْوِيلُ مُوهِمِ الْبِنَاءِ مَا خَفِيَ
ذَا الْحَدْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي
نَحْوُ (الَّذِي أَحْسَنَ ذَا) فَالْحَدْفُ قَلٌّ
فَالْحَدْفُ نَزَرٌ وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ
بِأَنْ يَكُونَ مِنْ عِدَادِ الْجُمْلِ

وَذَاكَ بَعْدَ (مَا) وَفَاقُ نَامِي^{٢١٧}
وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ^{٢١٨}
تَعْرِيفُهُ بِهَا عَلَى قَوْلٍ^(١) وَلَهُ^[١٩]
وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبَّهَهَا الَّذِي وَصَلَ^{٢٢٠}
كَذَا تَعَجُّبِيَّةٌ فَلَا تَصِلُ^{٢٢١}
وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ (أَلْ)^{٢٢٢}
كَذَاكَ وَصَلُ اسْمِيَّةٍ مِنَ الْجُمْلِ^(٢)^{٢٢٣}
(أَيٍّ) كَ (مَا) وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ^{٢٢٤}
سِوَاهُ بِالْبِنَاءِ حَيْثُ لَمْ يُضَفْ^{٢٢٥}
وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي^{٢٢٦}
دَعْوَاهُمْ اسْتِفْهَامَ (أَيٍّ) ثُمَّ فِي^{٢٢٧}
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ^{٢٢٨}
وَلَمْ يُقَسَّنْ وَإِنْ يُقَسَّنْ أَيْضًا يُقَلُّ^{٢٢٩}
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصَلِ مُكَمِّلِ^{٢٣٠}

(١) فعلى هذا المذهب تكون (أل) التي في الاسم الموصول زائدة، والقول الثاني: أن تعريف الموصول حاصل بـ(أل). انظر: «اللباب» للعكبري ٣٣٥ / ١، و«أمالى ابن الحاجب» ٧٦٩ / ٢، و«شرح ابن عقيل» ١٨٠ / ١.

(٢) مثال وصلها بالظرف قول الراجز:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ
ومثال وصلها بالجملة الاسمية قوله:

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

انظر: «اللامات» ٥٤، و«الإنصاف» ٤٢٥ / ٢، و«شرح التسهيل» ٢٠٣ / ١، و«الجنى الداني» ٢٠٣.
(٣) (وصدر) تنازعه (تضف) و(يضعف) فاعرفه. انتهى. اهـ حاشية الأصل.

٢٣١. لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَنْجَلِي

٢٣٢. فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ

٢٣٣. لِلرَّبْطِ وَالنَّصْبِ الَّذِي لَهُ انْتَسَبَ^(١)

٢٣٤. كَذَاكَ حَذَفُ مَا بَوَصَفَ خُفْضًا

٢٣٥. فَإِنَّ حَذَفَ ذَا الْكَثِيرِ الْمُتَرْتَضَى

٢٣٦. كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرُّ

٢٣٧. وَاتَّحَدَ الْحَرْفَانِ عَامِلًا ظَهَرَ^(٢)

المعرف بأداة التعريف:

٢٣٨. (أَلْ) حَرْفٌ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ

٢٣٩. أَوْ زِيدَ مَعَ وَضَعٍ كَمَا بَعْضُ بَسَطٍ^(٤)

وَالْحَذَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

بِغَيْرِ نَاقِصٍ وَذِي أَلٍ وَوَجَبَ

بِفِعْلِ أَوْ وَصَفٍ كَ (مَنْ نَزَّجُوهُمْ)

يَعْنِي بِهِ: الْعَامِلُ فِيمَا انْخَفَضَا/ [٩ب]

كَ (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

وَلَيْسَ عُمْدَةً وَلَا فِيهِ انْحَصَرُ

كَ (مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ)

أَوْ أَنَّ هَمْزَةً خُلْفًا انْضَبَطَ

فَ (نَمَطٌ) عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ: (النَّمَطُ)

(١) في (م): «انتصب».

(٢) في (م): «يرجو نهب».

(٣) انظر تفصيل الشروط: «شرح المرادي» ٤٥٧ / ١.

(٤) بسط المسألة كما قال الشيخ خالد: «قال في «التسهيل»: «هي (أل) لا (اللام) وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه»، وقال الموضح في «شرح القطر»: «والمشهور بين النحويين أن المعرف (أل) عند الخليل، و(اللام) وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش. وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف (أل)، وقال: «وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟»، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه.

وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن المعرف (أل) والألف أصل.

والثاني: أن المعرف (أل)، والألف زائدة.

والثالث: أن المعرف اللام وحدها». وأسقط مذهباً رابعاً وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد، ولكل منهم حجة =

لِصَنَمٍ يُنْقَلُ مِنْ صِفَاتِ
وَ (الآن، والذين، ثُمَّ اللَّاتِ)
فِي مَنْ يَرَاهُ عَلَمًا فِي الْأَشْهَرِ
كَذَا (وَطَبَتِ النَّفْسَ يَاقِيْسُ الشَّرِي)
إِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ لِـ (أَلْ) قَدْ قَبْلًا
لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقْلًا
لَا كَ (يَزِيدَ) الْفَاقِدِ الْإِثْيَانِ
فَذَكِّرْ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانِ

٢٤٠. وَقَدْ تَزَادَ لَازِمًا كَ (الَلَاتِ)
٢٤١. وَكَ (السَّمَوَالِ) اسْمَ شَخْصٍ آتِ
٢٤٢. وَلَا ضِطْرَارَ كَ (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)
٢٤٣. فَزِيدَ (أَلْ) فِي جُزْئِهِ الْمُؤَخَّرِ^(٢)
٢٤٤. وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا
٢٤٥. وَهُوَ إِلَى السَّمَاعِ مِنْهُمْ وَكِلَا
٢٤٦. كَ (الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ)
٢٤٧. فِي أَصْلِهِ بِهَا^(٣) وَلَا (عُثْمَانِ)^(٤)

= تعضده. انظر: «التصريح» ١/ ١٧٩.

(١) انظر: «العين» ٨/ ١٣٥، و«جمهرة اللغة» ١/ ٨٠.

(٢) قال أبو حيان: «وأما (ابن أوبر) فزعم سيبويه أنه معرفة؛ لامتناعه من الصرف، وزعم أبو العباس أنه نكرة؛ لدخول الألف واللام عليه، مثل قوله:

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وهذا عند من يرى مذهب سيبويه من باب دخول (أَلْ) على العلم». انظر: «التذيل والتكميل» ٢/ ١٢٦.

(٣) فكلمة (يزيد) فقدت شرطاً من شروط زيادة (أَلْ)، فمن الشروط أن يكون الاسم يصلح أن تدخل عليه (أَلْ) قبل التسمية، وهذا معنى لَمْحِ الأصل بها؛ لأن إلحاقها إشعار بأن الاسم كأنه باقٍ على أصله لم ينتقل إلى علمية، فإذا كان كذلك فكل علم نقل مما يصح أن يدخل عليه فهو الذي تدخل عليه بعد النقل والتسمية، فلا تدخل على العلم المنقول من الفعل، نحو: يزيد، ويشكر، وتغلب. انظر: «شرح المرادي» ١/ ٤٦٧، و«المقاصد الشافية» ١/ ٥٧٣، و«شرح الأشموني» ١/ ١٧١.

(٤) ويُقال في (عثمان) كما قيل في (يزيد)؛ فإنها فقدت شرطاً من شروط زيادة (أَلْ)، فمن الشروط أن يقصد بدخول (أَلْ) لمح الأصل؛ لأن ابن مالك قال: «لِلْمَحِ»؛ أي: دخلت (أَلْ) لأجل أن لمح فيه الأصل، فهذا -- ولا بد -- مستلزم لتذكر الأصل والتماحه، فلو لم يلح الأصل لم تدخل البتة؛ لأن الاسم إذ ذاك بمنزلة (زيد، وعمرو)، فكما أن (زيداً، وعمراً) =

٢٤٨. وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ
 ٢٤٩. كَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ وَهُوَ مَا اشْتَبَهَ
 ٢٥٠. وَحَذَفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادٍ^(١) أَوْ تُضِيفُ
 ٢٥١. فِي الْأَصْلِ فَالْحَذْفُ لَهَا لِمَا عُرِفَ

الابتداء:

٢٥٢. مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ) وَ(عَاذِرٌ) خَبَرُ
 ٢٥٣. مُجَرَّدًا عَنْ عَامِلٍ لَهُ أَثَرُ
 ٢٥٤. وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي
 ٢٥٥. بِالْخَبَرِ الْمُكْمَلِ الْبَيَانِ
 ٢٥٦. وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيِ وَقَدْ
 ٢٥٧. عَلَى مُقَرَّبٍ مِنَ الْفِعْلِ وَقَدْ
 ٢٥٨. وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرُ
 ٢٥٩. فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ طَبَقًا وَانْحَظَرُ
 ٢٦٠. وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ
 ٢٦١. تَرَفُّعٌ وَالْأَوَّلَانِ اعْتُمِدَا^(٢)

فِي بَعْضِ مَوْضُوعَاتِهِ اسْمٌ صَحِيحَةٌ /
 [١١٠] مُضَافٌ أَوْ مُصْحُوبٌ (أَلْ) كـ (الْعَقَبَةُ)
 حَتْمٌ لِأَنَّهَا لِتَعْرِيفِ أَلِفٍ
 أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّدَفُ

لَهُ فَإِسْنَادٌ إِلَيْهِ قَدْ ظَهَرَ
 إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ)
 فَاعِلُهُ الْمُغْنِي عَنِ الْإِثْيَانِ
 فَاعِلٌ^(٣) اغْنَى فِي (أَسَارِ ذَانِ؟)
 بَانَ اشْتِرَاطُ كَوْنِ ذَا الْقِسْمِ اعْتَمَدَ
 يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدِ)
 عَنْهُ وَجَازَ عَكْسُهُ حَيْثُ ظَهَرَ
 إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ
 وَخَبَرًا أَوْ بِهِمَا وَوَرَدَا
 كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

= لا تدخل عليه الألف واللام، فكذاك ما كان بمعناه، ولذلك تجد كثيرًا من الصفات المسمى بها لا تدخل عليها، كـ (مالك، وحاتم، ومتمم، وفاطمة، وعائشة)، وما أشبه ذلك. انظر: «شرح المرادي» ١/ ٤٦٧، و«المقاصد الشافية» ١/ ٥٧٣، و«شرح الأشموني» ١/ ١٧١.

(١) في (م): «تنادي» وهو تحريف.

(٢) (فاعل) بدل من (فاعله) مفصل. اهـ حاشية الأصل.

(٣) هذه ثلاثة مذاهب من أصل سبعة، والمذاهب السبعة هي:

الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

- [١٠ب] ٢٦٢. والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةُ
 ٢٦٣. ذا الوصفِ فاعلمْ شرطُهُ وشاهدُهُ^(١)
 ٢٦٤. ومُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً
 ٢٦٥. أَوْ مُبْتَدَأًا وَخَبَرٌ^(٢) فِي الْجُمْلَةِ
 ٢٦٦. وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى
 ٢٦٧. فِي جُمْلَةٍ الشَّأْنِ وَقِسْ مِثْلًا وَفِي
 ٢٦٨. وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارْعُ وَإِنْ
 ٢٦٩. مَصْدَرٌ اجْعَلْهُ هُوَ الْمَعْنَى بِأَنْ
 ٢٧٠. وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا
 ٢٧١. مُبْتَدَأٌ يُلْفَى عَلَى مَا فُصِّلَا
 ٢٧٢. وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرُّ
 ٢٧٣. أَيُّ: صُورَةٌ قَدْ جَعَلُوهُمَا الْخَبَرُ
 ٢٧٤. وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا
- مَعَ مُبْتَدَأٍ مِنْ قَبْلُ لَسْتَ وَاجِدَهُ/
 كَ (اللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ)
 رَكَّبَتْهَا مِنْ فَاعِلٍ وَفِعْلَةٍ
 حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ
 بِهَا عَنِ الرَّبْطِ عَلَى مَا عُرِفَا
 بِهَا كَ (نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)
 دَلَّ عَلَى مُتَّصِفٍ^(٣) وَصِيغَ مِنْ
 يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكْرٍ
 عَامِلُهُ الَّذِي عَلَيْهِ اشْتَمَلَا
 مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا
 يَعْنِي: مَعَ الْمَجْرُورِ فَهُوَ مُعْتَبَرُ
 نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ
 عَنْ جُثَّةٍ بِلَا مُضَافٍ قُدِّرَا

= وقيل: العامل في الخبر الابتداء أيضًا؛ لأنه طالب لهما، فعمل فيهما.

وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معًا.

العامل الابتداء بواسطة المبتدأ.

وذهب الكوفيون إلى أنهما ترفعان.

وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر.

وقيل: تجرده من العوامل اللفظية؛ أي: كونه معرّى عنها.

انظر: «شرح ابن النازم» ٧٦، و«التذيل والتكميل» ٢٥٧/٣، و«شرح المرادي» ١/٤٧٤.

(١) عطف على (شرطه). اهـ حاشية الأصل

(٢) الواو واو المفعول معه، وما بعدها منصوب. وفي حاشية الأصل: «مفعول معه».

(٣) في (م): «أو خبر».

(٤) في (م): «منتصف» وهو تحريف.

عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفَدَّ فَأُخْبِرَا
وَجَازَ فِي الْفَاعِلِ أَنْ تُنْكَرَهُ
مَا لَمْ تُفَدَّ كـ (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً) / [١١١]
أَوْ^(١) (مَنْ يَقُمُ أَكْرَمُهُ) أَوْ (مَا) هَهُنَا
وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)
رَفَعَ مُسَوِّغٌ وَنَضَبٌ لِلْمَحَلِّ
بِرِّ يَزِينُ) وَلْيُقَسِّنْ مَا لَمْ يُقَلِّ
لِشَبِّهِ الْوَصْفِ الَّذِي تَقَرَّرَا
وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا
فِي كَوْنِ كُلِّ قَابِلٍ الْإِثْيَانِ
عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ
حِسًّا لِكَوْنِ فَاعِلٍ مُسْتَتِرَا
أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
أَوْ لِاسْمِ مَوْضُولٍ تَرَاهُ مُسْنَدَا
أَوْ لِأَزْمِ الصَّدْرِ كـ (مَنْ لِي مُنْجِدَا؟)
مِنْ كُلِّ مَا تَأْخِيرُهُ فِيهِ حَذَرُ
مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
وَهُوَ عَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ قَدَّرُوا / [١١١ ب]

٢٧٥. أَوْ شَبَّهِ الْمَعْنَى حُدُوثًا فَاخْظُرَا
٢٧٦. وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ
٢٧٧. وَعِلَّةُ التَّفْرِيقِ فِي ذَا عَسِرَةٍ^(١)
٢٧٨. وَ(هَلْ فَتَى فِيكُمْ؟)، (فَمَا خِلُّ لَنَا)
٢٧٩. وَكَالَّذِي لِلْفِعْلِ مَعْنَى ضَمَّنَا
٢٨٠. وَ(رَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) وَعَمَلٌ
٢٨١. كَمَا مَضَى وَجَرَّ ائِضًا كـ (عَمَلٌ
٢٨٢. وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
٢٨٣. لَكِنْ تَوَسَّعُوا لِفَرْقٍ ظَهَرَا
٢٨٤. فَاْمَنْعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ
٢٨٥. مُبْتَدَأٌ لِكَوْنِهِ كَالثَّانِي
٢٨٦. كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبْرًا^(٣)
٢٨٧. فَإِنْ بَدَأَ أَجْزُ بِلَا لَبْسٍ عَرَا^(٤)
٢٨٨. أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتَدَأَ
٢٨٩. مَعَ كَوْنِهِ بِالْفَاءِ مَقْرُونًا بَدَأَ
٢٩٠. وَنَحْوُ (عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطْرٌ)
٢٩١. إِيْهَامِ نَعْتِ الْمُبْتَدَأِ لَمَّا افْتَقَرَ
٢٩٢. كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ

(١) انظر: «المقاصد الشافية» ٢ / ٣٥.

(٢) في (م): «و».

(٣) في (م): «الخبرا».

(٤) فيجوز عند قولك: «جاء غلامه زيد».

٢٩٣. نَحْوُ عَلَى مُلَابِسٍ يُعْتَبَرُ
 ٢٩٤. كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ
 ٢٩٥. فِيهِ إِلَى إِضَافَةٍ مَحْضُورًا
 ٢٩٦. وَخَبَرَ الْمَحْضُورِ قَدَّمَ أَبَدًا
 ٢٩٧. «أَنَّ» وَوَضَلُهَا لِلْبَسِ وَجِدَا^(١)
 ٢٩٨. وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا
 ٢٩٩. وَحَلَّ مُفْرَدٌ هُنَاكَ مِثْلَمَا
 ٣٠٠. وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنَفُ)
 ٣٠١. وَجَازَ أَيْضًا فِيهِ إِلَّا يَنْحَذِفُ
 ٣٠٢. وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ
 ٣٠٣. لِخُلْفِهِمْ فِي أَنَّ إِطْلَاقَ الْخَبَرِ
 ٣٠٤. وَبَعْدَ وَאוْ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ (مَعَ)
 ٣٠٥. مُشْتَى أَوْ فَرَدًا وَخَالَفَ مَنْ مَنَعَ
- مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ
 وَذَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ مَا صِيرَا
 كَ (أَيُّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا؟)
 كَذَاكَ فِيمَا جَاءَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ
 كَ (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)
 يُحَذَفُ جُزْأَهُ مَعًا إِنْ عَلِمَا
 تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
 بَغَيْرِ ذِكْرِ الْمُبْتَدَأِ لِمَا وَصِفَ
 فَ (زَيْدٌ) اسْتَغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ
 حَتْمٌ وَقِيلَ: دَائِمًا، وَذَا اشْتَهَرَ
 حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ
 وَقِيلَ: لَا حَذَفَ وَفِي التَّقْدِيرِ ضَعُ
 كَمِثْلٍ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

(١) كما تقول: «عندي أنك مُحسن».

(٢) كما تقول - في جواب مَنْ سَأَلَكَ: «هل أنت مُحسن - ؟»: «نعم»، فهنا حُذِفَ المبتدأ والخبر، والتقدير: «نعم، أنا مُحسن».

(٣) ما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الرمانى وابن الشجري والشلوبين. ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقاً؛ بناءً على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً. انظر: «شرح المرادي» ٤٨٧/١.

(٤) زعم الكوفيون والأخفش أن نحو: «كل رجل وضيعته» مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه: «مع ضيعته»؛ فكما أنك لو جئت بـ (مع) موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها. انظر: «شرح الأشموني» ٢٠٩/١، و«التصريح» ٢٢٨/١.

عَنْ مَصْدَرٍ يَعْمَلُ فِي اسْمٍ فَسَّرَا
عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمِرَا / [١١٢]
مَا كَانَ ذَا الْأَمِيرِ قَائِمًا) يُضَمُّ
تَبْيِينِي الْحَقِّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ
بِالْعُطْفِ أَوْ بِتَرْكِهِ أَوْ خِيَرَا
عَنْ وَاحِدٍ كَ (هُمْ سَرَاءٌ شُعْرَا)

٣٠٦. وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا
٣٠٧. ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ الَّتِي (١) لَنْ تَصْدُرَا
٣٠٨. كَ (ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمُّ
٣٠٩. لِنَحْوِ مَا مَرَّ كَقَوْلِنَا: (أَعَمُّ
٣١٠. وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا
٣١١. فَالْتَّرُكُ وَالتَّخْيِيرُ حَيْثُ أُخْبِرَا
كَانَ وَأَخَوَاتُهَا:

تَنْصِبُهُ وَالْخُلْفُ فِي اسْمٍ اشْتَهَرَ
تَنْصِبُهُ كَ (كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)
أَضَ، اسْتَحَالَ، عَادَ، رَاحَ، وَضَحَا -
أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا -
لُزُومٌ إِنْخِبَارٌ لِلْاسْمِ مُوقَعُهُ
لِشَبِّهِ نَفِيٍّ أَوْ لِنَفْيِ مُتَبَعِهِ
ظَرْفِيَّةٌ تُسَبِّكُ حَتْمًا مَعَ مَا
كَ (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)
و (لَيْسَ) لَا تَصَرُّفًا لَهَا وَلَا
إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمِلَا / [١٢ب]
أَجْزُ وَفِي (لَيْسَ، وَدَامَ) الْمَنْعُ ذَرُّ

٣١٢. تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا، وَالْخَبَرُ
٣١٣. لَا خَبَرَ فَبِاتِّفَاقٍ مُعْتَبَرٍ (٢)
٣١٤. كَ (كَانَ): (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا
٣١٥. كَرَجَعَ، ارْتَدَّ، غَدَا، مُتَّضِحَا
٣١٦. فَتَى، وَانْفَكَ) وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ
٣١٧. بِحَسَبِ الْحَالِ الَّذِي تَأْتِي مَعَهُ
٣١٨. وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ (مَا)
٣١٩. تَدْخُلُهُ بِمَصْدَرٍ فَاحْفَظْهُمَا
٣٢٠. وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا
٣٢١. (دَامَ) لِذَا قَيَّدَ ذَاكَ قَائِلَا
٣٢٢. وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ

(١) فِي (م): «الَّذِي الَّتِي لَنْ».

(٢) لَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهَا رَفَعَتِ الْاسْمَ؛ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ.

انظر: «شرح المرادي» ٤٩٢ / ١.

- ٣٢٣ لِضَعْفِهِ فِيهِ رَدًّا يُعْتَبَرُ^(١)
 ٣٢٤ كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَةُ
 ٣٢٥ وَصِحَّةُ التَّوْسِيطِ غَيْرُ خَافِيَةٍ
 ٣٢٦ وَمَنْعُ سَبَقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اضْطِطْفِي
 ٣٢٧ مِنْ ضَعْفِهَا بَعْدَ التَّصَرُّفِ
 ٣٢٨ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالتَّقْصُّ فِي
 ٣٢٩ قَوْلٍ بِنَفْيِ حَدَثٍ عَنْهَا وَفِي
 ٣٣٠ وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ
 ٣٣١ وَقِيلَ: بَلْ يَلِي وَذَا الْخُلْفُ اسْتَقَرَّ^(٢)
 ٣٣٢ وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ
 ٣٣٣ أَوْ (كَانَ) زِدْ فَذَا سَبِيلُ مَا يَقَعُ
 ٣٣٤ وَقَدْ تَزَادَ (كَانَ) فِي حَشْوِ كَمَا
- أَجَزَ وَكُلُّ سَبَقِهِ (دَامَ) حَظَرُ
 لِأَنَّهَا فِي الصَّدْرِ جَاءَتْ وَافِيَةٍ
 فَجِيءَ بِهَا مَثْلَوَةً لَا تَالِيَةَ
 عَلَى جَوَازِهِ لَوُجُهِ مَا خَفِيَ
 وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي
 ذَا الْقَوْلِ بِافْتِقَارِهِ وَقَدْ يَفِي
 (فَتَى، لَيْسَ، زَالَ) دَائِمًا قَفِي
 وَلَوْ مُقَدَّمًا عَلَى قَوْلٍ ظَهَرَ
 إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ
 إِيْلَاؤُهُ أَوْ قُلْ: ضَرُورَةٌ تُطْعَمُ
 مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ
 بَيْنَ الَّذِي يَرْفَعُهُ مَا قُدِّمَ

(١) خبر هذه الأفعال أصله التأخير، ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها، حتى في (ليس، وما دام)؛ كقول السموأل:

فليس سواء عالم وجهول

وقول الآخر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بآذكار الموت والهرم

وحكى ابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر (ليس) تبعاً للفارسي، وفيه خلاف ضعيف، والقاطع بالجواز قراءة: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا﴾ [البقرة: ١٧٧]، ومنع ابن معطٍ توسط خبر (ما دام)، ونُسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره. انظر: «التذيل والتكميل» ١٧٧/٤، و«شرح المرادي» ٤٩٤/١، و«المقاصد الشافية» ١٥٦/٢.

(٢) منعه البصريون، وأجازه الكوفيون. انظر: «شرح ابن الناظم» ٩٩، و«شرح المرادي» ٤٩٩/١.

كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ (!)
دُونَ اسْمِهَا وَالْعَكْسُ وَالْكُلُّ نَدَرُ / [١١٣]
وَبَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ
لِأَجْلِ هَذَا حَذْفُهَا هُنَا يَجِبُ
كَمِثْلٍ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)
جَزَمَ سُكُونٌ وَهُوَ بَعْدَهَا عُدَمُ
تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفُ مَا التَزَمَ

٣٣٥. وَرَافِعٌ وَغَالِبًا فِي مِثْلِ: (مَا
٣٣٦. وَيَحْذِفُونَهَا وَيُثَبِّتُونَ الْخَبَرَ
٣٣٧. فِي (افْعَلْهُ إِمَّا لَا) ^(١) وَذَاكَ الْمُعْتَبَرُ
٣٣٨. وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتُكِبُ
٣٣٩. كَلَامٍ تَغْلِيلٍ وَالِاسْمِ أَفْصَلُ تُصَبُّ
٣٤٠. وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ (كَانَ) مُنْجَزِمٌ
٣٤١. وَلَا ضَمِيرَ نَصْبٍ أَثَرَهَا لَزِمَ

(ما ولا ولا وان) المشبهات بـ (ليس):

وَحَبَرٌ مَعْمُولُهُ بِهَا قُرْنُ
مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكْنِ
لَوْ جَاءَ كُلُّ خَبَرٍ جَوَزُهُمَا

٣٤٢. إِعْمَالِ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ)
٣٤٣. وَلَيْسَ مَجْرُورًا وَلَا ظَرْفًا يَعْنُ
٣٤٤. وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا

(١) قال أبو بكر الأنباري: «قال أبو بكر: قال أهل النحو: معناه: «افعلْ كذا وكذا إن كنت لا تفعل غيره». فدخلت (ما) صلة لـ (أن)؛ كما قال الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، فاكتفى بـ (لا) من الفعل؛ كما تقول العرب: «مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلَا»، معناه: «وَمَنْ لَمْ يَسَلِّمْ عَلَيْكَ فَلَا تَسَلِّمْ عَلَيْهِ»، فاكتفى بـ (لا) من الفعل. وأجاز الفراء: «مَنْ أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتَهُ، وَمَنْ لَا لَمْ أَكْرَمْهُ»، على معنى: «وَمَنْ لَمْ يَكْرَمْنِي لَمْ أَكْرَمْهُ»، فاكتفى بـ (لا) من الفعل. أنشدنا أبو العباس أحمد بن يحيى:

وَقَالُوا لَهُ: إِنَّ الطَّرِيقَ ثَيِّبَةٌ صَعُودٌ تُنَادِي كُلَّ كَهْلٍ وَأَمْرَدَا
صَعُودٌ فَمَنْ تُلْمَعُ بِهِ الْيَوْمَ يَأْتِهَا وَمَنْ لَا تَلْهَى بِالضَّحَاءِ فَأُورِدَا

قال: «فمعناه: «وَمَنْ لَمْ تَلْمَعْ بِهِ»، فاكتفى بـ (لا) من الفعل». انظر: «الكتاب» ١/ ٢٩٤،

و«المقتضب» ٢/ ١٥١، و«الزاهر» ١/ ١٥٩ وما بعدها.

(٢) في (م): «بر».

٣٤٥. واختير في معموله إذ، مثل: (ما)
 ٣٤٦. ورَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ (لَكِنْ) أَوْ بِـ (بَلْ)
 ٣٤٧. لِكُونِ نَفِيٍّ (ما) بِذا العطفِ بطلُ
 ٣٤٨. وَبَعْدَ (ما، وَلَيْسَ) جَرَّ البا الخبرُ
 ٣٤٩. أَوْ كَوْنُهَا كـ (لَيْسَ) ثُمَّ ذَا اشْتَهَرَ
 ٣٥٠. [ب ١٣] فِي النِّكَرَاتِ أَعْمِلْتَ كـ (لَيْسَ) (لا)
 ٣٥١. وَجَاءَ فِي مَعْرِفَةٍ مُقَلَّلًا^(١)
 ٣٥٢. وَمَا لـ (لَا تَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلُ
 ٣٥٣. شَرْطًا وَحَذْفُ وَاحِدٍ حَتْمًا حَصَلَ^(٢)

بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَاءُ
 بِجَعْلِهِ مَعَ مُبْتَدَأٍ مِنَ الْجُمْلِ
 مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ (ما) الزَّمْ حَيْثُ حَلَّ
 وَلَيْسَ إِعْمَالُكَ (ما) بِمُعْتَبَرٍ
 وَبَعْدَ (لا) وَنَفِيٍّ (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ
 مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ جَلَا/
 وَقَدْ تَلِيَ (لَا تَ، وَإِنْ) ذَا الْعَمَلِ
 أَيُّ: فِي سِوَى الْأَزْمَانِ، وَالتَّنْكِيرُ ظَلُّ
 وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَاوَالْعَكْسُ قُلُّ

أفعال المقاربة:

٣٥٤. كـ (كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى) لَكِنْ نَدَرُ
 ٣٥٥. كَجُمْلَةِ الْمَاضِي وَالِاسْمِ فَلْتَنْدَرُ
 ٣٥٦. وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى)
 ٣٥٧. وَرَفَعُهُ لِسَبَبِيٍّ يُؤْتَسَى
 ٣٥٨. وَكَـ (عَسَى) (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا

أَنْ تَجِدَ اسْمًا مُفْرَدًا هُنَا الْخَبَرُ
 غَيْرَ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٍ
 قُلُّ وَرَفَعُهُ الضَّمِيرُ أَنْسَا
 نَزَرُ^(١) وَ (كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسَا
 تَشْبِيهُهُ فِي عَمَلٍ قَدْ عَمِلَا

(١) اعتبار كونه قليلاً خلاف لما ذكر من أنه شاذ، وعليه روى ابن الشجري بيت النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سِوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مِتْرَاخِيَا

انظر: «أمالى ابن الشجري» ٤٣٣/١، و«شرح التسهيل» ٣٧٧/١.

(٢) وعلى هذا ورد بقراءتين قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، بنصب «حين» ورفعها.

انظر: «البحر المحيط» ٣٨٣/٧، و«المحرر» ٤١٩/١٢.

(٣) «نزر»: خبر «رفعه»، وجملة «يؤتسى» - أي: يتبع - حال، و«أل» في «الأمر» عهدية للحكم الأول. انتهى. اهـ حاشية الأصل.

خبرها حثما بـ (أن) متصلا
 كـ (اخلولقتـ أي: السَّما- أن تُمطرا)
 وبعَدَ (أوشك) انتفا (أن) نذرا
 بكسرِ را والفتحِ ممّا انتخبّا
 وتركُ (أن) مع ذي الشُّروع وجبا
 وعدَّ، هَبَّ () وكذا (قام) يحقُّ /
 كذا: (أخذتُ، وجعلتُ، وعلقتُ)
 أكثر من ماضٍ والاختفُ حكي
 و (كاد) لا غير وزادوا (موشكا)
 ما يقتضي تمامها إن لم تجد
 غنى بـ (أن يفعل) عن ثانٍ فقد
 بها وكن بينهما مخيرا
 بها إذا اسم قبلها قد ذكرا
 (عسى) إذا نون ضمير يقرن
 نحو (عسيت) وانتقا الفتح زكن

٣٥٩. وفي الرجا لا مطلقا إذ نُقلا
 ٣٦٠. وألزموا (اخلولق) (أن) مثل (حري)
 ٣٦١. ولم يَجِئ (تُمطر) فيما ذكرا
 ٣٦٢. ومثل (كاد) في الأصح: (كربا)
 ٣٦٣. كـ (كرب) القلب جوى أن يذهبها
 ٣٦٤. كـ (أنشأ السائق يحدو) و (طفق)
 ٣٦٥. كـ (قام بكر يَنشُد الذي سرق)
 ٣٦٦. واستعملوا مضارعاً لـ (أوشكا)
 ٣٦٧. (يُطفق) فاجعله له مشاركا
 ٣٦٨. بعَدَ (عسى، اخلولق، أوشك) قد يرد
 ٣٦٩. مرفوعاً (١) اثرها وذا بأن قصد
 ٣٧٠. وجردن (عسى) أو ارفع مضمرا
 ٣٧١. في (أوشك، اخلولق) فافعل ما ترى
 ٣٧٢. والفتح والكسر أجز في السين من
 ٣٧٣. بها أو التا ومثالها ابن

(١) تمثيل للقليل. اه حاشية الأصل.

(٢) ذكره وما بعده ابن مالك في «التسهيل» وهو بالتخفيف (هَبَّ). انظر: «التسهيل»
 ٧١.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للأخفش ١ / ٣٢٣.

(٤) في النسخ الثلاث بالرفع.

(٥) في (م): وافعل.

(٦) في (م): «تقترن».

(إن) وأخواتها:

٣٧٤. لـ (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ -
٣٧٥. بِفَتْحٍ أَوْ كَسْرٍ - (عَسَى) ^(٢) حَرْفًا وَقَلَّ
٣٧٦. كَ (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بَأْنِي
٣٧٧. شَيْءٌ، لَعَلِّي حَدَرْتُ، كَأَنِّي
[١٤ ب] ٣٧٨. وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي
٣٧٩. فَسَبَقَهُ الْإِسْمَ إِذَا لَا تَبْدُ
٣٨٠. وَهَمَزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ
٣٨١. لِأَنَّ بَعْضَ ذَا عَنِ الْفَتْحِ عَرِي
٣٨٢. فَكَسَرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَهِ
٣٨٣. مَعَ شَرْطِهِ وَهُوَ انْتِفَاءُ النَّسْخِ لَهُ
٣٨٤. أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ
٣٨٥. (حَيْثُ) ^(٣) عَلَيْهَا أَوْ تَكُونُ فِي مَحَلِّ
٣٨٦. وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا
٣٨٧. تَصَدَّرَا مَعَ كَوْنِ (إِنَّ) أَلْحَقَا
٣٨٨. بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ
٣٨٩. وَكَانَ مَعَ ذَا الْإِشْتِرَاطِ الْمُحْكَمِ
- الآتِ فِيهِ (عَنْ، أَوْ لَعَنَّ، عَلَّ)
كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لـ (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ
أَخَذَرُهُ، وَلَيْتَهُ فِي ظَنِّي
كُفُوًا، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنٍ
يَكُونُ ظَرْفًا أَوْ بِهِ حُكْمًا حُذِي/
كَ (لَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ)
لَا مُفْرَدٍ إِذْ لَيْسَ بِالْمُحَرَّرِ
مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ
وَحَبَرَ عَنْ اسْمِ ذَاتِ أَهْمَلَةٍ
وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ
وَصَفٍ أَوْ أَثَرٍ (إِذْ) كَذَاكَ إِنْ دَخَلَ
حَالٍ كَ (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ)
عَنْهَا بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ إِذْ سَبَقَا
بِالْلامِ كَ (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)
قَدْ صَرَّحُوا بِفِعْلِهِ فِي الْكَلِمِ
لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

(١) انظر: «لسان العرب» ١٣ / ١٨٣.

(٢) «عسى» معطوف بإسقاط العاطف، و«حرفًا» حال منه، وفاعل «قل» ضمير راجع إليه و«كأن» بعده معطوف كذلك. انتهى. اهـ حاشية الأصل.

(٣) لأن (إذ، وحيث) لا تضافان إلا إلى جملة.

بَعْدَ (أما، حتّى، وواو) مُفْرَدٌ^(١)
 فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)
 لَمْ ابْتِدَاءَ زَخْلَقُوهَا لِلْحَذَرِ
 لَمْ ابْتِدَاءَ نَحْوِ: (إِنِّي لَوْزَرُ) / [١١٥]
 وَنَادِرٌ مَا مِنْهُ عَنْهُمْ رُويَا^(٢)
 وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَاكَ (رَضِيَا)
 لَقَدْ أَتَى (وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ ذَا^(٣))
 (لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوذا)
 أَيُّ: خَبَرٍ يَقْبَلُ فِيهِ أَنْ يُقَرَّ
 وَالْفَضْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ
 شَبَّهَهَا بِـ (كَانَ) حَيْثُ تَدْخُلُ
 إِعْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

٣٩٠. مَعَ تَلَوِّ فَالْجَزَا^(١) وَذَا يَطْرُدُ
 ٣٩١. قَابِلٌ عَطْفٍ قَبْلَهَا وَيَرِدُ
 ٣٩٢. وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ^(٣) الْخَبَرُ
 ٣٩٣. مِنْ جَمْعِ حَرْفَيْنِ وَفِي فَتْحٍ نَذَرُ^(٤)
 ٣٩٤. وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا
 ٣٩٥. وَالْخُلْفُ فِي ماضٍ كـ (نِعْمَ) حُكِيَا^(٥)
 ٣٩٦. وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كـ (إِنَّ ذَا
 ٣٩٧. إِلَّا بِلَامٍ قَسَمٍ وَهَكَذَا
 ٣٩٨. وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ
 ٣٩٩. وَشَرْطُ نَفْيٍ كَوْنُهُ حَالًا ظَهَرَ
 ٤٠٠. وَوَضُلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلُ
 ٤٠١. فِعْلًا سِوَى (لَيْتَ) كَذَاكَ تُبْطَلُ

(١) في (م): «الجر».

(٢) مبتدأ خبره: «قبلها»، و«قابل» صفته، والجملة صفة «واو». انتهى. اهـ حاشية الأصل.

(٣) في (م): «يصحب»، وهو خلاف الأولى؛ لأنه يقول بعدها: «زحلّقوها».

(٤) هذا مذهب المبرد، وعليه قراءة: ﴿لَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا﴾ [الفرقان: ٢٠]. انظر: «الأصول»

٢٧٤/١، و«إعراب النحاس» ١٠٨/٣.

(٥) منه قول أبي حزام من الوافر:

وَأَعْلَمُ أَنْ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَا مِثْلَ مِثْلَانِ وَلَا سَوَاءُ

انظر: «حروف المعاني والصفات» ٤١، و«المحتسب» ٤٣/١، و«شرح التسهيل» ٢٧/٢.

(٦) أجازته الأخفش والفراء، وتبعهما ابن مالك. انظر: «شرح التسهيل» ٢٨/٢، و«أوضح المسالك»

٣٣٦/١.

(٧) منع هذا خطاب الماوردي، وإذا وجدت اللام معها فهي للقسم عنده. انظر: ٥٣٢/١.

٤٠٢. وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى
 ٤٠٣. أَوْ مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ قَبْلُ لَا عَلَى
 ٤٠٤. وَالْحَقْتُ بِـ (إِنَّ) (لَكِنَّ، وَأَنَّ)
 ٤٠٥. فِي (إِنَّ) وَالْوِفَاقُ فِي (لَكِنَّ) عَنْ (٢)
 ٤٠٦. وَخَفَّفْتُ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ
 ٤٠٧. إِذْ ذَهَبَ اخْتِصَاصُهَا الْمُعَلَّلُ (٣)
 [١٥ب] ٤٠٨. وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ
 ٤٠٩. مِنَ السِّيَاقِ مَا يُفِيدُ الْمَقْصِدَ (٤)
 ٤١٠. وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا
 ٤١١. نَزْرًا وَحَيْثُ كَانَ بِالنَّسْخِ انْجَلَى
 ٤١٢. وَإِنْ تَخَفَّفَ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكْرَنُ
 ٤١٣. بُرُوزُهُ (٦) وَهُوَ سِوَى ضَمِيرِ شَأْنٍ
- مُسْتَتِرٍ (١) فِي خَبَرٍ إِنْ فُصِّلَا
 مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
 فِي ذَلِكَ الْعَطْفِ بِخُلْفٍ قَدْ وَهَنْ
 مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)
 وَكَثُرَ الإِهْمَالُ فِيمَا نَقَلُوا
 وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهَمَّلُ
 قَرِينَةً لَفْظِيَّةً أَوْ وَجِدًا/
 مَا (٥) نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
 تَقَسُّ بِـ (إِنَّ) ذِي وَضَلَهُ وَنُقِلَا
 تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ (إِنَّ) ذِي مُوَصَّلَا
 بِحَذْفِهِ لَفْظًا وَجُوبًا وَوَهَنْ
 وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ)

(١) وهو عطف مفرد على الأول، وجملة على الثاني. اه حاشية الأصل.

(٢) انظر: «الإنصاف» ١/ ١٥١.

(٣) بمعنى: أن اختصاصها بالدخول على المبتدأ سوغ لها العمل، وإذا خففت فإنها حينئذ لا تختص، فيزول العمل.

(٤) وعليه قول الطرمّاح من الطويل:

أنا ابنُ أباة الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وإن مالِكُ كانت كرامَ المعادين

انظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٣٤، و«تخليص الشواهد» ٣٧٨.

(٥) بدل «من المقصدا». اه حاشية الأصل.

(٦) ومنه ورد ما أنشده الفراء:

فلو أنك في يومِ الرخاءِ سألتني فراقك لَمْ أبخلْ وأنتِ صديقُ

انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢/ ٩٠، و«الزاهر» ١/ ٢١٥، و«شرح الكتاب» للسيرافي ٢/ ٤٦٩.

أَيُّ: صَدْرُهُ فَاسْمُ (يَكُنْ) قَدْ رَجَعَا
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
تَقْيِيدَ هَذَا النَّفْيِ حَتْمًا قَدْ رَأَوْا
تَنْفِيسٍ أَوْ (لَوْ) وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)
مَنْصُوبُهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ فِي الْقَوِي
مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

٤١٤. وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
٤١٥. إِلَى مُضَافٍ قَدْ وَعَاهُ مَنْ وَعَى
٤١٦. فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ بِـ (قَدْ) أَوْ نَفْيٍ أَوْ
٤١٧. بِـ (لَمْ، وَلَا، وَلَكِنْ) كَمَا عَنَاهُ أَوْ
٤١٨. وَخَفَّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوي
٤١٩. وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ بِـ (لَمْ) أَوْ (قَدْ) تَلِي

(لا) التي لنفي الجنس:

إِنْ تَكُ نَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا مُظْهِرَةً
مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً
فِي وَضَلٍ لَفْظٍ تَمَّ مَعْنَاهُ مَعَهُ/

٤٢٠. عَمَلٍ (إِنَّ) اجْعَلْ لـ (لا) فِي نَكِرَةٍ
٤٢١. مُتَّصِلًا^(١) وَالْحَرْفَ قَبْلُ لَمْ تَرَهُ^(٢)
٤٢٢. فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً

[١١٦]

(١) «أَوْ» بمعنى الواو. اهـ حاشية الأصل.

(٢) ورد منه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

(٣) ورد منه ما أنشده ابن مالك:

لَا يَهُولَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الْحَزْرِ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

انظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٤٥، و«المقاصد الشافية» ٢/ ٤٠٩، و«المقاصد النحوية» ٢/ ٧٧١.

(٤) إشارة إلى راوية أحد أبيات سيبويه:

ووجه مشرق النحر كأن ثدييه حُقَّانِ

انظر: «الكتاب» ٢/ ١٣٥ و ١٤٠، و«معاني القرآن» للأخفش ١/ ٣٧٠، و«الأصول» ١/ ٢٤٦.

(٥) فلو كانت منفصلة وجب الإلغاء؛ كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

انظر: «شرح ابن الناظم» ١٣٣، و«شرح المرادي» ١/ ٥٤٤، و«شرح الأشموني»

٣٢٩/١.

(٦) فإن دخل عليها حرف جر خَفَضَ النكرة، نحو: «جئت بلا زاد»، و«غضبت من لا شيء»،

وشذ: «جئت بلا شيء». انظر: «شرح ابن الناظم» ١٣٣، و«شرح المرادي» ١/ ٥٤٤،

و«شرح الأشموني» ٣٢٩/١.

٤٢٣. بِأَيِّ إِغْرَابٍ تَكُونُ مُوقَعَهُ
 ٤٢٤. وَرَكَّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ (لا)
 ٤٢٥. كَالْجَمْعِ وَالَّذِي بِتَكَرُّارِ كَـ (لا)
 ٤٢٦. مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا
 ٤٢٧. فِيهِ فَرَفَعَهُ إِذْنٌ قَدْ وَجَبَا
 ٤٢٨. وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيَّ يَلِي
 ٤٢٩. وَلَيْسَ ^(١) فَتَحًا مُعْرَبٌ ^(٢) عَلَى الْجَلِيِّ
 ٤٣٠. وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
 ٤٣١. لِفَقْدِ ^(٤) تَرْكِيبٍ لَطُولِ مَوْرِدِ
 ٤٣٢. وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) أَحْكُمَا
 ٤٣٣. وَبَدَلْ تَنْصِبُهُ (لا) حُكْمَا
 ٤٣٤. وَأَعْطِ (لا) مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامِ
 ٤٣٥. فِي ذِي تَمَنٍّ جَاءَ فِي الْكَلَامِ ^(٥)
 ٤٣٦. وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ

وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعُهُ
 ضَارِبَ (وَالْيَا فِي مُثْنَى أَقْبَلَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) وَالثَّانِي اجْعَلَا
 مَا لَمْ يَكُنْ إِعْمَالُ (لا) مُجْتَنَبَا
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا
 مَنْعُوتُهُ فِيهِ الثَّلَاثَةُ أَقْبَلِ
 فَافْتَحْ أَوْ أَنْصِبِنْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلِ
 وَمُفْرَدٌ يَلِي خِلَافَ ^(٣) مُفْرَدِ
 لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ
 بِمَنْعِهِ الْبِنَا مُجَوِّزَنُهُمَا
 لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى
 مُجَرَّدًا أَوْ لَا وَخُلْفٌ نَامِي
 مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْإِسْتِفْهَامِ
 لَا الْإِسْمَ فَانْحِذْهُ قَطْعًا نَذَرُ

(١) اسم «ليس» عائد إلى النعت؛ أي: ليس في حال الفتح معربًا على القول الجلي في منعوته من أن فتحه ليس إعرابًا. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «معربًا».

(٣) تحت هذه الكلمة: «لغير»، وهي نسخة (م).

(٤) علة قدمت على المعلول. اهـ حاشية الأصل.

(٥) إذا جاءت للتمني فلها عند المازني والمبرد ما لها مجردة من جميع الأحكام السابقة، أما الخليل وسيبويه والجرمي ومن وافقهم، فقد ذهبوا إلى أنها تعمل في الاسم خاصة، ولا خبر لها، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ، ولا تلغى ولا تعمل عمل (ليس). انظر: «الكتاب» ٣٥٩/١، و«شرح التسهيل» ٧١/٢، و«شرح ابن الناظم» ١٣٨.

إذا المراد مع سُقُوطِهِ ظَهَرَ /

٤٣٧. وَحَذَفُ ذَاكَ جَائِزٌ فِيمَا اشْتَهَرَ

(ظن) وأخواتها:

لا مُطْلَقًا إِذْ مِنْهُ قَاصِرٌ بَدَأَ
أَعْنِي: (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا-
وَزَعَمَ) الرَّجْحَانُ فِيهِ قَدْ وَرَدَ
(حَجَى، دَرَى) وَ(جَعَلَ) اللَّذَكَ (اعْتَقَدَ)
كَ(وَهَبَ) اجْعَلْ وَ(اتَّخَذَهُ نَاصِرًا)
أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأًا وَخَبَرًا
عَلِمْتُ مَعْنَى مَا يُرَادُ مِنْهُمَا

٤٣٨. انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا
٤٣٩. وَمَا لِوَاحِدٍ^(١) فَقَالَ مُورِدَا
٤٤٠. ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدَّ)
٤٤١. أَوْ هُوَ قَوْلٌ صَالِحٌ لِأَنْ يُرَدَّ^(٢)
٤٤٢. وَ(هَبَ، تَعَلَّمَ) وَالتِّي كَ(صَيَّرَا)
٤٤٣. وَ(اَثْرُكَ، وَرَدَّ) إِذْ لِتَحْوِيلٍ تُرَى
٤٤٤. وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا^(٣)

(١) قال ابن الناظم: «وتسمى هذه الأفعال المذكورة، وما كان في معناها: قلبيةً، بمعنى: أن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور، فلأجل ذلك قال: انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَعْنِي: رأى خال علمتُ وجدا وساق الكلام إلى آخره؛ ليدل ذلك على أن من أفعال القلوب ما لا ينصب المبتدأ والخبر؛ لأنه أخص في الاستعمال بالوقوع على المفرد، وذاك نحو: (عرف، وتبين، وتحقق). انظر: «شرح ابن الناظم» ١٤٥.

(٢) قال أبو حيان: «وقال السيرافي: الزعم قول يقترب به اعتقاد صح أو لم يصح». وقال ابن عطية المفسر: «قول لا دليل على فساده، ولا صحته، ودركه على قائله». وقال ابن دريد: «أكثر ما يقع على الباطل». والدليل على أنه قد يقع على ما ليس بباطل قول كثير: وقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي ياعز لا يتغير تغير جسمي، والخليقة كالتي عَهِدَتْ، ولم يخبر بسرك مخبر وفي الحديث: «بئس مطية الرجل: زعموا». وإذا قال سيبويه في «كتابه»: «وزعم الخليل» قيل: فإنما يستعمله فيما انفرد به الخليل وكان قويًّا. انظر: «التذيل والتكميل» ٢٤ / ٦ وما بعدها.

(٣) «ما» ظرفية مصدرية، ومفعول «خص»: «عشرة» وما عطف عليه. اهـ حاشية الأصل.

من قبل (هَبْ)، والأمر (هَبْ) قد ألزما
مُضَارِعَ أَمْرٍ وَمَضَدِرَ يَعْنُ
سَوَاهُمَا اجْعَلْ كُلُّ مَا لَهُ زَكْرٌ
بَلْ آخِرًا وَوَسَطًا مُطَرِدًا
وَأَنْوَ ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامِ ابْتِدَا
تُصِبُّ عَلَى الْأَوَّلِ إِعْمَالًا كَمَا
وَالْتَزِمِ التَّغْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا) -
(لَعَلَّ) (لَوْ) شَرْطِيَّةً بِذَا أَنْوَسَمِ
كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتُهُ
وَلِ (حَاجَزِيْدًا) بِمَعْنَى: (خَصَمَةٌ)

عَشْرَةُ أَفْعَالٍ وَفِعْلًا قُدِّمًا
كَذَا (تَعْلَمُ) وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ
وَصِفَةٍ وَذَا عَنَى النَّاطِمُ مِنْ
وَجُوزِ الْإِلْغَاءِ لَا فِي الْإِبْتِدَا
وَلَوْ بِسَبْقِ غَيْرِ مَفْعُولٍ بَدَا
فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ
تَجِدُهُ لِلتَّغْلِيْقِ فِي الثَّانِ انْتَمَى [١١١]
وَإِنْ، وَلَا) لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمِ
وَ(إِنْ) إِذَا خَبَرَهَا اللَّامُ التَّزَمَ
لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهَمُّهُ

(١) قال المرادي: «فهم من قوله: «وجوز» أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه مشروطاً بتوسط الفعل أو تأخره، قال: «لا في الابتداء»، فشمّل ثلاث صور:
الأولى: أن يتأخر عن المفعولين، نحو: «زيد قائم ظننت» فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.
الثانية: أن يتوسط بين المفعولين، نحو: «زيد ظننت قائم» فهذه يجوز فيها الأمران على السواء. وقيل: الإعمال أرجح.
الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبدأ به، بل يقدم عليه شيء نحو: «متى ظننت زيد فاضل» فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح؛ خلافاً لمن منع الإلغاء.
فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء، فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله: «لا في الابتداء».
وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه، لكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازوه في «التسهيل» بقبح، وقال في شرحه: «حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو: «ظننت زيد قائم»، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر، نحو: «متى ظننت زيد قائم؟»، وفي درجته الإلغاء في نحو: «زيد أظن أبوه قائم». انظر: «شرح المرادي» ٥٥٩ / ١ وما بعدها.

(٢) معطوف بإسقاط العاطف. اهـ حاشية الأصل.

(٣) بمعنى: غلبه في الحاجة. انظر: «التصريح» ٣٦٤ / ١.

تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَةٌ
وَهِيَ (رَأَى) الَّتِي تُفِيدُ الْحُلْمَا
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِمَى
حَذْفًا بِإِجْمَاعٍ عَلَى الْمَفْعُولِ
سُقُوطِ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
فِي حَالِ أَنَّهُ عَنِ اللَّامِ خَلِي
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
يَعْنِي بِشِبْهِ الظَّرْفِ: مَجْرُورًا حَصَلَ
وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ
عَنْ كُلِّ مَا مِنَ الشُّرُوطِ سَبَقَا
عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

٤٥٥. وَلِـ (رَأَى) الَّتِي بَعَيْنِ مُفْهِمَةٌ
٤٥٦. وَلِـ (رَأَى) الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِـ (عَلِمَا)
٤٥٧. اجْعَلْ لَهُ فِي الْحُكْمِ مَا لِـ (عَلِمَا)
٤٥٨. وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلا دَلِيلٍ
٤٥٩. وَجَازَ لِلدَّلِيلِ فِي الْقَلِيلِ
٤٦٠. وَكَـ (تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي
٤٦١. لِحَاضِرٍ وَلَيْسَ لِلْمُسْتَقْبَلِ
٤٦٢. بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
٤٦٣. كَمَا عَنِ الْمَعْمُولِ مِنْ لَفْظِ الْعَمَلِ
٤٦٤. وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقًا
٤٦٥. إِنْ كَانَ مَعْنَى الظَّنِّ فِيهِ حَقًّا

أَعْلَمُ وَأَرَى/:

النَّاصِبَيْنِ اثْنَيْنِ نَصْبًا لَزِمَا
عَدَّوَا إِذَا صَارَا (أَرَى، وَأَعْلَمَا)
مِنْ حُكْمِ الْغَاءِ وَحَذْفِ وَبَقَا
لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

٤٦٦. إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى، وَعَلِمَا)
٤٦٧. مِنَ الْمَفَاعِيلِ عَلَى مَا عَلِمَا
٤٦٨. وَمَا لِمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا
٤٦٩. وَكَوْنِ فِعْلٍ عَنْهُمَا مُعَلَّقًا

(١) أي: وبخلاف في المفعولين. اهـ حاشية الأصل.

(٢) كذا بالنصب في المخطوط، وهذا النصب إنما يكون في سياق الألفية، أما في سياق الشارح

فالرفع.

(٣) قال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب - وسأله عنه غير مرة - أن ناسًا من العرب يوثق بعريبتهم -

وهم: بنو سليم - يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت»». انظر: «الكتاب» ١/ ٦٣.

(٤) في (م): «صار».

٤٧٠. وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلا
 ٤٧١. بِيَصْرِ وَالْعِلْمُ عِزْفَانَا بِلا
 ٤٧٢. وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي (كَسَا)
 ٤٧٣. فَاْمَنْعُهُ الْإِلْغَا وَاحْذِفْنِ مَا يُنْتَسَى^(١)
 ٤٧٤. وَكَ (أَرَى) السَّابِق (نَبَأ، أَخْبَرَا)
 ٤٧٥. وَمِثْلُهَا أَيْضًا عَلَى مَا قُرِّرَا

هَمْزٍ بِأَنْ كَانَتْ (رَأَى) لِمَا انْجَلَى
 هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصَلَا
 فِي غَيْرِ تَعْلِيْقٍ فَفِيهِ أَنْسَا
 فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَسَا
 فِيمَا مِنْ الْأَحْكَامِ ذِكْرُهُ جَرَى
 (حَدَّثَ، أَنْبَأَ) كَذَلِكَ (خَبَرَا)

الفاعل:

٤٧٦. الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي (أَتَى)
 ٤٧٧. أَوْ مِثْلَ مَرَفُوعَاتٍ قَوْلِنَا: (أَتَى)
 ٤٧٨. وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ
 ٤٧٩. وَنَحْوُ: (قَامَا) بِضَمِيرٍ اسْتَقَرَّ [١٨٨]
 ٤٨٠. وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا
 ٤٨١. كَ (قَامَ هَذَانِ) مِثَالًا وَرَدَا
 ٤٨٢. وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا، وَسَعِدُوا)
 ٤٨٣. إِبْدَالٌ أَوْ تَأْخُرُ^(٢) بَلْ يَرُدُّ
 ٤٨٤. وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا

هَذَا، وَمَا فِي الدَّارِ عَمْرُو أَوْ مَتَى؟ ()
 زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعَمَ الْفَتَى
 فِي اللَّفْظِ نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ وَعُمَرُ)
 فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ/
 لِظَاهِرٍ فِيمَا إِذَا تَعَدَّدَا
 لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ (فَارَ الشُّهَدَا)
 مَعَ ظَاهِرٍ بَعْدَ وَلَا يُعْتَقَدُ
 وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
 حَتْمًا كَمَا لَوْ بِاشْتِغَالٍ فُسِّرَا

(١) قوله: «ينتسى»؛ أي: حذفًا نسي، وهو الحذف اقتصارًا. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «أيضًا وكذاك».

(٣) يعني: «متى في الدار عمرو؟».

(٤) هذه ما يسميها السادة النحاة بلغة: (أكلوني البراغيث)، وسمها ابن مالك بلغة: (يتعاقبون

فيكم ملائكة). انظر: «الكتاب» ١/ ١٩، و«معاني القرآن» للأخفش ١/ ٢٨٦، و«التسهيل»

كمثل: (زَيْدٌ) في جواب (من قرأ؟)
 كَانَ لِمَا أَنْتَ نَقْلًا يُحْتَذَى
 كَانَ لِأَنْتَى كـ (أَبَتْ هَذَا الْأَذَى)
 فَمُطْلَقًا هَذَا بِتَأْنِيثٍ حَرِي
 مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حَرٍ
 مَا كَانَ ظَاهِرًا حَقِيقِيًّا يَفِي
 نَحْوُ: (أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ)
 عَلَى ثُبُوتِ بَلٍّ وَنَشْرًا حُظْلًا
 كـ (مَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)
 وَرُودِهِ فِي قَوْلِ عَمْرٍو ۖ اِمْتَنَعِ / [١٨ب]
 ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ
 مُذَكَّرٍ وَمِنْ مُؤَنَّثٍ قَمِنْ
 مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ
 مَعَ أَنَّ الْإِثْبَاتَ لَدَيْهِمْ أَحْسَنُ
 لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ
 بِالْفِعْلِ إِذْ كَجُزْئِهِ قَدْ جُعِلَا
 وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٤٨٥. أَوْ جَائِزًا بَعْدَ سُؤَالٍ ظَهَرَ
 ٤٨٦. وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا
 ٤٨٧. أَوْ لِحَقِيقِيٍّ وَذَا فِيمَا إِذَا
 ٤٨٨. وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ
 ٤٨٩. مِنْ ذِي اسْتِتَارٍ كَانَ أَوْ مِنْ مُظْهِرٍ
 ٤٩٠. وَقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي
 ٤٩١. بِقَلَّةٍ فِي غَيْرِ (إِلَّا) فَاعْرِفِ
 ٤٩٢. وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بـ (إِلَّا) فَضْلًا
 ٤٩٣. لِحَذْفِ فَاعِلٍ مُذَكَّرٍ جَلَا
 ٤٩٤. وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَضْلٍ وَمَعَ
 ٤٩٥. مِنَ الْقِيَاسِ وَانْحِذَافِ التَّاءِ مَعَ
 ٤٩٦. وَالتَّاءِ مَعَ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ
 ٤٩٧. بِصِحَّةِ الْحَذْفِ فِي التَّكْسِيرِ مِنْ
 ٤٩٨. وَالْحَذْفُ فِي (نِعَمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا
 ٤٩٩. وَإِنَّمَا فِيهِ بِحَذْفِ أَذْنُوا
 ٥٠٠. وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا
 ٥٠١. لِذَا بِهِ الْإِعْرَابُ عَنْهُ فَصِلَا (٥)

(١) في (م): «أظهرها».

(٢) في النسخ الثلاث: «حري» بالياء، وهو بجانب للصواب.

(٣) يقصده: سيبويه. وحكى سيبويه أن بعض العرب قال: «قال فلانة». انظر: «الكتاب» ٣٨/٢.

(٤) في (م): «الشعر».

(٥) وذلك في الأمثلة الخمسة؛ إذ فيها إعراب الفعل يأتي مفصلاً بينه وبين الفعل بالفاعل في

مثل قولك: «يعلمون».

٥٠٢. وَقَدْ يَجِيءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ
 ٥٠٣. أَوْ يَجِبُ الْأَصْلُ بِقَوْلِ الْكُلِّ
 ٥٠٤. وَأَخِرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ
 ٥٠٥. وَالْقَوْلُ بِالتَّقْدِيمِ فِي ذَا مَا نُصِرَ
 ٥٠٦. وَمَا بِـ (إِلَّا) أَوْ بِـ (إِنَّمَا) انْحَصَرَ
 ٥٠٧. وَمَا بِـ (إِلَّا) إِنْ أَرَدْتَ مَا اشْتَهَرَ
 ٥٠٨. وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ)
 ٥٠٩. مُقَدِّمًا فِي رُبَّةٍ فَلَا ضَرَرَ [١١٩]
- حَثْمًا^(١) وَجَائِزًا يُرَى بِالنَّقْلِ
 وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ
 إِذْ لَا قَرِينَةَ وَالْإِعْرَابُ سُوْرُ
 أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ
 أَخْرَجَ فِي الثَّانِي وَفَاقًا مُعْتَبَرٍ
 أَخْرَجَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرُ
 لِعَوْدِ مُضْمَرٍ عَلَى مَا يُعْتَبَرُ
 وَشَدَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ) /

النائب عن الفاعل:

٥١٠. يُنَوِّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ يُحَذَفُ لِلْعِلْمِ وَجَهْلِ الْقَائِلِ

- (١) في (م): «يُجاء».
 (٢) كما إذا عاد على المفعول ضمير متصل بالفاعل، في مثل قولك: «ضرب الغلام صاحبه».
 (٣) وذلك إذا خفي الإعراب؛ كمثلي قولك: «أكرم عيسى موسى».
 (٤) قال المرادي: «ضرب موسى عيسى» يتعين كون الأول فاعلاً، كذا قال ابن السراج. وتضافرت على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور، وقال: «لا يوجد في «كتاب سيبويه» شيء من هذه الأغراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد: «ضرب أحدهما» من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة». انظر: «شرح المرادي» ٥٩٤ / ٢.
 (٥) الحاصل: في (إلا) ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقاً وهو مذهب الجمهور، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري؛ فهو على جواز تقديم المفعول، بخلاف الفاعل. انظر: «شرح التسهيل» ١٣٤ / ٢، و«شرح ابن الناظم» ١٦٤.
 (٦) كقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وكقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]، فترك الفاعل لكونه معلوماً، وناب عنه المفعول به. ومنه قول النبي ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَنُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكْتُ عَادٌ بِالدَّبُورِ». انظر: «شرح التسهيل» ١٢٥ / ٢.
 (٧) كقولك: «سُرِقَ المتاع»، إذا لم تعلم السارق من هو. وقول الشارح: «وجهل القائل» =

فِيمَا لَهُ كَ (نِيلَ خَيْرَ نَائِلٍ)
 بِالْآخِرِ السَّاكِنِ حِينَ أَنْ أُعِلَّ
 بِالْآخِرِ اكْسَرُ فِي مُضِيِّ كَ (وُصِلَ)
 تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا عَلَى مَا وَضَّحَا
 كَ (يُنْتَحِي) الْمَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحِي)
 وَشَبَّهَهَا مِنْ كُلِّ تَاءٍ وَاقِعَةٍ
 كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ
 يُبْدَأُ قَاصِرًا يُرَى بِالنَّقْلِ
 كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَ (اسْتَحْلِي)
 عَيْنًا بِوَاوٍ أَوْ بِيَا بِأَنْ تُمِلَّ
 عَيْنًا وَضَمَّ جَا كَ (بُوعَ) فَاحْتَمِلْ
 فَكَسْرُ مَضْمُومٍ وَوَاوِيٍّ وَجَبَ
 وَمَا لِ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبَّ) / [١٩ب]
 فِي كُلِّ فِعْلٍ بِافْتِعَالٍ مُنْجَلِي
 فِي (اخْتَارَ، وَانْقَادَ) وَشَبَّهَ يَنْجَلِي
 وَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي النَّظَرِ
 أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةٍ حَرٍ
 مَفْعُولُهُ وَسَوَّاءٌ إِنْ يُفْقَدُ تَجِدُ

٥١١. وَنَحْوِهِ كَالْحُسْنِ فِي الْفَوَاصِلِ
 ٥١٢. فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالْمُتَّصِلُ
 ٥١٣. اكْسَرُهُ تَقْدِيرًا وَلَفْظًا مُتَّصِلُ
 ٥١٤. وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا
 ٥١٥. وَفِيهِمَا التَّضْعِيفُ مُعْتَلًا نَحَا
 ٥١٦. وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ
 ٥١٧. زَائِدَةٌ مُعْتَادَةٌ الْمُتَابَعَةِ
 ٥١٨. وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمْزٍ الْوَصْلِ
 ٥١٩. أَوْ مُتَعَدِّيًّا بِدُونِ فَضْلِ
 ٥٢٠. وَاكْسَرُ أَوْ اشْمَمَ فَاتِلَاثِيٍّ أَعْلَى
 ٥٢١. لِلْكَسْرِ ضَمَّةٌ فَحَثْمًا يَعْتَدِلُ
 ٥٢٢. وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ
 ٥٢٣. وَضَمُّ غَيْرِهِ وَالْأَشْمَامُ أَحَبُّ
 ٥٢٤. وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي
 ٥٢٥. أَوْ بِانْفِعَالٍ مُوَضَّحٍ بِالْمَثَلِ
 ٥٢٦. وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ
 ٥٢٧. وَذُو اخْتِصَاصٍ فِي مُفِيدِ الْخَبَرِ
 ٥٢٨. وَلَا يُنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وَجِدَ

= من إضافة المصدر إلى فاعله؛ يعني: أن الفاعل قد يحذف إذا جهله القائل المتكلم.

(١) كقولهم: «مَنْ طَابَتْ سِرِيرَتُهُ، حُمِدَتْ سِيرَتُهُ».

(٢) فالمتصرف نحو: (يوم، وفرسخ)، وغير المتصرف لا ينوب، مثل: (إذا، وعند). انظر:

«شرح ابن النظم» ١٧٠، و«شرح المرادي» ٦٠٤/٢.

٥٢٩ وَقِيلَ: نَابَ بَعْضُهَا^(١) وَمَا فَقَدْ
 ٥٣٠ وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يُنُوبُ الثَّانِ مِنْ
 ٥٣١ مِثَالِهِ مَعَ اشْتِرَاطٍ لَمْ يَهِنْ
 ٥٣٢ فِي بَابِ (ظَنَّ، وَارَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ
 ٥٣٣ بَعْضُ^(٢) خِلَافًا فِيهِ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
 ٥٣٤ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ
 ٥٣٥ وَلَوْ مَحَلًّا فَإِذَنْ مَا عُلِّقَ

اشتغال العامل عن المعمول:

٥٣٦ إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ
 ٥٣٧ [١٢٠] خُلُوهُ عَنِ الضَّمِيرِ مَا انْخَزَلَ
 ٥٣٨ فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أُضْمِرَا
 ٥٣٩ وَعَكْسَهُ وَبِاسْتِوَاءٍ خَيْرًا^(٤)
 ٥٤٠ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا

عَنْ نَصْبِ ذَا الْإِسْمِ بِحَيْثُ لَوْ حَصَلَ
 عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ /
 نَصْبًا مُحْتَمًّا وَرَاجِحًا يُرَى
 حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ
 كَالشَّرْطِ وَالتَّخْضِيعِ أَوْ مَا اسْتَفْهَمَا

(١) مذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به، ومذهب الكوفيين: جواز ذلك مطلقاً، ونقله ابن مالك عن الأخفش، ونقل بعضهم عن الأخفش أنه إنما يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على المفعول به. انظر: «شرح المرادي» ٦٠٧/٢، و«شرح ابن عقيل» ١٢١/٢.

(٢) في (م): «ووفقاً».

(٣) نقل ابن مالك جوازه عن بعضهم، فتقول: «أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مَسْرُجًا». انظر: «التسهيل» ٧٧، و«شرح المرادي» ٦٠٩/٢، و«شرح ابن عقيل» ١٢٦/٢.

(٤) القسمة خماسية: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجع النصب على الرفع، ومستوٍ فيه الأمران، وراجع الرفع على النصب.

٥٤١. بِهِ سِوَى هَمْزَتِهِ (١) مِنْ كُلِّ مَا
 ٥٤٢. وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِتِّدَا
 ٥٤٣. (إِذَا) فُجَاءَةً كَذَا بِالْمُبْتَدَا
 ٥٤٤. كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ
 ٥٤٥. وَعَمَّ ذَا وَغَيْرَهُ إِلَّا تَجِدْ
 ٥٤٦. وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبِ
 ٥٤٧. وَحِينَ رَفَعَ مُوْهِمٍ مَا يُجْتَنَّبُ
 ٥٤٨. وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَضْلٍ عَلَى
 ٥٤٩. شَبِيهَ عَاطِفٍ فَلَا عَطْفٍ عَلَى
 ٥٥٠. وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبِرًا
 ٥٥١. شَبَهَهُمَا (٢) فَكُلُّ ذَا إِنْ أُخْبِرَا
 ٥٥٢. وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ
 ٥٥٣. حَتَّى إِلَى وَجُوبِهِ بَعْضُ جَنَحْ
 ٥٥٤. وَفَضْلَ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرَّ
- يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَ (إِنْ (٣)، وَحَيْثُمَا)
 خُصَّ وَمِنْهُ (لَيْتُمَا) مُطَرِّدَا
 يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّزْمُهُ أَبَدَا
 إِلَّا وَصَدْرًا فِي الْكَلَامِ تَعْتَمِدُ (٤)
 مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ
 وَبَعْدُ (٥) الْإِسْتِفْهَامُ بِاسْمٍ انْتَصَبَ
 وَبَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ
 جُمْلَةً فِعْلٍ وَكَعَطْفٍ جُعِلَا
 مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٌّ أَوَّلَا
 بِهِ وَكَالْعَاطِفِ وَالْفِعْلِ يُرَى
 بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاغْطَفْنَ مُخْبِرًا
 لِكَوْنِهِ الْأَصْلَ دَلِيلُهُ وَضَحْ / [٢٠٠ ب]
 فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَحْ
 وَبِإِضَافَةٍ إِلَى الْمُنْجَرِّ

(١) فَإِنْ النصب بعدها راجح لا واجب. انظر: «شرح المرادي» ٦١٣/٢.

(٢) فِي (م): «كَأَنَّ».

(٣) فِي (م): «يَعْتَمِد».

(٤) أَي: بَعْدَ جَوَابِ الْإِسْتِفْهَامِ. اهـ حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

(٥) قَالَ الْمُرَادِي: «تَنْبِيهِ: حَكَمُ شَبْهِ الْعَاطِفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَكَمُ الْعَاطِفِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَتَى الْقَوْمَ حَتَّى عَمَرَ أَمْرًا بِهِ»، وَحَكَمُ شَبْهِ الْفِعْلِ إِذَا وَقَعَ خَبْرًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَكَمُ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «هَذَا ضَارِبٌ عَبْدَ اللَّهِ وَعَمَرُوهُ يَكْرَمُهُ». انظر: «شرح المرادي» ٦١٨/٢، و«شرح الأشموني» ٤٣٤/١.

(٦) انظر: «أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ» ٨٣/٢، و«شرح ابن الناظم» ١٧٥، و«شرح ابن عقيل» ١٤٠/٢.

أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصَلَ يَجْرِي
يَعْنِي: اسْمُ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ حَصَلَ
بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلَ
أَيُّ: سَبَبِي لِأَجْنَبِيٍّ تَابِعِ
كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الْاسْمِ الْوَاقِعِ

٥٥٥. كَذَا بِحَرْفِ الْجَرِّ - حَسْبُ - فَادِرٍ
٥٥٦. وَسَوَّ فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ
٥٥٧. مُعْتَمِدًا وَعَنْ مُضِيٍّ انْخَزَلَ
٥٥٨. وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ
٥٥٩. مِنْ نَعْتٍ أَوْ عَطْفٍ بِوَائِ جَامِعِ

تعدي الفعل ولزومه:

مِنْهُ إِلَى صَوِّغِ اسْمِ مَفْعُولٍ قَبْلُ
هَذَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمَلُ)
عَنْ فَاعِلٍ يُخْفَى كَ (تُرَكَّبُ النُّجُبُ)
عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ)
مَجِيءُ فِعْلٍ نَاقِصٍ؛ أَيُّ: لَمْ يَتِمَّ
لُزُومَ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَ (نَهَمَ)
أَيُّ: مَا يَكُونُ زِنَةً بِهِ ائْتَسَى/
وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا
فَإِنَّهُ يَنْقُصُ عَنْهُ فَرْدًا

٥٦٠. عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلَ
٥٦١. بِدُونِ حَرْفٍ وَيُرَى ^(١) بِأَنْ وَصِلَ
٥٦٢. فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ
٥٦٣. فَإِنْ بَدَأَ فَانْصَبَ إِذَنْ إِذْ لَمْ يَنْبُ
٥٦٤. وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحْتِمَ
٥٦٥. وَاسِطَةً بَيْنَهُمَا ^(٢) وَقَدْ لَزِمَ
[٢١١] ٥٦٦. كَذَا (افْعَلَلْ) ^(٣) وَالْمُضَاهِي (اقْعَنْسَا)
٥٦٧. فَمُشَبَّهٌ (افْعَنْلَى) ^(٤) لِذَا الْحُكْمِ ائْتَسَى
٥٦٨. أَوْ عَرَضًا ^(٥) أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى

(١) أي: ويعلم. اهـ حاشية الأصل.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ١/ ٤٣٨.

(٣) ك (اقشعر).

(٤) كقولك: «أحرنبى الديك»: إذا انتفش للقتال.

(٥) ك (نظف، وطهر، ووضؤ).

(٦) ك (نجس، وقذر).

(٧) ك (مرض، وكسل، ونشط).

٥٦٩. فَلَا زِمَ إِنْ كَانَ قَدْ تَعَدَّى
 ٥٧٠. وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ
 ٥٧١. وَفِي الثَّلَاثِيَّ هُمَا بِالْقَصْرِ
 ٥٧٢. نَقْلًا وَفِي (أَنَّ، وَأَنَّ) يَطْرُدُ
 ٥٧٣. نَصَبٌ ^(١) وَقِيلَ: الْجَرُّ ^(٢) وَهُوَ يَرُدُّ
 ٥٧٤. وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ
 ٥٧٥. تَقْدِيمُهُ أَضْلًا فِي الْمَعْنَى كَ(مَنْ)
 ٥٧٦. وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى
 ٥٧٧. أَوْ ظَاهِرًا ^(٣) وَالثَّانِ مِمَّا أُضْمِرَا
 ٥٧٨. وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ
 ٥٧٩. وَكَاخْتِصَارٍ وَامْتِنَعَهُ فِي الْمُضِرِّ
 ٥٨٠. وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا
 ٥٨١. كَوَاقِعَ بَعْدَ سُؤَالٍ قُدِّمَا
- لِوَاحِدٍ كَ(مَدَّةً فَاْمْتَدَا)
 وَالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ نَقْلًا فَاْدِرِ
 وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصَبُ لِلْمُنْجَرِّ
 وَ(كَئِ) وَفِي الْمَحَلِّ بَعْدُ الْأَجْوَدُ
 مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ كَ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)
 يَأْتِي بِفَاعِلٍ صَرِيحًا حَيْثُ عَنْ
 مِنْ (الْبِسَنُ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ)
 كَكُونِهِ مُلْتَبَسًا أَوْ حُصِرَا
 وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتَّمَا قَدْ يُرَى
 لِغَرَضٍ كَكُونِهَا مِمَّا اخْتُقِرَ
 كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ
 فَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مَا التُّرْمَا
 وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا / [٢١ب]

التنازع في العمل:

٥٨٢. إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ
 ٥٨٣. عَلَى تَصَرُّفٍ وَكَانَ قَدْ حَصَلَ
- مَتَّفِقًا أَوْ لَا وَكُلُّ اشْتِمَلٍ
 قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

(١) مذهب سيبويه والفراء. انظر: «الكتاب» ١٢٨/٣ و ٤١٩/١.
 (٢) مذهب الخليل، ونقل عن الكسائي، وارتضاه الأخفش. انظر: «الكتاب» ١٢٦/١ و ٤٦٤/١،
 و«الدر المصون» ٢١٢/١، و«شرح ابن عقيل» ١٥٢/٢.
 (٣) في (م): «ظاهر».

٥٨٤. والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ^(١)
 ٥٨٥. وَالْعَكْسُ لِلْسَّبْقِ يُجِيزُوا أَمْرَهُ
 ٥٨٦. وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا
 ٥٨٧. أَطْلَقَهُ فَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ مَا
 ٥٨٨. كَ (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)
 ٥٨٩. فِيهِ عَنِ الْكُوفِيِّ مَنَعُ ذَاكَ^(٢)
 ٥٩٠. وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا
 ٥٩١. فَلَا تَجِئْ فِيمَا عَنِ اللَّبْسِ خَلَا
 ٥٩٢. بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ
 ٥٩٣. فَأَيُّ دَاعٍ لِضْمِيرٍ انْحَظَرُ
 ٥٩٤. وَأَظْهِرْ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ^(٣) خَبَرًا
 ٥٩٥. وَمَنَعِ أَنْ يُؤْتَى بِمَا قَدْ أُضْمِرَا [١٢٢]
 ٥٩٦. نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنُّانِي أَخَا
 ٥٩٧. وَلِ (أَظُنُّ) نَضَبُ مَا يَتْلُو الْأَخَا -
 لِقُرْبِهِ مِنْهُ فَحَقَّقْ نَصْرَهُ
 وَاخْتَارَ عَكْسًا^(٤) غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ
 أَعْمَلْتَ فِيهِ عُمْدَةً أَوْ لَا كَمَا
 تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا
 بِمُضْمَرٍ فِي سَابِقٍ أَتَاكَ
 وَ (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ)
 إِلَّا بِمَرْفُوعٍ بِخُلْفٍ انْجَلَى
 بِمُضْمَرٍ لَغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا
 فِي الْأَصْلِ إِذْ لَيْسَ بِحَذْفِهِ ضَرَرُ
 وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ
 لِمَنَعِ حَذْفِ عُمْدَةٍ بِلَا مِرَا
 لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا/
 - وَهُوَ الَّذِي أَظْهَرْتَهُ يَا ذَا الْإِخَا
 زَيْدًا^(٥) وَعَمَرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(١) انظر: «الكتاب» ٧٦/١.

(٢) الخلاف في الأولى بالإعمال هي المسألة الثالثة عشرة من مسائل أبي البركات. انظر: «الإنصاف» ٧١/١.

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» ٦٤٥/٢.

(٤) في (م): «لغير رفع بضمير أوهلا».

(٥) في (م): «ضميرًا»، وفي الأصل: «ضميرًا»؛ أي: بالوجهين.

(٦) بدل من «ما». اهـ حاشية الأصل.

المفعول المطلق:

٥٩٨. الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
 ٥٩٩. حَدْثُهُ إِذْ هُوَ مَا سِوَاهُ مِنْ
 ٦٠٠. بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ
 ٦٠١. إِلَى تَعَجُّبٍ وَإِلْغَاءٍ تُصِيبُ
 ٦٠٢. تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ
 ٦٠٣. فَمَخْضَ تَوْكِيدٍ فِي الْاَوَّلِ قَصْدُ
 ٦٠٤. وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْهُ^(١) مَا عَلَيْهِ دَلٌّ
 ٦٠٥. مَعْنَاهُ أَوْ بَعْضٍ وَكُلٌّ اشْتَمَلَ
 ٦٠٦. وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا
 ٦٠٧. مُثْنًى أَوْ جَمْعًا هُدَيْتَ الرَّشْدَا
 ٦٠٨. وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ
 ٦٠٩. وَالْإِنْتِصَارُ لِأَبْيِهِ قَدْ وَقَعَ
 ٦١٠. وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا
 ٦١١. وَجَاءَ فِي ذِي طَلَبٍ قَدْ أُبْدِلَا

مَذْلُولِي الْفِعْلِ وَذَاكَ يَا فَطِنُ
 مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَ (أَمِنْ) مِنْ (أَمِنْ)
 وَاسْتَشْنِ فِعْلًا نَاقِصًا وَمَا نُسِبَ
 وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ
 ضَمَّهُمَا التَّوْكِيدُ أَيْضًا قَدْ وَرَدَ
 كَ (سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ)
 كَنَوْعِهِ أَوْ صِفَةٍ وَمَا عَدَلَ
 كَ (جَدَّ كُلِّ الْجَدِّ، وَافْرَحَ الْجَدْلُ)
 إِذْ كَانَ تَكْرِيرًا لِفِعْلٍ مَا بَدَا
 وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا
 وَوَلَدُ النَّازِمِ^[٢] مَنَعَهُ مَنَعُ
 وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسِعٍ /
 مِنْ فِعْلٍ إِنْخَبَارٍ كَ (حَمْدًا) نَقْلًا
 مِنْ فِعْلِهِ كَ (نَدَلًا) اللَّذَكَ (انْدَلَا)^[٣]

(١) أوصله بعضهم إلى أربعة عشر نائبًا. انظر: «شرح المرادي» ٦٤٨/٢.

(٢) انظر: «شرح ابن الناظم» ١٩٣.

(٣) في (م): «حمد».

(٤) إشارة إلى قول الأحوص:

على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم
 فندلاً زريقُ المالِ ندلَ الثعالِبِ

انظر: «الكتاب» ١١٦/١، و«الكامل» ١٥٠/١، و«الأصول» ١٦٧/١.

مُفَصَّلًا لِأَثَرِ جَا ضَمْنَا
عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَا
لِكَوْنِ تَكَرَّرِ كَتَّعْوِيضٍ يُعَدُّ
نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنْدَ
مَضْمُونِ جُمْلَةٍ بِنَصِّ أُورِدَا
لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا
أَلَا تَرَى أَنَّ لِهَذَا أَلْفًا؟
وَالثَّانِ كَ (ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)
تَفِي بِمَعْنَاهُ وَحَاوِ فِعْلُهُ
كَ (لِي بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ)

٦١٢. وَمَا لِتَفْصِيلِ كَ «إِمَّا مَنَّا»
٦١٣. لِجُمْلَةٍ تُتْلَى عَلَى ذَا الْمَعْنَى
٦١٤. كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدُ
٦١٥. وَالْحَضَرُ نَابٍ عَنْهُ وَهُوَ إِذْ وَرَدُ
٦١٦. وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُوَكَّدًا
٦١٧. أَوْ بِاخْتِمَالٍ وَلِهَذَا أَرْشَدَ
٦١٨. نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا)
٦١٩. نَفْسَ اعْتِرَافٍ لَا يُسَيِّغُ الْخُلْفَا
٦٢٠. كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ
٦٢١. وَفَقْدُهَا لِعَامِلٍ نَضْبًا لَهُ

المفعول له:

يَكُنْ مَعَ اتِّحَادٍ لَفْظٍ لَمْ يَبْنِ
أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ (جُدْ شُكْرًا وَدِنْ) /
وَلَوْ بِتَقْدِيرِ اتِّحَادٍ إِنْ وُجِدَ
وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرُطَ فَقَدْ
جَرَّ بِكُلِّ مَا لِتَعْلِيلٍ وَضِعَ
مَعَ الشُّرُوطِ كَ (لِزُهْدٍ ذَا قَنَعَ)
مِنْ (أَلْ) وَمِنْ إِضَافَةٍ وَاعْتَمَدُوا
وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا

٦٢٢. يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ
٦٢٣. [١٢٣] وَكَانَ قَلْبِيًّا وَمَعَ مَا قَدْ زَكِنَ
٦٢٤. وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ
٦٢٥. مُوَهِّمٌ نَفِيهِ فَذَاكَ يَتَّحِدُ
٦٢٦. فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ
٦٢٧. إِذْ جَرُّهُ بِكَثْرَةِ فِيمَا سُمِعَ
٦٢٨. وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ
٦٢٩. فِيهَا اسْتَوَا الْوَجْهَيْنِ فِيمَا أُورِدُوا

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

- فِي نَصْبِ ذِي (أَل) شَاهِدًا فِي الْجَائِي
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

٦٣٠. «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ
٦٣١. عَلَى جَوَازِهِ بِلا مِرَاءٍ -
المفعول فيه وهو المسمى: ظرفًا:

- يَغْنِي تَضَمُّنًا حُلُولِيًّا هُنَا
(فِي) بِاطْرَادِك (هُنَا مَكْتُبٌ أَرْمَنَّا)
أَيُّ: بِدَلِيلٍ وَاقِعٍ فِيهِ يُرَى
كَانَ وَإِلَّا فَانُوه مُقَدَّرًا
أَجْدَرُهُ بِذَاكَ! حَيْثُ لَزِمَا
يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا/ [٢٣ب]
أَشْبَهُ ذَيْنِ فَجَرَى مَجْرَاهُمَا
صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَ (مَرَمَى) مِنْ (رَمَى)
مُؤَافِقًا عَامِلَهُ لَفْظًا فَمَعُ
ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ

٦٣٢. الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا
٦٣٣. لِذَاكَ لَمْ يَكُنْ بِمُوجِبِ الْبِنَا -
٦٣٤. فَانْصَبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا
٦٣٥. إِنْ فِعْلًا أَوْ شَبِيهَهُ مَا أُظْهِرَا
٦٣٦. وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا
٦٣٧. دَلَالَةُ الْفِعْلِ لَوْضَعِهِ وَمَا
٦٣٨. نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا
٦٣٩. كَ (جَانِبٍ، نَاحِيَةِ الْبَيْتِ) وَمَا
٦٤٠. وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ
٦٤١. تَخَالَفٍ شَدًّا (٣) فَقِسْهُ إِنْ وَقَعَ

(١) الرجز غير معين القائل، والشاهد فيه: نصب المفعول له مباشرة مع كونه محلي بـ «أَل». انظر: «اللمحة» ١/ ٢٦٤، و«همع الهوامع» ٢/ ١٣٤، و«الدر المصون» ١/ ١٧٣، و«شرح الكافية الشافية» ٢/ ٧٦٢، و«المقاصد الشافية» ٣/ ٢٨٢، و«شرح المكودي» ١١٩.

(٢) لفظ «في» نائب فاعل «ضمن»، وما بينهما يعتبر شرحًا لا يمنع الامتزاج. اهـ حاشية الأصل.
(٣) كقول العرب: «هو مني مقعد القابلة»، وهو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومقعد الإزار، ووجه الشذوذ إذ التقدير: هو مني مستقر في مزجر الكلب، فعامله الاستقرار، وليس ما اجتمع في أصله. ولو أعمل في المزجر زجر، وفي المناط ناط، وفي المقعد قعد لم يكن شاذًا. انظر: «الكتاب» ١/ ٤١٣، و«المقتضب» ٤/ ٣٤٢، و«شرح المرادي» ٢/ ٦٦٠.

كَ(اليَوْم) وَ(المَكَانِ) حَيْثُمَا يَفِي
فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ
نَضْبًا عَلَى قَصْدِكَ (فِي) وَقَدْ يُلِمُّ
ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنْ الكَلِمِ
نَحْوُ: (جَلَسْتُ قُرْبَهُ) وَيَنْدُرُ
وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

٦٤٢. وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ
٦٤٣. بِرَفْعٍ أَوْ جَرٍّ بِغَيْرِ الحَرْفِ
٦٤٤. وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ
٦٤٥. بِحَرْفٍ جَرٍّ فَهُمَا مَا يَلْتَزِمُ
٦٤٦. وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ
٦٤٧. لِذَا القِيَّاسُ فِيهِ مِمَّا يُحْظَرُ^(١)

المفعول معه:

إِنْ تُعْطِ مَعْنَى (مَعَ) وَتُلْفَى مُتْبَعَهُ
فِي نَحْوِ: (سِيرِي والطَّرِيقَ مُسْرِعَةً)
وَجُوبًا الوَاوُ عَلَيْهِ مُتَّفَقُ
ذَا النَّصْبُ لَا بِالْوَاوِ فِي القَوْلِ الْأَحَقُّ/
- لَا بَعْدَ (هَذَا لَكَ) فِيمَا يُتَخَبَّرُ
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبِ
مِنْ نَصْبِ مَا جَوَّازَ نَصْبِ اسْتِحْقَاقِ
وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النِّسْبِ
إِنْ جَازَ أَمَّا مَا لِمَنْعٍ يَنْتَسِبُ
أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ نَصْبِ

٦٤٨. يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ
٦٤٩. بِالْإِسْمِ فَضْلَةً كَمَا قَدْ أَوْقَعَهُ
٦٥٠. بِمَا مِنْ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقُ
[٢٤] ٦٥١. كَسَبَقَ مَا صُوحِبَ فِي رَأْيٍ يُحَقُّ
٦٥٢. وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصْبِ
٦٥٣. اسْمُ الَّذِي بغيرِهِ قَدْ اضْطَحَبَ -
٦٥٤. وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ
٦٥٥. وَوَاجِبٌ إِنْ فَقَدَ شَرْطَهُ اتَّفَقَ
٦٥٦. وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ العَطْفُ يَجِبُ
٦٥٧. فَأَوَّلُ المَذْكُورِ فِيهِ إِنْ تُحِبُّ

(١) قال المرادي: «وكثرته تقتضي القياس عليه». انظر: «شرح المرادي» ٢/ ٦٦٢.

(٢) في (م): «عطف».

٦٥٨. ما اسْتَثْنَيْتَ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ
 ٦٥٩. وَالْإِنْتِصَابُ بَعْدَ إِجَابٍ يَجِبُ
 ٦٦٠. إِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ
 ٦٦١. وَإِنْ يَجُزُّ فَالنَّصْبُ أَيْضًا مُتَّبِعٌ
 ٦٦٢. وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ
 ٦٦٣. إِذْ مِثْلُهُ حِينَئِذٍ بِلَا مَرَدٍّ
 ٦٦٤. وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا
 ٦٦٥. نَفَى وَمَا أَشْبَهَهُ وَكُلُّ مَا
 ٦٦٦. وَأَلْغَ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كـ (لَا
 ٦٦٧. وَمِثْلُهُ لَكِنْ بِدُونِ الْعَطْفِ: (لَا
 ٦٦٨. وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ
 ٦٦٩. نَصْبُ الْجَمِيعِ بَلْ إِذَا أَتَاكَ مَعَ

بِهَا كَمَا لِسَيَّوِيهِ^(١) قَدْ نُسِبَ
 وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِي انْتِخَبَ
 مَتَى تُسَلِّطُ الْعَوَامِلَ امْتَنَعَ
 وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ
 يُسَمَّعُ^(٢) وَالتَّفْرِيعُ فِيهِ يُعْتَقَدُ
 يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ
 يَعْقُبُهَا يَصِحُّ إِنْ تَقَدَّمَ
 بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدْمًا /
 يَفُونُ إِلَّا ذَا وَإِلَّا الْفُضْلَا
 تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا
 فَقَدْ اشْتَغَالَ عَامِلٌ^(٣) قَبْلُ امْتَنَعَ
 تَفْرِيعُ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ

[٢٤ب]

(١) نسبه ابن مالك في «التسهيل» إلى سيبويه، فقال: «ثم قلت: «بها لا بما قبلها» مشيرًا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إِلَّا)، واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أنني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لـ«كتابه».

وأنا أستعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضًا، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله». انظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٢٧١.

(٢) قال سيبويه: «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: «ما لي إلا أبوك أحد»، فيجعلون (أحدًا) بدلًا». انظر: «الكتاب» ١/ ٣٧٢.

(٣) ساقطة من (م).

٦٧٠. فِي وَاحِدٍ مِّمَّا بـ (إِلَّا) اسْتَشْنِي
 ٦٧١. وَلَمْ يَجِبْ بَلْ صَحَّ أَيَّا تَغْنِي
 ٦٧٢. وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِمِ
 ٦٧٣. فَحَيْثُمَا وَجَدْتَ مِثْلَ ذَا نُمِي
 ٦٧٤. وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدٍ
 ٦٧٥. نُفِي بِمَا تُعْطِيهِ لِلْمُنْفَرِدِ
 ٦٧٦. كـ (لَمْ يَفُؤَا إِلَّا أَمْرُؤُا إِلَّا عَلَيَّ)
 ٦٧٧. فَحُكْمُهُ مَا فِي مَقُولِهِ الْجَلِيِّ
 ٦٧٨. وَاسْتَشْنِ مَجْرُورًا بـ (غَيْرٍ) مُعْرَبًا
 ٦٧٩. لَكِنَّ (غَيْرًا) هَهُنَا مَا انْتَصَبَا
 [١٢٥] ٦٨٠. وَلـ (سَوَى، سَوَى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا
 ٦٨١. فَذِي لَهَا مِنَ التَّصَرُّفِ أَنْجَلَى
 ٦٨٢. وَاسْتَشْنِ نَاصِبًا بـ (لَيْسَ، وَخَلَا)
 ٦٨٣. وَالْجُمْلَةُ اسْتَأْنِفَ وَحَالًا اقْبَلَا
 ٦٨٤. وَاجْرُزْ بِسَابِقِي (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ
 ٦٨٥. نَصْبًا عَلَى التَّمَامِ فَهُوَ مُطَّرَدٌ
 ٦٨٦. وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ
 ٦٨٧. (مَا) إِذْ كِلَا وَجْهَيْهِ يُمْنَعَانِ
 ٦٨٨. وَكَـ (خَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبُ (مَا)
- وَكَوْنُهُ أَوْلَهَا ذُو حُسْنٍ
 وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ تَغْنِي
 لَا وَجْهَ لِلِاتِّبَاعِ أَضْلًا فاعْلَمْ
 نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزَمِ
 مُعْرَبًا إِنْ تَسْتَشْنِ مِنْ مَوَارِدِ
 مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
 وَمَا انْتَفَى اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا وَلِي
 وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
 إِعْرَابَ مُسْتَشْنَى لـ (إِلَّا) أَعْقَبَا
 بِمَا لِمُسْتَشْنَى بـ (إِلَّا) نُسَبَا
 وَلـ (سِوَاءٍ) مَا لـ (غَيْرٍ) حَصَلَا
 عَلَى الْأَصَحِّ مَا لـ (غَيْرٍ) جُعَلَا
 وَالْمُضْمَرُ اسْمًا أَنْوَهُ وَفَاعِلَا
 وَبـ (عَدَا) وَبـ (يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
 جَرًّا بِقَلَّةٍ وَفِيهِ تَعْتَمِدُ
 وَبَعْدَ (مَا) أَنْصِبْ وَأَنْجِرْ أَوْ قَدْ يَرِدُ
 فَلَا يُقَاسُ حَيْثُ يَتَلَوَّانِ
 كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فَعَلَانِ
 فَاجْرُزْ بِهَا وَأَنْصِبْ عَلَى مَا قُدِّمَا

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء ١٨١/٢، و«المقتضب» ٣٩١/٤.

(٢) انظر: «شرح المرادي» ٦٨٣/٢ و٦٨٤، و«التصريح» ٥٦٢/١.

٦٨٩. وَالْجَرُّ غَالِبٌ وَقِيلَ التَّزِمَا

الحال:

وقيل: (حاش، وحشا) فاحفظهما

٦٩٠. الْحَالُ وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ

٦٩١. مُبِينٌ هَيْئَةً وَمِنْ ذَا يَقْرُبُ

٦٩٢. وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا

٦٩٣. مُعَرَّفًا مُتَّحِدِينَ صِدْقًا

٦٩٤. وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي

٦٩٥. وَالْأَصْلُ ^(٥) وَالْفَرْعُ ^(٦) وَبَاقِي مَا يَفِي

٦٩٦. كَ (بَعَهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ)

٦٩٧. وَطَوْرُ تَفْصِيلٍ ^(٧) وَتَرْتِيبٍ عَدَدٌ

٦٩٨. وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ

نَضْبًا مُلَازِمًا لَهُ لَا يَذْهَبُ

مَنْفَعُهُمْ فِي حَالٍ كَ (فَرَّدَا أَذْهَبَ)

مُنْكَرًا وَمَنْ لَهُ اسْتَحَقَّا

يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

مُفَاعِلٍ وَالنُّوعُ وَالْمُتَّصِفُ / [٢٥٥]

مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلا تَكْلُفٍ

(خَلَقًا سَوِيًّا) (ذَهَبًا) وَكَالْعَدَدِ

وَ (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)؛ أَي: كَأَسَدٍ

تَأْوِيلُهُ، وَقِيلَ: لَا أَوْ إِنْ قُصِدَ

(١) وهو مذهب سيبويه، قال: «وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر

(حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء». انظر: «الكتاب» ١/ ٣٧٧.

(٢) كقول ابن مالك فيما يلي: «بعته يدًا بيد»؛ أي: مناجزة.

(٣) نحو: «هذا مالك ذهبًا»، والذهب نوع من المال.

(٤) نحو: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [مريم: ١٧].

(٥) نحو: «قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا» [الإسراء: ٦١].

(٦) نحو: «وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرَهِينَ» [الشعراء: ١٤٩].

(٧) نحو: «فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّيهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» [الأعراف: ١٤٢].

(٨) نحو: «هذا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رَطْبًا».

(٩) نحو: «ادخلوا رَجُلًا رَجُلًا»؛ أي: مرتبين.

(١٠) هو مذهب يونس والبغداديين. انظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٦٩٧، و«التصريح»

٥٨٠/ ١، و«همع الهوامع» ٢/ ٣٠١.

(١١) عطف على مفهوم من السياق، تقديره: وقيل: لا مطلقًا أو إن... إلخ. اهـ حاشية الأصل.

٦٩٩. شَرَطُ^(١) والاولُ الصَّحِيحُ فاعْتَمِدْ
 ٧٠٠. وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ
 ٧٠١. وَلَا يُقَسَّنْ وَمَعَ هَذَا قَدْ وَقَعَ
 ٧٠٢. وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ
 ٧٠٣. أَوْ يَكُ مَعَ مَعْرِفَةٍ^(٣) كَذَاكَ إِنْ
 ٧٠٤. مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَ (لَا
 ٧٠٥. وَذَا لِغَيْرِ النَّهْيِ وَالنَّهْيُ كَ (لَا
 ٧٠٦. وَسَبَقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ
 ٧٠٧. وَسَبَقُ مَا جُرَّ بِحَرْفٍ لَمْ يُزِدْ
 ٧٠٨. وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنْ الْمُضَافِ لَهُ
 ٧٠٩. [٢٦] وَلَا مُؤَخَّرًا فَكُلُّ حَظْلَةٍ
 ٧١٠. أَوْ كَانَ جُزْءًا مَا لَهُ أُضِيفَا
 ٧١١. واجْعَلْ إِلَى ذَا قَوْلِهِ مَضْرُوفَا
 ٧١٢. وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرِّفَا
 ٧١٣. تَصْحِيحُ أَنْ يُنْصَبَهَا بِلا خَفَا
 تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَ (وَخَدَكَ اجْتَهِدْ)
 مُؤَوَّلًا بِالْوَصْفِ لِكِنْ يُتَّبَعُ
 بِكَثْرَةٍ كَ (بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعَ)
 لَمْ تَكُ جُمْلَةً بِوَاوٍ تَقْتَرِنُ
 لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنِ
 - أَوْ هَلْ - يُعَانُ ذَا الضَّعِيفِ الْمُبْتَلَى
 يَبْنِ^(٤) امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا
 جُوزَ إِنْ زَيْدٌ وَحَذْفُهُ أَطْرَدُ
 أَبَوَا وَلَا أَمْنَعُهُ^(٥) فَقَدْ وَرَدَ
 مُقَدِّمًا فَالْمَنْعُ عَنْهُمْ شَمِلَهُ
 إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ /
 أَوْ عَنْهُ أَغْنَى إِنْ يَكُنْ مَحْذُوفَا
 أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا
 وَلَوْ يَكُونُ نَاقِصًا إِذْ عُرِفَا
 أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصَرَّفَا

- (١) وهو مذهب الكوفيين. انظر: «تمهيد القواعد» ٥ / ٢٢٦٥، و«التذيل والتكميل» ٩ / ٢٨.
- (٢) نحو: ﴿أَوَكَلْدَى مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].
- (٣) اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال، نحو: «هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين»، وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابًا. انظر: ١ / ٢٥٨.
- (٤) في النسخ الثلاث: «يبغي»، وهذا يناقض مقصد المؤلف؛ حيث قال «والنهي...»، وهذه الناهية تقتضي ما بعدها مجزومًا.
- (٥) هو في ذلك تبع للفارسي وابن كيسان وابن برهان. انظر: «إيضاح الشعر» للفارسي ١ / ٤٨١، و«شرح العمدة» لابن مالك ١ / ٤٢٩.

مُنْطَلِقُ زَيْدٌ، وَرَاجِلًا سَعَى -
 ذَا رَاجِلٌ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)
 جَوْهَرُهُ وَاسْمٌ أَتَى مُفْضَلًا
 حُرُوفِهِ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
 سَبَقٌ عَلَى عَامِلِهَا وَهُوَ خَبِرُ
 نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا^(١) فِي هَجَرٍ)
 هُ ذَا اقْتِرَانٍ بِضَعِيفٍ قَدْ وَهَنَ
 عَمَرُو مُعَانًا^(٢)) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ
 وَلَيْسَ مِنْ هَذَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ
 لِمُفْرَدٍ فَاغْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ
 وَهَكَذَا صَاحِبُهَا قَدْ وَرَدَا/
 فِي نَحْوِ: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)
 نَاصِبُهَا وَامْتَنَعَ الْمُنْكَرُ
 عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
 وَعَلِمَ اسْتِقْبَالُهَا امْتِنَعَ وَضَلَهُ^(٣)
 كَ (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوِرُ حُلَّةٍ)
 بَغَيْرِ (قَدْ) أَوْ (مَا، وَلَا) لَهُ نَفْثٌ
 حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ

[٢٦ب]

٧١٤. فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ (مُسْرِعَا
 ٧١٥. وَفَائِقًا ذَا حَسَنٍ، وَمَا رَعَا
 ٧١٦. وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا
 ٧١٧. وَاسْمٌ لِفِعْلِ بِالْحُرُوفِ وَبِلَا
 ٧١٨. كَ (تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ) وَنَدَرَ
 ٧١٩. ظَرْفٌ وَمَجْرُورٌ عَقِيبَ حَرْفٍ جَرُّ
 ٧٢٠. وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ
 ٧٢١. وَنَحْوُ (ذَا مُخَذَّلًا أَنْفَعُ مِنْ
 ٧٢٢. وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ
 ٧٢٣. مَا فِيهِ عَطْفٌ ثُمَّ ذُو التَّعَدُّدِ
 ٧٢٤. وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا
 ٧٢٥. كَ (مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ)^(٣) وَالْمُبْتَدَا
 ٧٢٦. وَإِنْ تُؤَكَّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ
 ٧٢٧. فِيهَا وَمَا يُشْتَقُّ إِذْ لَا يُذَكَّرُ
 ٧٢٨. وَمَوْضِعُ الْحَالِ يَجِيءُ جُمْلَةً
 ٧٢٩. بِالصِّدْرِ، وَالْإِنْشَاءُ مَا سِيقَتْ لَهُ
 ٧٣٠. وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ
 ٧٣١. وَمَاضٍ (الَّا) قَبْلَهُ أَوْ (أَوْ) تَلَتْ

(١) فِي (م): «مستقر».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مَهَانًا».

(٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

(٤) لِأَنَّ الْاسْتِقْبَالَ يَنَافِي الْحَالِ.

٧٣٢. وَذَاتَ وَاوٍ بَعْدَهَا اَنُو مُبْتَدَا
 ٧٣٣. وَلَمْ نُقَلِّ بِعَظْفِهَا وَالْمُبْتَدَا
 ٧٣٤. وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ
 ٧٣٥. يَكُونُ بَعْدَ عَاطِفٍ تَقْدِّمًا
 ٧٣٦. وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ
 ٧٣٧. وَغَيْرُهُ وَجَائِزًا كَمَا شَمِلَ

إِنْ إِثْرَهَا الْمُضَارِعُ الْمَاضِي بَدَا
 لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا
 وَذَاتُ تَوْكِيدٍ لِحُجْمَلَةٍ وَمَا
 بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا
 حَتَّمًا لِتَدْرِيجٍ وَتَوْبِيخٍ نُقْلُ
 وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظْلُ

التمييز:

[١٢٧] ٧٣٨. اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكْرَهُ
 ٧٣٩. أَوْ نِسْبَةٍ لِشَرْحِهَا مُفْتَقَرَهُ
 ٧٤٠. كَ (شَبْرٍ أَرْضًا، وَقَفِيرٍ بُرًّا
 ٧٤١. وَمِثْلُ ذَا أَوْ غَيْرُهُ لِي أَجْرًا
 ٧٤٢. وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُزُهُ إِذَا
 ٧٤٣. إِنْ كَانَ فِي الْمَعْدُودِ أَوْ لِغَيْرِ^(١) ذَا
 ٧٤٤. وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا
 ٧٤٥. وَلَيْسَ مُغْنِيًا وَعَنْ ذَا أَعْرَبَا
 ٧٤٦. وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَّ بِ (أَفْعَلَا)

تَمْيِيزُ لَفْظَةٍ وَلَوْ مُقَدَّرَةً/
 يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
 وَذَرَّةٌ خَيْرًا، وَخِرْصٍ دُرًّا -
 وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)
 أَضَفْتُهَا إِلَيْهِ وَالْجَرَّ انْبِذَا
 أَضَفْتُهَا كَ (مُدَّ حِنْطَةً غَدَا)
 إِنْ كَانَ جَرُّهُ بِ (مِنْ) مُجْتَنِبَا
 إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»
 وَانْصَبَ بِهِ مَا لَا يَكُونُ فَاعِلًا

- (١) أي: السابق ذكره، وهو المثبت بغير قيد. اهـ حاشية الأصل.
- (٢) نحو: «تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا»، و«اشْتَرِ بَدِينَارَ فَسَافِلًا».
- (٣) نحو: «أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ؟»، و«أَتَمِيمًا مَرَّةً، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى؟!»؛ أي: أَتَوْجَدُ؟ وَأَتَتَحَوَّلُ؟
- (٤) في (م): «تَغْيِيرٌ».
- (٥) ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].

مَفْضَلًا كَ (أَنْتَ أَغْلَى مَنَزَلًا)
 أَوْ اقْتَضَى التَّفْضِيلَ فِيمَا يُجْتَبَى
 مَيَّزَ كَ (أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)
 وَمَا يُرَى فِي الْأَصْلِ مَفْعُولًا وَرَدَّ
 وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَ (طَبَّ نَفْسًا تَفَدَّ)
 حَتْمًا فَفِي الْجَامِدِ هَذَا اتَّفَقَا
 وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سَبَقَا / [٢٧ب]

٧٤٧. إِذَا أُضِيفَ وَاجْعَلَنَّ الْأَوَّلَا
 ٧٤٨. وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا
 ٧٤٩. وَكُلِّ فِعْلٍ أَجْمَلُوهُ نِسْبًا
 ٧٥٠. وَاجْرُزِبِ (مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ
 ٧٥١. أَوْ فَاعِلًا وَذَا بِقَوْلِهِ قَصَدَ
 ٧٥٢. وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا
 ٧٥٣. عَلَيْهِ بَلْ بِهِ (كَفَى) قَدْ أُلْحِقَا

حروف الجر:

كَذَاكَ (مَعَ، وَبَيْدَ) فِيمَا نُقِلَا
 حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى-
 وَهَاءَ، وَهَمْزَةً (وَأَيُّمَنْ) أَتَى
 وَالْكَافُ وَالْبَاءُ (لَعَلَّ، وَمَتَى)
 حَاشَا، خَلَا، كَيْ، وَلَعَلَّ (وَأَتَى
 وَالْكَافُ وَالْوَاوُ (رُبَّ) وَالتَّاءُ
 نِكْرَةً وَالْوَقْتُ فِيهِمَا وَجَبَ

٧٥٤. هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ (مِنْ، إِلَى)
 ٧٥٥. وَ(لَاتَ) مِنْهَا وَكَذَاكَ (لَوْلَا
 ٧٥٦. مُذْ، مُنْذُ، رَبِّ، اللَّامُ، كَيْ، وَآوُ، وَتَا
 ٧٥٧. وَ(مُ، وَمَنْ) فِي قَسَمٍ ثَلَاثًا
 ٧٥٨. بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُذْ، وَمُنْذُ، حَتَّى
 ٧٥٩. ذَا فِي (مَتَى) وَ(لَاتَ) جَرَّ الْوَقْتَا
 ٧٦٠. وَاخْصُصْ بِ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا وَبِ(رُبَّ)

- (١) فذهب سيويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جوازه، ووافقهم ابن مالك؛ لورود السماع به.
- (٢) لكثرة المعاني التي ذكرها ابن مالك والشارح لحروف الجر، فإننا نحيلك إلى المراجع التي ذكرت أمثلة لكل معنى من هذه المعاني. انظر: «شرح الرماني» ٦٦٣، و«شرح التسهيل» ١٣٠/٣، و«التذيل والتكميل» ١١٤/١١، و«شرح المرادي» ٧٣٨/٢، و«أوضح المسالك» ٣/٣، وانظر أيضًا: «الجنى الداني»، و«رصف المباني»، والقسم الأول من «مغني اللبيب».

٧٦١ أَلَا يُرَى مُسْتَقْبَلًا وَلَمْ يُعَبِّ
٧٦٢ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبُّهُ فَتَى) (١)
٧٦٣ تَعْرِيفُهُ فَذَاكَ حَيْثُ ثَبَّتَا
٧٦٤ بَعْضُ وَبَيَّنَّ وَابْتَدِئُ فِي الْأُمْكِنَةِ
٧٦٥ وَ(عَنْ، عَلَى، وَفِي) جَمِيعًا بَيَّنَّهُ
٧٦٦ وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبَّهَهُ فَجَرَّ
٧٦٧ أَوْ مُبْتَدَأًا أَوْ فَاعِلًا إِنْ اسْتَقَرَّ [١٢٨]
٧٦٨ لِلإِنْتِهَاءِ (حَتَّى، وَلَا مُمْ، وَإِلَى)
٧٦٩ وَمِثْلُ: (مَعَ، وَمِنْ، وَعِنْدَ) نُقْلًا
٧٧٠ وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَهُ وَفِي
٧٧١ وَمِنْ، عَلَى، مَعَ، عِنْدَ، بَعْدَ، عَنْ) وَفِي
٧٧٢ وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بِهَا
٧٧٣ وَلِزِيَادَةِ كَثِيرًا غَلَبَا
٧٧٤ بِأَلَا اسْتَعْنُ وَعَدَّ عَوَضَ الْأَصِقِ
٧٧٥ عَلَّلَ بِهَا كَذَا لِلإِسْتِعْلَا اِزْتَقِي

(١) إشارة إلى قوله من الخفيف:

رُبُّهُ فَتَى دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
انظر: «شرح التسهيل» ٣/ ١٨٤، و«أوضح المسالك» ٣/ ١٦، و«المقاصد النحوية»
٣/ ١٢٠٦.

(٢) إشارة إلى ما رواه سيبويه من قول العجاج:

نَحَى الذَّبَابَاتِ شَمَالًا كَثَبَا وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
انظر: «الكتاب» ٢/ ٣٨٤، و«الأصول» ٢/ ١٢٣، و«المسائل العسكرية» ٧٧.

(٣) في (م): «منكرًا».

وَمِنْ، وَمَع، والبا) وَلِلتَّغْلِيلِ عَنْ
 بِ(عَنْ) تَجَاوَزًا عَنْ مَنْ قَدْ فَطِنَ
 وَفِي، وَمِنْ، والبا) وَتُعْطِي الْبَدَلَا
 كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا
 أُثْبِتَ وَالْأَكْثَرُ نَفِيَهُ اعْتَقَدَ
 يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدَ
 كَمَا (عَلَى) ^(٢) فِعْلًا أَتَى مُسْتَعْمَلًا /
 [٢٨ب] مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
 خَبَرًا أَوْ بِالْإِبْتِدَاءِ رُفِعَا
 أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَ (جِئْتُ مُذْ دَعَا)
 مَعْنَى إِنْ الْمَاضِي بِتَعْرِيفِ قُرْنِ
 هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنِ
 وَالْجَرُّ بَاقٍ غَالِبًا وَرُبَّمَا
 فَلَمْ يُعْقَ ^(٣) عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
 فَيَدْخُلَانِ جُمْلَةً وَذَا اتَّصَفَ
 وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ
 كَقَوْلِهِ: «بَلْ بَلَدٍ» ^(٤) وَذَاكَ قُلْ

٧٧٦. (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي)، وَعَنْ
 ٧٧٧. وَزَيْدَ وَالْإِضْرَابُ فِيهَا قَدْ يُظَنُّ
 ٧٧٨. وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدَ، وَعَلَى
 ٧٧٩. وَجَاءَ فِي مَوْضِعِ لَامِ عِلَلًا ^(١)
 ٧٨٠. شَبَّهُ بِكَافٍ وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ
 ٧٨١. وَكَ (عَلَى) أَوْ مِثْلَ بَا وَذَا يُرَدُّ
 ٧٨٢. وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى)
 ٧٨٣. وَاسْمَيْنِ جَانِبًا وَفَوْقًا مَا تَلَا
 ٧٨٤. وَ (مُذْ، وَمُذْ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا
 ٧٨٥. أَوْ أُولِيَا مَا صَدَرَهُ اسْمًا وَقَعَا
 ٧٨٦. وَإِنْ يَجُرَّ فِي مُضِيِّ فَكَ (مِنْ)
 ٧٨٧. وَإِنْ يُنْكَرُ رَادِفَا (إِلَى، وَمِنْ)
 ٧٨٨. وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زَيْدَ (مَا)
 ٧٨٩. تَكْفُ (مِنْ) وَالْبَا خِلَافَ (عَنْ بِمَا)
 ٧٩٠. وَزَيْدَ بَعْدَ (رُبَّ) وَالْكَافِ فَكْفُ
 ٧٩١. بِكَثْرَةِ كَمَا بِقَوْلِهِ وَصَفَ
 ٧٩٢. وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ)

(١) ضبطت في (م): «عُلَلًا».

(٢) يكتب حينئذٍ بالألف القائمة «علا».

(٣) في (م): «تعق».

(٤) إشارة إلى قول رؤبة:

والفا وَبَعْدَ الواو شاع ذا العمل
حَذَفِ وَبَعْضُ ذَاكَ لَنْ يَطْرُدَا
حَذَفُ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرِدَا

٧٩٣. وَدُونَ عَاطِفٍ أَقْلٌ مِنْ بـ (بَلْ)
٧٩٤. وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبَّ) لَدَى
٧٩٥. فَاقْصُرْ عَلَى السَّمَاعِ جَرًّا إِنْ بَدَا

الإضافة:

وَلَوْ مُقَدَّرًا بِأَنْ يَكُونَا/
مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كـ (طُورِ سِينَا)
كُلًّا يُرَى مِنْهُ الْمُضَافُ اتَّخِذَا
لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذَا
بِالْثَّانِ إِنْ تَنْكِيرُهُ قَدْ حَصَلَا
أَوْ أَعْطَاهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا
مَعْنَى بِأَنْ يَكُونَ مِمَّا اسْتَعْمَلُوا
وَصَفًّا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
ثَانِي عَطْفِهِ) وَذَا حَالًا تُلِي

[١٢٩] ٧٩٦. نُونًا تَلِي الْإِغْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا
٧٩٧. مَدْخُولُهُ اسْمًا لَمْ يَنْلِ تَمْكِينَا
٧٩٨. وَالثَّانِي اجْرُرُوا نُو (مِنْ، أَوْ فِي) إِذَا
٧٩٩. أَوْ ظَرْفُهُ فَإِنَّهُ وَالْحَالُ ذَا
٨٠٠. لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا
٨٠١. وَلَيْسَ فِي التَّقْدِيرِ عَنْهُ انْفَصَلَا
٨٠٢. وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ)
٨٠٣. فِي الْحَالِ أَوْ فِي زَمَنِ يُسْتَقْبَلُ
٨٠٤. كـ (رُبَّ رَاجِينَا، عَظِيمِ الْأَمَلِ

= انظر: «المسائل البصريات» ١/ ٦٩٧، و«أمالى ابن الشجري» ١/ ٢١٨، و«شرح المفصل» ٥/ ٢٧.

(١) كما تقول في (دراهم): «هذه دراهمك»، فكلمة (دراهم) ممنوعة من الصرف؛ أي: التنوين.

انظر: «شرح الكافية الشافية» ٢/ ٨٩٩، و«شرح ابن الناظم» ٢٧٢.

(٢) في (م): «والباقي».

(٣) في (م): «اتحدا»، وقوله: «اتخذا»؛ أي: على معنى الحرف (من).

(٤) أي: على معنى الحرف (في).

(٥) ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ [الحج: ٩].

(٦) في النسخ الثلاث: «جالا».

(مَرَوَّعُ الْقَلْبِ، قَلِيلُ الْحِيلِ)
عُلِقَتْهَا مَعْنَى تُرَى مُنْفِيَّةً
وَتِلْكَ مُحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ
إِنْ عُرِّفَ الثَّانِي كَمَا الْفَرَا ذَكَرَ
إِنْ وَصَلَتْ بِالثَّانِ كَ (الْجَعْدِ الشَّعْرُ)
أَوْ بِمُفَسِّرِهِمَا وَذَانِ
كَ (زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسَ الْجَانِي) / [٢٩ب]
كَ (الضَّارِبُ وَالضَّارِبِي مَنْ ارْتَدَّعَ)
مُشَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ
تَضْدِيرًا أَوْ بِنَاءً أَوْ نَضْبًا عَلَى
تَأْنِيًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوهَلَا

٨٠٥. وَ (بَالِغَ الْكَعْبَةِ) (هَذِيًا) قَدْ وَلِي
٨٠٦. وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ
٨٠٧. وَبِالْمَجَازِيَّةِ ذِي مَسْمِيَّةٍ
٨٠٨. وَوَصَلَ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرُ
٨٠٩. وَكُلُّهُمْ جَوَازَ وَضِلْهَا نَصَرُ
٨١٠. أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي
٨١١. عَلَى الصَّحِيحِ وَمِثَالُ الثَّانِي
٨١٢. وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ
٨١٣. وَضَبَطُوا هَذَا بِكَوْنِهِ يَقَعُ
٨١٤. وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا
٨١٥. ظَرْفٍ وَتَذْكِيرًا وَأَيْضًا حَصَلَا

(١) ﴿هَذِيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) كقولك: «غلامٌ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبٌ».

(٤) كقول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألما أضح والشيب وازع؟

انظر: «الكتاب» ٢/ ٣٣٠، و«شرح المفصل» ٢/ ٢٨٨.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿تَوَتَّىٰ أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥].

(٦) كنحو قوله:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

انظر: «شرح التسهيل» ٣/ ٢٣٨، و«مغني اللبيب» ٦٦٥، و«التصريح» ١/ ٦٨٨.

(٧) كقول العجاج:

طول الليالي أسرع في نقضي أخذن بعضي وتركن بعضي

انظر: «الكتاب» ١/ ٥٣، و«المقتضب» ٤/ ١٩٩.

ولا يُضاف اسم لما به اتحد .
 فائدة كما بذلك لم يُقد .
 وبعضُ الاسماء يُضاف أبدا .
 لظاهر ومضمير مثل (لدى) .
 وبعض ما يُضاف حتما امتنع .
 ومنه في الفصيح ما ليس يقع .
 كـ (وخذ، لبي، ودوالي، سعدني) .
 وغير (وخذ) خص بالمخاطبي .
 وألزموا إضافة إلى الجمل .
 ومنه وهو مطلقا بها اتصل .
 [٣٠] أفراد (إذ) وما كـ (إذ) معنى كـ (إذ) .
 حكم (إذا، أو إذ) ولكن حينئذ .
 وابن أو غرب ما كـ (إذ) قد أجريا .
 وعملا بالأصل حيث أبقيا .
 وقبل فعل مغرب أو مبتدا .

ما صدقا إذ ذاك في اللفظ فقد
 معنى وأول موهما إذا ورد
 أو لا يُضاف أبدا والمبتدا
 وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا
 في اللفظ قطعهُ فليس يُقتطع
 إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
 وكـ (حناني) وكذا (هذاني)
 وشذ إيلاء (يدي) لـ (لبي)
 بعضا من الألفاظ لكن ذاك قل
 (حيث، وإذ) وإن يُنَوَّن يُحتمل
 حكما كذا ما كان ذا له أخذ/
 أضف جوارا نحو: (حين جانبا)
 أو كـ (إذا) حملا إذا ما بُنِيا
 واختر بنا مثلو فعل بُنِيا
 مع خبر بنوا بثبت وردا

(١) في (م): «كان امتنع».

(٢) في (م): «يقع».

(٣) يشير إلى قول بعض بني أسد:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيَّ مِسُورِ

انظر: «الكتاب» ٣٥٢/١، و«المحتسب» ٧٨/١، و«اللباب» ٤٦٥/١.

(٤) إشارة إلى قول موبال بن جهم المذحجي:

ألم تعلمي يا عمر ك الله أني كريم على حين الكرام قليل؟

أَعْرَبَ وَمِنْ بَنَى فَلَسَ لَمْعًا
جُمْلَةً فَعَلٍ وَكَذَا (لَمَّا) عَلَى
جَمَلِ الْأَفْعَالِ كـ (هَنَ إِذَا اغْتَلَى)
خِلَافٍ أَوْ مُنْكَرٍ قَدْ وَصَلَا
تَفَرَّقَ أَضِيفَ (كَلْنَا، وَكَلَا)
(أَيَا) مَتَى التَّكْرَارُ عَنْهَا مُتَّفِي
(أَيَا) وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفَ
غَيْرَ الَّتِي مَضَتْ وَتِلْكَ مَعْرِفَةُ
مَوْضُوعَةٍ (أَيَا) وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ
أَوْ وَصِلَتْ فَقَطَّعُهَا اسْتِقَامًا
فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا / ٣٠١-
مَا بَعْدَهُ وَلَوْ مَحَلًّا ذَا اسْتَقَرَّ
وَنَضَبُ (غَدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ
فِي لُغَةٍ هَذَا السُّكُونُ فَقَبْلُ
فَتَحَّ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ
أَضَفْتُهَا إِلَيْهِ لَفْظًا حَيْثُمَا
لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
وَشَرْطُ سَبْقِ (لَا، وَلَيْسَ) مُهْمَلُ

... فاقْبَلْهُ لَكِنْ إِنْ أَرَدْتَ الْأَجُودَا
... وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى
... قَوْلٍ بِظَرْفِيَّتِهَا وَمَثَلَا
... لِمُفْهِمٍ اثْنَيْنِ مُعَرِّفٍ بِلَا
... بِمَا يُخَصِّصُهُ بِخُلْفٍ حَيْثُ لَا
... وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعَرِّفٍ
... وَنِيَّةُ الْأَجْزَا بِلَفْظٍ يَقْتَضِي
... أَوْ تَتَوَّاهُ الْأَجْزَا وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ
... لَيْسَتْ بِإِفْرَادٍ تُرَى مُتَّصِفَةً
... وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
... لَفْظًا وَإِنْ تُفِذُهُمَا إِفْهَامًا
... وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرُّ
... مَبْنِيَّةٍ وَفَضْلَةٍ بِمِنْ تُجَرُّ
... وَ(مَعَ) (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ وَنَقْلُ
... وَلَيْسَ حَرْفًا وَعَلَيْهِمَا حُمِلَ
... وَاضْمُمْ بِنَاءً (غَيْرًا) (٣) إِنْ عَدِمْتَ مَا
... قَدِّمْتَ (لَا، أَوْ لَيْسَ) مَعَ عِلْمِكَ مَا
... (قَبْلُ) كـ (غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ)

= انظر: «أمالى القالي» ٣٩ / ١، و«شرح التسهيل» ٢٥٦ / ٣.

(١) وهو مذهب أبي علي الفارسي. انظر: «الجنى الداني» ٥٩٤.

(٢) وهي لغة ربيعة. انظر: «الكتاب» ٢٨٧ / ٣، و«شرح التسهيل» ٢٤١ / ٢.

(٣) في (م): «غير».

٨٤٩ فِيهَا وَفِيمَا قَوْلُهُ يَشْتَمِلُ
 ٨٥٠ وَأَعْرَبُوا نَضَبًا إِذَا مَا نَكَّرَا
 ٨٥١ ثُبُوتُ لَفْظِ الثَّانِ أَغْرَبَ مُظْهِرَا
 ٨٥٢ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفَا
 ٨٥٣ كَذَاكَ فِي الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا وَفَى
 ٨٥٤ وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا
 ٨٥٥ وَقَدْ يُقَاسُ أَنْ يُبْقَى حَسَبَ مَا
 [١٣١] ٨٥٦ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ
 ٨٥٧ وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَا بِهِ وَصِفَ
 ٨٥٨ وَيُحَذَفُ الثَّانِي وَيَبْقَى الْأَوَّلُ
 ٨٥٩ مِنْ قَبْلِ وَالْمَعْنَى مُبْقَى يَكْمُلُ
 ٨٦٠ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى
 ٨٦١ مُقَدِّمٍ أَوْ مَا أَتَى عَلَى الْوَلَا
 ٨٦٢ فَضْلَ مُضَافٍ شَبَّهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ
 ٨٦٣ بِهِ مَتَى الْمَنْصُوبُ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ
 ٨٦٤ فَضْلَ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وَجِدَا
 ٨٦٥ قِيلَ وَمَفْعُولٌ لَهُ كَمَا بَدَا

المضاف إلى ياء المتكلم:

٨٦٦ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا

و (ذون) والجهات أيضا و (عل)
 ما بعد (غير) وكذا إن قدرا
 (قبلا) وما من بعده قد ذكرا
 عنه لدى التذكير حيث انحذفا
 عنه في الإعراب إذا ما حذفا
 كان على غير قياس لزمنا
 قد كان قبل حذف ما تقدما
 بتلو حرف العطف ثابتا ألفا/
 ماثلا لما عليه قد عطف
 وهو المضاف مثلما يستعمل
 كحاله إذا به يتصل
 نظير ما به مضاف ووصلا
 مثل الذي له أضفت الأولا
 وفصل مصدر مضاف ما انتصب
 مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب
 بفاعل له المضاف أسندا
 بأجنبي أو بنعت أو ندا

كَانَ صَحِيحًا أَوْ بِشَبَّهَ وَذَا

(١) «من» ساقطة من الأصل.

(٢) في (م): «انحذفا».

(٣) في (م): «شبيهه».

لم يكف معناه كـ (أ.م.م.م.م.)
مُعْتَلَّةٌ لِكِنَّهَا لَمْ تَحْتَدِ
جَمِيعُهَا إِلَيَّا بَعْدَ فَتْحِهَا الْحَتَّى
فَتَحَّ قُبَيْلَ هَذِهِ الْوَاوِ يَعْنِي / (٢٣١)
مَا قَبْلَ وَاءِ ضَمِّ فَكَسْرَةِ يَمِينِ
قَلْبِ لَهَا وَفِي سِوَى (لَدَى) وَهَنْ
هَذَا نِيلَ انْقِلَابِهَا يَاءَ حَسَنَ

هُوَ الَّذِي عَنَى بِقَوْلِهِ: إِذَا
أَوْ يَكُ كـ (ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَزَيْدِيْن) فَذِي
مَا صَحَّ فِي أَحْكَامِهِ فَمِثْلُ ذِي
وَتُدْغَمُ إِلَيَّا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ
أَبْقَيْتَهُ كـ (مُصْطَفِيٍّ) أَوْ يَبْنُ
وَأَلْفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ
كَذَا (عَلَى) اسْمًا وَالْجَمِيعُ فِيهِ عَنْ

إعمال المصدر:

فَرْدًا مُكَبَّرًا بِتَاءٍ مَا اتَّصَلَ
مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)
مَكَانَهُ أَوْ نَابَ عَنْهُ إِنْ تَقُلَّ
مَحَلَّهُ وَلَا شَمَّ مُضَدَّرِ عَمَلٍ
إِنْ كَانَ مَفْعُولًا لَهُ أَوْ فَاعِلَهُ
كَمَلَّ بِنَضْبٍ أَوْ بَرَفَعِ عَمَلَهُ

بِفِعْلِهِ الْمَضَدَّرَ أَلْحَقَّ فِي الْعَمَلِ
وَمُظْهِرًا لَا مُتَّبَعًا قَبْلَ عَمَلٍ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنَّ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ
فِي عَمَلِ الْفِعْلِ وَفِي مَعْنَاهُ حَلُّ
وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ
وَشِئْتُ بِالْآخِرِ أَنْ تُكْمَلَهُ

(١) أي: بالاصطلاح النحوي؛ لأن المثنى والمجموع آخره حال الإضافة حرف علة وإن لم يكن لامًا فهو معتل بهذا الاعتبار. اهـ حاشية الأصل.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج ٣/ ٣٥٤، و«المحتسب» ١/ ٧٥، و«شرح المفصل» ٢/ ٢٠٥.

(٣) مذهب الكوفيين وابن السراج: المنع. انظر: «التصريح» ٢/ ٦، و«توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٤٠.

(٤) من الإضافة إلى الفاعل ونصب المفعول قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ومن الإضافة إلى المفعول ورفع الفاعل؛ كقولك: «بذل مجهودٍ مُقِلُّ زَيْنٍ».

وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ
فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ مَا بِهِ اقْتَرَنَ
أَتْبَعَهُ رَفَعًا وَنَضَبًا حَيْثُ عَنْ
رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَرَ

إعمال اسم الفاعل:

كَفَعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ
[٣٢] مُكَبَّرًا مَنْفِيًّا نَعَتْ أَعْمَلَ
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا
حَثْمًا عَلَى الْمَوْصُوفِ لَكِنْ مَا بَدَأَ^(١)
وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَحْذُوفٍ عُرِفَ
أَوْ تَالِيَّ اسْتِفْهَامٍ أَيْضًا قَدْ حُذِفَ^(٢)
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَلْ) فِي الْمُضِيِّ
وَالرَّاجِحُ التَّعْمِيمُ فَهُوَ ذَا مُضِي
(فَعَّالٌ، أَوْ مِفْعَالٌ، أَوْ فَعُولٌ)
وَفِي الثَّلَاثِي غَالِبًا مَنْقُولٌ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ
كَذَاكَ (فُعَّالٌ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ
لَكِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِـ (أَلْ) وَلِيٍّ
إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعْزِلٍ /
لِكَوْنِ وَالِيٍّ حَرْفِهِ مُعْتَمِدًا
أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا
نَحْوُ الَّذِي عَلَيْهِ فِي النَّدَا وَقِفْ
فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ
بِقَصْرِ نَضَبِهِ لَدَى بَعْضٍ^(٣) قُضِيَ
وغيره إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ
مِنْ الرُّبَاعِيِّ صَوْغُهُ قَلِيلٌ
فِي كَثَرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بِدِيلٍ
بِالشَّرْطِ وَالـ (فَعِيلُ) فِيهِ قَلِيلٌ
وَفِي (فَعِيلُ) قَلٌّ ذَا وَ (فَعِلُ)

(١) فإذا قلت: «يا طالعًا جبلاً»، فالتقدير: «يا رجلاً طالعًا جبلاً»، فالنداء معتمد على موصوف

محذوف. انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٠٢، و«شرح المرادي» ٨٥٠ / ٢.

(٢) في (م): «منحذف»، ويبيّن قول الشارح قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ

مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فعَمِلَ (مختلف) لاعتماده على موصوف محذوف تقديره:

«ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه». انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٠٢،

و«أوضح المسالك» ١٨٢ / ٣.

(٣) هم المازني ومن وافقه. انظر: «التسهيل» ٣٤، و«شرح الأشموني» ٢١٩ / ٢.

مُشَىٰ أَوْ جَمْعًا بِإِطْلَاقِ قَبْلِ
فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ
إِنْ غَيْرَ مُضْمَرٍ فَخَفَضُهُ ارْتَضِي
وَهُوَ لِنَصَبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
مُقَدَّرًا لِنَصَبِ وَفَقَّ الْغَرَضُ /
كـ (مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ)
مِنْ عَمَلٍ بِـ (أَلْ) بِدُونِ فَاصِلٍ
يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
عَمَلِهِ نَصَبًا وَرَفَعَ الْخَلْفَ
مَعْنَاهُ كـ (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)
مَعْنَى بِهِ كَذَا اسْمُ فَاعِلٍ سُمِعَ
مَعْنَى كـ (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ)

[٣٢٢]

٨٩٤. وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ
٨٩٥. مِنْ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَا عَنْهُ نُقِلَ
٨٩٦. وَأَنْصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا وَاخْفَضَ
٨٩٧. كَتَلَوْا مَا لِعَمَلٍ لَا يَقْتَضِي
٨٩٨. وَاجْرُزَ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ
٨٩٩. وَجَازَ أَنْ تَزَعَى الْمَحَلَّ إِنْ عَرَضَ
٩٠٠. وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ
٩٠١. وَشَرَطَ مَا بِدُونِ (أَلْ) مِنْ عَامِلٍ
٩٠٢. فَهُوَ كَفَعَلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي
٩٠٣. عَنْ فَاعِلٍ وَهَكَذَا بِهِ يَفِي
٩٠٤. وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ
٩٠٥. إِنْ كَانَ قَاصِرًا ثُبُوتُهُ وَضِعَ

أبنية المصادر:

إِنْ لَمْ تَجِدْ مَصْدَرَهُ مُؤَدَّى
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كـ (رَدَّ رَدًّا)
مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ عَلَى لَوْنٍ يُدَلُّ
كـ (فَرَحَ) وَكـ (جَوَى) وَكـ (شَلَلَّ)
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَرْفَةٍ قَدْ وَرَدَا
لَهُ (فُعُولٌ) بِاطِّرَادٍ كـ (غَدَا)
بِكُسْرِ فَائِهِ أَوْ اشْتِمَالًا /
أَوْ (فَعَلَانَا) فَادِرٍ أَوْ (فُعَالَا)

[١٣٣]

٩٠٦. (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى
٩٠٧. وَلَمْ يُفَدْ صِنَاعَةً وَعُدًّا
٩٠٨. وَ (فَعِلَ) اللَّازِمُ بِأَبْهَ (فَعَلٌ)
٩٠٩. فَ (فُعْلَةٌ) وَهُوَ لَهُ وَلَوْ يُعَلُّ
٩١٠. وَ (فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلُ (قَعْدَا)
٩١١. وَلَا وَلايَةٌ بِهِ قَدْ قُصِدَا
٩١٢. مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا)
٩١٣. لِلْسَّيْرِ فَهُوَ لِلـ (فَعِيلِ) آلا

٩١٤. فَأَوَّلُ لَدِي امْتِنَاعٍ كـ (أبى)
 ٩١٥. لِأَنَّ ذَا إِلَى التَّعَدِّي نُسْبَا
 ٩١٦. يُلْدَا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمْلُ
 ٩١٧. (فِعَالَةٌ) بِكَسْرِ فَاءٍ وَاشْتِمَلُ
 ٩١٨. (فُعُولَةٌ، فَعَالَةٌ) لِـ (فَعَلَا)
 ٩١٩. وَقِيلَ: كـ (الْحُسْنِ) مَقِيسًا جُعِلَا
 ٩٢٠. وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافٍ مَا مَضَى
 ٩٢١. وَكَـ (الْجُحُودِ، وَالرُّغُوبِ، وَالْمَضَا)
 ٩٢٢. وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيسٍ
 ٩٢٣. فِيهِ عَلَى (تَفْعِيلٍ) الْمَقِيسُ
 ٩٢٤. وَزَكَّهِ تَزْكِيَةً، وَأَجْمَلَا
 ٩٢٥. كـ (أَكْرَمِ الْإِكْرَامِ، أَوْ كَأَجْمَلَا
 ٩٢٦. وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً) ثُمَّ (أَقِمِ
 ٩٢٧. بِالتَّائِي كَمَا أَفْهَمَ قَوْلُهُ: (أَقِمِ [ب ٣٣]
 ٩٢٨. وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدًّا وَافْتَحَا
 ٩٢٩. أَوْ مَا عَلَى (تَفَاعُلٍ) قَدْ وَضَحَا
 ٩٣٠. بِهِمْزٍ وَضَلِ كـ (اصْطَفَى) وَضَمَّ مَا
 ٩٣١. وَلَمْ يَكُنْ مُعْتَلِّ حَرْفٍ تَلَوَّ مَا
 ٩٣٢. (فَعَلَالٌ، أَوْ فَعَلَلَةٌ) لِـ (فَعَلَلَا)
 ٩٣٣. وَجَازَ فَتَحُ فَاءٍ نَحَوِ: (زَلَزَلَا)
 وَلَوْ (نِفَارًا) قَالَ كَانَ أَضُوبَا
 وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَ
 وَلَايَةٍ وَحِرْفَةٍ لَفْظُ عَدَلٍ
 سِيرًا وَصَوْتًا (الْفَعِيلُ) كـ (صَهْلُ)
 بِضَمِّ عَيْنِهِ قِيَاسًا قُبَلَا
 كـ (سَهْلَ الْأَمْرِ، وَزَيْدٌ جَزَلًا)
 كـ (الشُّكْرِ، وَالْفُوزِ) وَمَوْتَ مَنْ قَضَى
 فَبَابُهُ النَّقْلُ كـ (سُخِطَ، وَرَضَا)
 مَصْدَرُهُ فَـ (فَعَّلَ) التَّأْسِيسُ
 مَصْدَرُهُ كـ (قُدِّسَ التَّقْدِيسُ -
 وَنَحْوُهُ) (الْإِفْعَالُ) فِيهِ أَصْلَا
 إِجْمَالٌ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلَا -
 إِقَامًا) أَنْ تُضِفَ وَإِلَّا فَخُتِمَ
 إِقَامَةً) وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِ
 فِي غَيْرِ ذِي أَضْلٍ (تَفَاعُلًا) نَحَا
 مَعَ كَسْرِ تَلَوَّ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا
 يَرْبَعُ فِيمَا التَّاءُ فِيهِ قُدَّ مَا
 يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ: (قَدْ تَلَمَّلَمَ)
 وَمَا بِهِ الْحَقُّ مَثَلُ: (حَوْقَلَا)
 وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوْ لَا

(١) في (م): «ولصوت».

(٢) يقصد الشارح: (الموت).

﴿١٢٣﴾

غَيْرَ الَّذِي أَلِيَ فَأَوْهُ فَالْثَّانِ لَهُ
وغير ما مر السماع عدله
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَضْرُوءَ كَدَ (الْحِشَّة)
و (فَعَلَّة) لِهَيْئَةٍ كَدَ (جَلْسَةٍ)
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالتَّالِيَةِ لغير مَرَّةٍ
وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَدَ (الْحُمْرَةِ)

٩٣٤. لِي (فَاعِلٌ): (الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَةُ)
٩٣٥. وَالْمَضْدَرُ الْمِيمِيُّ قِيَاسٌ شَامِلَةٌ
٩٣٦. وَ (فَعَلَّةٌ) لِمَرَّةٍ كَدَ (جَلْسَةٍ)
٩٣٧. وَالنَّوْعُ هَذَا الْقَيْدُ أَيْضًا مَسَّةٌ
٩٣٨. فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّالِيَةِ الْمَرَّةِ
٩٣٩. وَلَمْ يَخْصَرْ بِالسَّمَاعِ أَمْرُهُ

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، وَالصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ بِهَا:

يُكْسَرُ عَيْنًا وَالْقُصُورُ يُبْذَا
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَدَ (غَذَا) / [١٣٤]
وَالْأَوَّلُ اللَّزُومُ فِيهِ قَدْ جُعِلَ
غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ (فَعْلٌ -
مِمَّا يُفِيدُ عَرَضًا كَدَ (بَطَرٍ)
وَنَحْوُ: (صَدْيَانٍ) وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرِ)
مَضْمُومَ عَيْنٍ كَدَ (الظَّرِيفِ) فِي الْمُثَلِّ
كَ (الضَّخْمِ، وَالْجَمِيلِ) وَالْفَعْلُ (جَمَلٌ)
بِفَتْحَتَيْنِ أَوْ بِضَمَّتَيْنِ قُلْ
وَبِسَوَى الْ (فَاعِلِ) قَدْ يَغْنَى (فَعْلٌ)
بِضَابِطٍ لِكُلِّ فَرْدٍ شَامِلٍ

٩٤٠. كَدَ (فَاعِلٍ) صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا
٩٤١. أَوْ يُفْتَحَنَهَا مُطْلَقًا إِنْ أُخِذَا
٩٤٢. وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعْلَتُ، وَفَعِلٌ)
٩٤٣. حَتْمًا وَشَرْطُ الثَّانِ: كَوْنُهُ نُقْلٌ
٩٤٤. وَأَفْعَلٌ فَعْلَانٌ) نَحْوُ: (أَشِيرِ)
٩٤٥. أَوْ لَوْنًا أَوْ لِلَامْتِلَاكِ كَدَ (الْأَحْمَرِ)
٩٤٦. وَ (فَعْلٌ) أَوْ لَى وَ (فَعِيلٌ) بِ (فَعْلٌ)
٩٤٧. وَ (ظَرْفٌ) الْفِعْلُ وَ كَدَ (الشَّهْمِ) وَقُلْ:
٩٤٨. وَ (أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ (فَعْلٌ)
٩٤٩. وَكُسْرَتَيْنِ وَ (فَعَالٌ، وَفُعْلٌ)
٩٥٠. وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ

(١) «أَلِيَ» ساقطة من الأصل.

(٢) نشر مرتب، وكذا قوله: «كالأحمر». اهـ حاشية الأصل.

(٣) في (م): «يفعل».

مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ (المُواصِل)
عَنْ قَيْدِ كَوْنِ كَسْرِهِ تَحَقُّقًا
وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ أَخِيرِهِ اسْتَقَرَّ
صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَرُ)
وَزُنْ (مَقِيلٌ، وَمَقُولٌ) إِنْ وَرَدَ/
زِنَةُ (مَفْعُولٌ) كَاتٍ مِنْ (قَصْدُ)
مَعْنَى وَذَاكَ لَيْسَ بِالْقَلِيلِ
نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلِ)

٩٥١. إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا بِقَوْلِ النَّاقِلِ
٩٥٢. مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا
٩٥٣. فَشَمَلَ الَّذِي بِفَتْحٍ نَطَقًا
٩٥٤. وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ
٩٥٥. وَلَمْ تُغَيِّرْ غَيْرَ كَسْرِ مَا ذَكَرَ
[٣٤ب] ٩٥٦. وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيَّ اطْرُدْ
٩٥٧. مِنْ أَجْوَفٍ وَمِنْ سِوَاهُ يُعْتَقَدُ
٩٥٨. وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ)
٩٥٩. وَيَسْتَوِي لَفْظًا بِلا تَفْصِيلِ

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

بِهَا وَلَمْ تُبْنِ عَلَى التَّفَاضُلِ
مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ فَاعِلٍ
وَهِيَ سَمَاعًا مِنْ خِلَافِ الْقَاصِرِ
كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)
لِوَاحِدٍ فَحَسَبُ فِيهَا يُبْدَا
لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَا
دُونَ اسْمِ فَاعِلٍ لِأَجْلِ ذَا انْتَصَبَ
وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

٩٦٠. صِفَةُ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ
٩٦١. وَلَا الْحُدُوثِ بَلْ ثُبُوتِ الْحَاصِلِ
٩٦٢. وَصَوُّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ
٩٦٣. وَلَمْ تُجَارِ (٢) الْفِعْلُ غَيْرَ نَادِرٍ
٩٦٤. وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلٍ (٣) الْمُعْدَى
٩٦٥. وَشَرْطُ كَوْنِهِ أَتَى مُعْتَمِدًا
٩٦٦. وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ
٩٦٧. (زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) عِنْدَ الْعَرَبِ

(١) في جميع النسخ: «تبنى».

(٢) في جميع النسخ: «تجاري».

(٣) في (م): «الفاعل».

وَدُونَهَا مَعَ قُبْحِ رَفْعِ مَا انْخَزَلَ
وَدُونِ (أَلْ) مَضْحُوبِ (أَلْ) وَمَا اتَّصَلَ
تَنْصِبُ بِهَا مَعْرِفَةً إِنْ حَصَلَا / [١٣٥]
تَجَرَّرُ بِهَا مَعَ (أَلْ) سُمَامِنْ (أَلْ) خَلَا
أُضِيفَ ذَا الْإِسْمِ الْخَلِيِّ عَنْهُمَا
لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا

٩٦٨. فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجَرَّ مَعَ (أَلْ)
٩٦٩. عَنْ مُضْمَرٍ^(١) وَجَرَّ بِالْوَضْعِ بِ (أَلْ)
٩٧٠. بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا
٩٧١. تَنْكِيرُهَا لِضَعْفِ^(٢) ذَا كَذَا لَا
٩٧٢. وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا^(٣)
٩٧٣. إِلَى ضَمِيرٍ مَا تَلَا (أَلْ) ثُمَّ مَا

التعجب:

فِعْلًا وَ (مَا) اسْمٌ بِإِتْدَاءٍ أُعْرِبَا
أَوْ جِئَ بِ (أَفْعَلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِيَا
شَرْطُ اخْتِصَاصِهِ أَتَى مُحْتَمًا
أَوْ فِي خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدَقُ بِهِمَا!
بِالنَّصْبِ كَانَ أَوْ بِجَرٍّ إِذْ يَصِحُّ
إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِخُّ
بِنَاءُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ عُلِمَا
مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

٩٧٤. بِ (أَفْعَلْ) انْطَقَ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبًا
٩٧٥. نَكِيرَةً تَمَّتْ عَلَى مَا يُجْتَبَى^(٤)
٩٧٦. وَتَلَوْ (أَفْعَلْ) انْصَبَّنَه كَمَا
٩٧٧. كَتَلَوْ (أَفْعَلْ) فِي اخْتِصَاصٍ مِثْلَ (مَا)
٩٧٨. وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ اسْتَبَحَّ
٩٧٩. فِي ذَا انْحِذَافٍ حِينَ عَطْفٍ يَتَضَخُّ
٩٨٠. وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا
٩٨١. لِيُظْهَرَ الْإِنْشَاءَ إِذْنُ فَلَهُمَا

(١) في المرفوع أو فيما أضيف إليه المرفوع. اهـ حاشية الأصل.

(٢) كضعف جر النكرة معرفة غير المعرف بأل والمضاف إلى المعرفة بها. اهـ حاشية

الأصل.

(٣) «ما» نافية، والجملة حال من «سما» مقيد لمنع الجر كما قيده بذلك في «التسهيل»، وقد

جمع هذا النظم صور الجواز بحسن وقبح وبضعف، لا للضرورة المذكورة في الهامش

وصور المنع، فتأمل. اهـ حاشية الأصل.

(٤) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين. انظر: «الكتاب» ١/ ٧٢.

٩٨٢. وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا
 ٩٨٣. مُجَرَّدًا عَلَى الصَّحِيحِ الْمُقْتَفَى
 [٣٥ب] ٩٨٤. وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَسْهَلَا)
 ٩٨٥. وَغَيْرِ مَا الْإِغْنَاءُ عَنْهُ نُقِلَا
 ٩٨٦. وَ(أَشَدَّ، أَوْ أَشَدَّ) أَوْ شَبَهُهُمَا
 ٩٨٧. مِنْهُ تَفَاوُتٌ لِمَا قَدْ أَفْهِمَا
 ٩٨٨. وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ فِيهِ ^(١) يَنْتَصِبُ
 ٩٨٩. لِنَفْيِ أَوْ مَجْهُولِ أَوَّلِهِ تُصَبُّ
 ٩٩٠. وَبِالنُّدُورِ أَحْكَمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ
 ٩٩١. (أَقْمِنُ بِهِ!) أَيْضًا وَلَا فِعْلٌ يَقَرُّ
 ٩٩٢. وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ
 ٩٩٣. وَلَوْ بِأَنْ يَسْبِقَ فِعْلًا مَعَ (مَا)
 ٩٩٤. وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرُّ
 ٩٩٥. وَالْفَضْلُ بِالنِّدَاءِ فِيمَا يُعْتَبَرُ

(نعم) و(بئس) وما جرى مجراها:

٩٩٦. فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
 ٩٩٧. كَمَا بِهِ قِيلَ ^(٢) وَفِي الْقَوْلَيْنِ

(نعم) و(بئس) ما هما بِأَسْمَيْنِ
 (نعم) و(بئس) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

(١) في (م): «وزناً ولم يكن لشخص فضلاً».

(٢) في (م): «بعد».

(٣) شذ لكونه من غير الثلاثي، وكونه مبنيًا للمفعول.

(٤) مذهب الفراء وأكثر الكوفيين. انظر: «الإنصاف» ١ / ٨١، و«شرح التسهيل» ٣ / ٥.

قَارَنَ (أَلْ) أَوْ لِلَّذِي قَدْ تُمَّا / [١٣٦]
 قَارَنَهَا كـ (نَعَمْ عَثْبَى الْكِرْمَا)
 مُمَيِّرٌ مُلْتَزِمٌ تَأْخِرُهُ
 مُمَيِّرٌ كـ (نَعَمْ قَوْمَا مَعْشَرُهُ)
 أَجَاذَهُ النَّازِمُ وَالْبَعْضُ حَظَرُ
 فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ
 وَقِيلَ: مَخْصُوصٌ وَبَعْضٌ قَائِلٌ
 فِي نَحْوِ: (نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)
 خَبَرُهُ مُنْحَذِفٌ وَمَا بَدَا
 أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا
 عَنْ ذِكْرِهِ مُؤَخَّرًا وَلَا خَفَا
 كـ (الْعِلْمُ نَعَمْ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى)
 بَضَمٌ عَيْنِهِ وَلَوْ مُحَوَّلًا
 مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كـ (نَعَمْ) مُسْجَلًا

٩٩٨. مُقَارِنِي (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا
 ٩٩٩. يَتْلُوَهَا كَذَا إِلَى ضَمِيرٍ مَا
 ١٠٠٠. وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفَسِّرُهُ
 ١٠٠١. وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ طَبَقًا بَيْدَرُهُ
 ١٠٠٢. وَجَمْعُ تَمْيِيرٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ
 ١٠٠٣. وَهَهُنَا الْخُلْفَ بِقَوْلِهِ ذَكَرَ
 ١٠٠٤. وَ(مَا) مُمَيِّرٌ^(١) وَقِيلَ: فَاعِلٌ
 ١٠٠٥. بِكَفِّهَا^(٢) (نَعَمْ) وَهَذَا حَاصِلُ
 ١٠٠٦. وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا
 ١٠٠٧. أَوْ جُمْلَةً عَقِيبَهَا قَدْ وَرَدَا
 ١٠٠٨. وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى
 ١٠٠٩. فِي كَوْنِهِ مُبْتَدَأً قَدْ سَلَفَا
 ١٠١٠. وَاجْعَلْ كـ (بُشْسَ) (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعْلًا)
 ١٠١١. حَيْثُ تَعَجُّبٌ بِهِ قَدْ قَبِلَا

(١) فِي (م): «يَبْدَرُهُ».

(٢) انظر: «شرح التسهيل» ١٥ / ٣.

(٣) منعه سيبويه. انظر: «الكتاب» ١٧٨ / ٢.

(٤) وهو مذهب الأخفش. انظر: «الارتشاف» ١٧ / ٣.

(٥) وهو منقول عن أبي علي الفارسي. انظر: «المسائل البغدادية» ٢٥٢.

(٦) وهو قول الكسائي، وقد نقله المرادي عن الفراء. انظر: «شرح المرادي» ٩٦ / ٣.

(٧) انظر: «الارتشاف» ١٨ / ٣.

وقيل: زُجبا وخُلِفَتَ بَعْدَ (ذَا)
وإن نُرَدِّدُ مَا قُلْنَا: (لا حنْدا)
تَجْعَلُهَا طَبَقًا لَهُ فَهِيَ إِلَى
تَعْدِلُ بِهِ (ذَا) فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَل
بِالْبَاءِ وَهُوَ فَاعِلٌ وَلَا يَضُرُّ
بِالْبَاءِ وَذُونَ (ذَا) انضمام الحاء كثير

ومثل (بَعْدَ) (حَنْدًا) الفاعل (ذَا)
الإنْسَمَ أَوْ فَعْلٌ وَكُلُّ نَبْذَا
(ذَا) الْمُخْضَرُّ صَ أَيْ كَانَ لَا
فَرْدٍ مُذَكَّرٍ مُشِيرَةً وَلَا
وَمَا سَوَى (ذَا) أَوْ فَعْلٌ بِهِ (حَبٌّ) أَوْ فَعْلٌ
إِذَا مِثْلُهُ فَاعِلٌ (أَفْعِلْ) إِذَا تَجَرُّ

أفعل التفضيل:

اسْمًا لِتَفْضِيلٍ فَرُبَّمَا اجْتَبَى
(أَفْعِلْ) لِلتَّفْضِيلِ وَأَبِ اللِّذْ أَبِي
مِنْ مُشَبِّهِ (أَشَدَّ) حِينَ إِنْ حُظِلَ
لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صَل
بِمَالِهِ أُضِيفَ أَوْ فِي الْإِبْتِدَاءِ
تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِهِ (مِنْ) إِنْ جَرَّدَا
مِنْ (أَلْ) وَمِنْ إِضَافَةٍ أَوْ وَرَدَا
الْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا
يَأْتِي بِإِفْرَادٍ وَتَعْرِيفِ الصِّفَةِ

صُغِ مِنْ مَضْرُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجَبِ
(فَعْلَى) فِي الْآتِي وَاجْعَلْنِي فِي الْأَغْلَبِ
وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجَبٍ وَصِلَ
بِنَاوَةِ لِفَقْدِ شَرْطٍ قَدْ نُقِلَ
و (أَفْعِلْ) التَّفْضِيلِ صَلُهُ أَبَدَا
صِلُهُ بِهِ (أَلْ) أَوْ صَلُهُ حَيْثُمَا بَدَا
وإنْ لِمُنْكَوَرٍ تُصِفُ أَوْ جَرَّدَا
لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ وَذَا مَا أَطْرَدَا
وَتَلَوْ (أَلْ) طَبَقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةٍ

(١) قال ابن مالك: إن ابن خروف نسبه إلى سيبويه. انظر: «شرح التسهيل» ٢٣ / ٣.

(٢) في (م): «وخلاف» وبها ينكسر البيت.

(٣) الخلاف بعد القول بالتركيب حول تغلب الفعلية على الاسمية أو العكس. انظر تفصيل هذا

كله في: «التصريح» ٨٩ / ٢.

(٤) في (م): «يُضَفُّ».

أَضِيفُ ذُوٌّ وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ /
 أَطْلَقْتَ تَفْضِيلًا بِلَا نِيَّةٍ (مِنْ)
 لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقَ مَا بِهِ قُرْنُ
 أَوْ تَلَوَهُ فَهُوَ وَ (مِنْ) تَحْتَمَا
 فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
 مِنْ صَحَّحَ الْمِثَالُ سَبَقَ الْمُتَبَدِّا
 إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَجَدَا
 مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَجْنَبِيٍّ أُثْبِتَا
 عَاقِبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبِتَا
 أُخْرَى بِهِ النَّفْعُ لَدَى الْمَضِيقِ
 أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنْ الصَّدِيقِ

وَقَدْ يُرَى طَبَقًا فَمَا لِلْمَعْرِفَةِ
 هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) وَإِنْ
 أَوْ أَنَّكَ التَّفْضِيلَ فِي وَصْفِ زَكْنٍ
 وَإِنْ تَكُنْ بِتَلَوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا
 سَبَقُهُمَا وَقَوْلُهُ ذَا أَفْهَمَا
 كَمِثْلٍ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَلَدَى
 حَتْمٌ وَفِي الْوَارِدِ مِنْ ذَا مُورَدَا
 وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ (٢) وَمَتَى
 مُفَضَّلًا عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ أَتَى
 كَ (لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ
 مِنْهُ بِذَا، أَوْ لَيْسَ مِنْ شَفِيقٍ

النت:

ثَانٍ مَعَ اتِّحَادِ مُقْتَضَى الْعَمَلِ
 نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلُ
 وَلَوْ بِتَوْكِيدٍ وَمَدْحٍ اتَّفَقَ
 بَوْسَمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ / [٣٧ب]

يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلُ
 فِيمَا مِنَ الْأَقْسَامِ فِيهِ قَدْ حَصَلَ
 فَالْنَعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ
 أَوْ ذَمٌّ (٥) أَوْ تَرْحُمُ (٦) وَذَا انْتَسَقَ (٧)

(١) في (م): «ذي» وهو تحريف.

(٢) هذه من أشهر مسائل النحو، وتسمى بمسألة الكحل.

(٣) كقولهم: «أمس الدابر لا يعود».

(٤) في (م): «ومد»، ومثال المدح قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

(٥) مثل: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

(٦) كقولك: «مررت بأخيك المسكين».

(٧) في (م): «يحق».

١٠٤٢. وَلِيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
 ١٠٤٣. وَجَاءَ فِي ذِي لَامٍ جِنْسٍ ^(١) تَرْكُ مَا
 ١٠٤٤. وَهُوَ لَدَى ^(٢) التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
 ١٠٤٥. فِي كَ (حِسَانٍ قَوْمُهُ) فَمَا رَوَوْا
 ١٠٤٦. وَانْعَتَ بِمُشْتَقِّ كَ (صَعْبٍ، وَذَرِبٍ)
 ١٠٤٧. لَا زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ لَهُ نُسْبٍ
 ١٠٤٨. وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا
 ١٠٤٩. وَذَكَرُوا فِيهَا وَجُوبًا مُضْمَرًا
 ١٠٥٠. وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
 ١٠٥١. وَسَائِرُ الْإِنْشَاءِ لَهُ الْمَنْعُ انْسَبِ
 ١٠٥٢. وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا
 ١٠٥٣. مُبَالِغِينَ ^(٤) أَوْ نَوَوًا تَقْدِيرًا ^(٥)
- أَعْطَيْتُهُ الْمَنْعُوتَ قَبْلَ مِنْهُمَا
 لِمَا تَلَاكَ (أَمُرُّ بِقَوْمٍ كَرَمًا)
 فُرُوعُهَا كَالْفِعْلِ وَالْجَمْعِ حَكُوا
 سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ ^(٦) فَاقْفُ مَا قَفُوا
 يَعْنِي: مُفِيدَ حَدِيثٍ وَمَنْ صَحِبَ
 وَشَبَّهَهُ كَ (ذَا، وَذِي) وَالْمُنْتَسِبِ
 مَعْنَى وَلَوْ لَفْظًا بِتَعْرِيفٍ يُرَى
 فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا
 وَإِنْ تُجَزَّ فِي خَبَرٍ كَمَا اجْتَبَى
 وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصَبِّ
 وَذَا عَلَى نَقْلِ يُرَى مَقْصُورًا
 فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

(١) فقد استثنى ابن الناظم من المعارف المعروف بلام الجنس، قال: «فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتة بالنكرة المخصوصة؛ ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني فأعفت ثم أقول لا يعنيني

إن «يسبني» صفة لا حال؛ لأن المعنى: «ولقد أمر على لئيم من اللئام»، ومثله قوله تعالى:

﴿وَأَيُّ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقولهم: «ما ينبغي للرجل مثلك أو خير

منك أن يفعل كذا». انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٥١.

(٢) في (م): «لذا».

(٣) أي: ليس كهو مطلقاً في كل وجه. اهـ حاشية الأصل.

(٤) انظر: «شرح ابن عقيل» ٢٠١ / ٣، و«المقاصد الشافية» ٦٤٣ / ٤.

(٥) هذا عند البصريين، فإذا قلت: «هذا رجل عدل» فعندهم محذوف مقدر: «رجل ذو عدل».

انظر: «الكتاب» ١٢٠ / ٢، و«شرح الكافية الشافية» ١١٦٠ / ٣، و«المسائل السلفية» ١٥،

و«الأصول» ٣١ / ٢، و«الأشباه والنظائر» ٤٥٤ / ٣، و«المقاصد الشافية» ٦٤٤ / ٤.

١٠٥٤. وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ
 ١٠٥٥. كَ (رَجُلَيْنِ: ذِي عُلُومٍ وَنَصَفَ)
 ١٠٥٦. وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى
 ١٠٥٧. إِتْبَاعُهُ بَلْ فِي اتِّحَادِ الْمَعْنَى
 ١٠٥٨. وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ
 ١٠٥٩. أُجِيزَ قَطْعُهَا وَحَيْثُ تَبَعْتُ
 ١٠٦٠. وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا
 ١٠٦١. تَوْكِيدًا أَوْ إِشَارَةً وَعَيْنَا
 ١٠٦٢. وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا
 ١٠٦٣. فِيمَا لِتَخْصِيصٍ وَإِلَّا أَضْمِرَا
 ١٠٦٤. وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلُ
 ١٠٦٥. أَوْ بَعْضُ مَخْفُوضٍ بِ (مِنْ، أَوْ فِي) نُقِلَ (١)

التوكيد:

١٠٦٦. بِ (النَّفْسِ) أَوْ بِ (الْعَيْنِ) الْإِسْمُ أَكَّدَا
 ١٠٦٧. دَفْعًا لِغَيْرِ ظَاهِرٍ مَا قُصِدَا
 ١٠٦٨. وَاجْمَعُهُمَا بِ (أَفْعَلٍ) إِنْ تَبَعَا
 ١٠٦٩. وَثَنَ فِي سِوَاهُ حَيْثُ اتَّبَعَا

١٣١
 وَلَمْ يَكُنْ لِاسْمِ إِشَارَةً وَصَفَ
 فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ
 لَا عَمَلٍ وَعَكْسُهُ لَا يُغْنِي /
 [١٣٨] وَعَمَلٍ أَتَّبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا
 مَا كَانَ مَعْلُومًا وَلَوْ مَا ذُكِرَتْ
 مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هُنَّ أَتَّبَعْتُ
 وَلَمْ يَكُنْ مُلْتَزِمًا أَوْ بَيْنَا
 بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعَلَّنَا
 لِعَامِلٍ لَكِنْ أَجْزَأُ أَنْ يُذَكَّرَا
 مُبْتَدَأًا أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا
 وَصَلَحَ الْمَنْعُوتُ يَقْفُو مَا عَمِلَ
 يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

أَوْ بِهِمَا لَكِنْ بِتَرْتِيبٍ بَدَا
 مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
 جَمْعًا وَأَفْرَدًا إِنْ أَرَدْتَ وَاجْمَعَا
 مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبَعَا

(١) مثال (من) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]، ومثال (في)

قول الأسود الحمانى:

لو قلت ما في قومها لم تيشم يفضلها في حسب وميسم
 انظر: «الكتاب» ٢ / ٣٤٥، و«معاني القرآن» للفراء ١ / ٢٧١، و«المفصل» ١٥٢.

فيما له جزء إذا ما قبلا /	[٣٨ب] ١٠٧٠. وَ (كُلًّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَ (كِلا)
(كِلتا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصِلًا	١٠٧١. وَقُوعَهُ مَوْقَعَهُ وَكَـ (كِلا)
أَي: وَزَنَهَا مِنْ (عَمَّ) فَهِيَ شَامِلَةٌ	١٠٧٢. وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كـ (كُلِّ) (فَاعِلَةٌ)
مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ	١٠٧٣. شُمُولَهَا وَتَا وَهَا كُنْ جَاعِلَةٌ
مَتَّبِعُوعَهَا وَبَعْدَهَا بِـ (أَكْتَعَا -	١٠٧٤. وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكْذُوبًا (أَجْمَعَا)
(جَمَعَاءَ، أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمِعَا)	١٠٧٥. فَأَبْصَعَا) كَذَا عَلَيْهَا فَرَعَا
وَدُونَ (أَجْمَعَ) يَجِيءُ (أُبْتَعُ)	١٠٧٦. وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ)
(جَمَعَاءَ، أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمِعُ)	١٠٧٧. وَدُونَ تَأْنِيثٍ وَجَمْعٍ يُسْمَعُ
بِأَنْ يُحَدَّ مَعَ تَوْكِيدٍ جُعِلَ	١٠٧٨. وَإِنْ يُفَدَّ تَوْكِيدٌ مَنُكُورٌ قُبِلَ
وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرِ ^(٢) الْمَنْعُ شَمِلَ	١٠٧٩. مِمَّا لَهُ إِحَاطَةٌ كَمَا نُقِلَ
حَثْمًا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَدْ قَبِلَا	١٠٨٠. وَاغْنَبَ (كِلتا) فِي مُثْنَى وَ (كِلا)
عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)	١٠٨١. عَنِ الْمُثْنَى اللَّذْبِ بِهِ قَدْ عُدِلَا
مُسْتَتَرًّا أَوْ بَارِزًا لَا يَسْتَقِلُّ	١٠٨٢. وَإِنْ تُوَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ ^(٤)
بِـ (النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُنفَصِلِ	١٠٨٣. بِـ (النَّفْسِ) أَوْ بِـ (الْعَيْنِ) أَوْ بِأَنْ تَصِلَ

(١) هنا نكتة ينبغي الإشارة إليها، قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: «وذكرت مع (كل) (جميعًا، وعامة) كما فعل سيبويه، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهوًا، أو جهلاً».

اهـ. وإلى ذلك أشار ابن مالك رحمه الله - بقوله: «مثل النافلة». انظر: «شرح التسهيل» ٢٩١ / ٣، و«شرح المرادي» ٩٧٢ / ٢، و«شرح الشذور» للجوجري ٧٦٢ / ٢.

(٢) انظر: «الإنصاف» ٣٦٩ / ٢، و«شرح المفصل» ٢٢٧ / ٢.

(٣) خلافًا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تشيتهما قياسًا معترفين بعدم السماع. انظر: «شرح المرادي» ٩٧٧ / ٢، و«المقاصد الشافية» ٢٢ / ٥.

(٤) في (م): «بضمير المتصل».

عَدَاهُمَا ذَا الْمُضْمَرِ الْمُقَدَّمَا
سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا /
[١٣٩] فِي كُلِّ مُفْرَدٍ بِدُونِ حَرَجٍ
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)
وَلَا اسْمَ مَوْصُولٍ عَلَى مَا قَدْ نُقِلَ
إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلَ
مُغْنِيهِ عَنْ إِعَادَةِ إِذْ فُصِّلَا
بِهِ جَوَابُ كَ (نَعَمْ) وَكَ (بَلَى)
قَدْ يُسْتَعَارُ لِسَوَى مَا بِمَحَلٍّ
أَكْدَ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

١٠٨٤. عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكْدُوا بِمَا
١٠٨٥. وَبِهِمَا الْمَنْصُوبُ جَاءَ وَبِمَا
١٠٨٦. وَمَا مِنْ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي
١٠٨٧. وَفِي الْمُرَكَّبَاتِ كَالْمُتَّزِجِ
١٠٨٨. وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ
١٠٨٩. مَتَى أَرَدْتَ فِيهِ تَوْكِيدًا قَبْلَ
١٠٩٠. كَذَا الْحُرُوفِ غَيْرَ مَا تَحْصَلَا
١٠٩١. وَغَيْرَ مَا مِنْ الْحُرُوفِ حَصَلَا
١٠٩٢. وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ
١٠٩٣. رَفَعَ فَمِنْ حَيْثُ جَوَازُ ذَا حَصَلَ
عطف البيان:

وَسَبَقُ ذِي الْبَيَانِ تَوْكِيدًا أَحَقُّ^(١)
وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ
فِي كَوْنِهِ مُوَضَّحًا لِلْمَعْرِفَةِ
حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ
أَرْبَعَةٌ فِي النَّعْتِ ذِكْرُهَا جَلِي
[٣٩ب] مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتِ وَلِي /
وَرَدَّ مَنَعُهُ بِغَيْرِ مَيِّنٍ^(٣)

١٠٩٤. الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ
١٠٩٥. كَسَبَقِ مَا أَبْدَلَ مَعْطُوفَ النَّسَقِ^(٢)
١٠٩٦. فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ
١٠٩٧. مُعَرِّفَ الْمَنْكُورِ حَيْثُ وَصَفَهُ
١٠٩٨. فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ
١٠٩٩. وَحَيْثُمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يَلِي
١١٠٠. فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ

(١) في (م): «وكل واحد بياناً استحق».

(٢) في (م): «وعن قريب سيبين النسق».

(٣) أجازته الكوفيون والفارسي وابن جنى والجرجاني والزمخشري وابن عصفور. انظر: «شرح
ابن النظم» ٣٦٧، و«شرح المرادي» ٩٨٩/٢، و«شرح المكودي» ٢٢٣.

١١٠١. لِحَاجَةِ الْمَنْكُورِ لِلتَّبَيِّنِ
 ١١٠٢. وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ يُرَى
 ١١٠٣. زَيْدٌ أَخُوهَا) وَكَذَا أَيْضًا جَرَى
 ١١٠٤. وَنَحْوِ: (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ)
 ١١٠٥. فَعَطْفٌ ذَا حَتْمٍ عَلَى الْجَلِيِّ
- كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ
 فِي غَيْرِ نَحْوِ قَوْلِنَا: (هُنْدٌ يَرَى -
 فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)
 وَقَبْلَهُ (التَّارِكُ) فِي الْمَرْوِيِّ
 وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرَضِيِّ

عطف النسق:

١١٠٦. تَالِ بِحَرْفٍ مُتْبِعِ عَطْفِ النَّسَقِ
 ١١٠٧. وَغَالِبًا إِتْبَاعُهُ الْمَعْنَى اتَّفَقَ
 ١١٠٨. فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ (واو، ثم، فا)
 ١١٠٩. وَلَيْسَ فِي تَشْرِيكِهَا مَعْنَى خَفَا
 ١١١٠. وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبْتُ (بَلْ، وَلَا)
 ١١١١. فِي رَاجِحٍ^(٢) كَمَا بِهِ قَدْ مَثَلَا
- يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ مَا بِهِ التَّحَقُّقُ
 كَـ (اخْصُصْ بُودٌ وَثَنَاءٌ مَنْ صَدَقَ)
 وَهَذِهِ فِي عَطْفِهَا مَا اخْتَلَفَا
 (حَتَّى، أَمْ، أَوْ) كَـ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)
 كَذَلِكَ (لَكِنْ) إِنْ عَنِ الْوَاوِ خَلَا
 (لَكِنْ) كَـ (لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا)

(١) إشارة إلى قول المرار الأسدي من الوافر:

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعا

الشاهد فيه قوله: «بشرٍ»؛ فإنه عطف بيان لا بدل من «البكري»؛ لأن البدل يكون على نية تكرار العامل، فيكون «التارك بشرٍ» وهذا لا يجوز؛ لأنه يلزم عليه إضافة المحلى بـ «أل» إلى خالٍ منها، وذلك غير جائز، فتعين عطف البيان. انظر: «الكتاب» ١/ ١٨٢، و«الأصول» ١/ ١٣٥، و«شرح الكافية الشافية» ٣/ ١١٩٦، و«شرح ابن عقيل» ٣/ ٢٢٢، و«همع الهوامع» ٣/ ١٦١، و«خزانة الأدب» ٤/ ٢٨٤.

(٢) وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين. قال العلامة الأشموني: «وأما (لكن) فذهب أكثر

النحويين إلى أنها من حروف العطف، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين.⁼

١٣٥

لَوْضَعِهَا لِلْجَمْعِ مَعْنَى مُطْلَقًا
فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا [١٤٠]
مُتَّبِعُهُ عَنْهُ كَ (بَيْنَ السَّنِّ -
مُتَّبِعُهُ كَ) (اضْطَفَ هَذَا وَابْنِي)
وَتَقْتَضِي تَسْبِيًا فِي التَّالِي
و (ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ
وَنَحْوِهَا وَجُمْلَةٌ مُتَّصِلَةٌ
عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَاةُ
تَجِدُهُ مُضْمَرًا وَلَيْسَ جُمْلًا
يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا
وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ حَتْمًا آتِيَهُ
أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ (أَيَّ) مُغْنِيَهُ
(أَمْ) عَادَلَتْهَا وَهُوَ فِي الشَّعْرِ يَعْنُ

١١١٢. وَاغْطَفَ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا
١١١٣. وَاغْطَفَ كَثِيرًا مَا يَكُونُ مُلْحَقًا
١١١٤. وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي
١١١٥. وَالسَّنَّ) فَالْمَعْطُوفُ لَا يَسْتَغْنِي
١١١٦. وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ
١١١٧. إِنْ جُمْلَةٌ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ
١١١٨. وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً
١١١٩. بِمُضْمَرٍ عَلَى الْخَلِيِّ وَالْأَوَّلَةِ
١١٢٠. بَعْضًا بِ (حَتَّى) اِغْطَفَ عَلَى كُلِّ وَلَا
١١٢١. وَلَا مُرْتَبًّا زَمَانِيًّا وَلَا
١١٢٢. (وَأَمْ) بِهَا اِغْطَفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
١١٢٣. أَوَّلَاهُمَا ^(٢) لِلْهَمْزِ جَاءَتْ تَالِيَةً
١١٢٤. وَرَبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ

= والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصححه ابن عصفور،
قال: «وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: «إنها عاطفة»، ولما
مثلا للعطف بها مثلاه بالواو».

والثالث: أن العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو؛ وهو مذهب ابن كيسان. انظر:
«شرح الأشموني» ٣٦٢/٢.

(١) في (م): «ويقتضي».

(٢) في (م): «أوليها».

(٣) منه قول الأسود بن يعفر:

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ؟

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

انظر: «الكتاب» ١٧٥/٣ و«المقتضب» ٢٩٤/٣، و«شرح ابن النازم» ٣٧٧.

كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
وَمَعَ ذَا اسْتِفْهَامًا أَيْضًا اقْتَضَتْ
إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
عَلَى مُخَاطَبٍ بِمَا لَمْ يَعْلَمْ/
وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
لَمْ تَكُ فِي إِبَاحَةٍ وَقَلَّ ذَا
لَمْ يُلَفْ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا
لَكِنْ كَ (بَلْ) وَالْوَاوُ لَيْسَتْ آتِيَةٌ
فِي مِثْلِ ^(٢) : (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَّةُ)
تَعْطِفُ بِهَا فِيمَا رَوَوْهُ الْجُمَلَا
نِدَاءً أَوْ أَمْرًا وَإِثْبَاتًا تَلَا
النَّفْيِ وَالنَّهْيِ فَقَرَّرَ فِيهَا
كَ (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)
وَاجْعَلْهُ كَالْمَسْكُوتِ عَنْهُ تَعْدِلِ
فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ
مُسْتَتِرًا أَوْ بَارِزًا عَطَفْتُ قَبْلُ

١١٢٥. بِكَثْرَةٍ وَقِيلَ: بِالْقِيَاسِ ^(١) إِنْ
١١٢٦. وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ
١١٢٧. حَتْمًا إِذَا لَمْ تَكُ قَبْلَهُ أَتَتْ
[٤٠ ب] ١١٢٨. خَيْرُ أَبْخٍ قَسَمٌ بِـ (أَوْ) وَأَبْهَمِ
١١٢٩. خِلَافَ مَشْكُوكٍ لِذِي تَكْلُمِ
١١٣٠. وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا
١١٣١. وَإِنْ تَكُنْ فِيهَا بِكَثْرَةٍ إِذَا
١١٣٢. وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَّةُ
١١٣٣. وَفِي كَثِيرٍ كُرِّرَتْ كَالْجَائِيَّةِ
١١٣٤. وَأَوَّلِ (لَكِنْ) نَفْيًا أَوْ نَهْيًا وَلَا
١١٣٥. بَلْ مُفْرَدًا وَلَا بِـ (لَا) أَيْضًا وَلَا
١١٣٦. وَ (بَلْ) كَ (لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا
١١٣٧. مَا قَبْلَهَا وَالضُّدَّ فِي تَالِيهَا
١١٣٨. وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ
١١٣٩. وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَفَاقًا ^(٣) يَنْجَلِي
١١٤٠. وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ

(١) هو مذهب ابن مالك في «شرح الكافية»، قال الشاطبي: «ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قلته: أن حذف الحرف إجحاف؛ لأنه من اختصار المختصر. قال ابن جني: «أخبرنا أبو علي قال: «قال أبو بكر: «حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل بفاعله». انظر: «شرح الكافية الشافية» ٣/ ١٢١٦، و«المقاصد الشافية» ٥/ ١٠٩.

(٢) في «الألفية»: «في نحو».

(٣) في (م): «ووفقًا».

عَطَفَتْ فافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
فِي النَّثْرِ نَادِرًا^(١) وَرُودُهُ اعْتِمِدُ
فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفُهُ اعْتِقِدُ /^(١١٤١)
مَخْفُوضِهِ^(٢) الضَّمِيرِ كَيْفَ نُقْلًا
ضَمِيرُ^(٣) خَفَضَ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ الضَّرُورَةَ
فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا^(٤)
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَبْسٌ وَ(أَمْ) كَذَا أَتَتْ
وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
مَعْمُولُهُ وَكَانَ مَعْنَى يَلْتَقِي
مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي

١١٤١. فَالْفَصْلُ جَا فَإِنْ عَلَى ذَا الْمُتَّصِلِ
١١٤٢. أَوْ فَاِصِلْ مَا وَبِلَا فَضْلٍ يَرِدُ
١١٤٣. فِيمَا حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ^(٢) وَوُجِدَ
١١٤٤. وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
١١٤٥. حَرْفًا أَوْ اسْمًا أَوْ يُرَى قَدْ فُصِّلَا
١١٤٦. وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا^(٥) إِذْ قَدْ أَتَى
١١٤٧. إِذْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وَأُثْبِتَا
١١٤٨. وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
١١٤٩. لَكِنْ بِقَلَّةٍ لَذَا مَا ذَكَرَتْ
١١٥٠. بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ
١١٥١. مَعَ عَامِلٍ آخَرَ قَبْلُ سَابِقِ

(١) إشارة إلى قولهم: «مررت برجل سواءٍ والعدم». انظر: «الكتاب» ٣١ / ٢، و«الأصول» ٢٨ / ٢.

(٢) انظر: «الكتاب» ٣١ / ٢.

(٣) في (م): «مخفوضة».

(٤) نائب فاعل «فصلا». اهـ حاشية الأصل.

(٥) وهو في ذلك تبع يونس والأخفش. انظر: «معاني القرآن» للأخفش ٢٤٣ / ١.

(٦) يشير في ذلك إلى قراءة حمزة: «تساءلون به والأرحام» [النساء: ١]، وقول الشاعر الذي

احتج به الأخفش:

بنا أبدًا لا غيرنا يُدرِكُ المنى وتُكشَفُ غَمَاءُ الخطوبِ الفواحِ

انظر: «البحر المحيط» ١٦٥ / ٣، و«معاني القرآن» للفراء ٢٥٢ / ١، و«شرح الكافية الشافية»

١٢٥٣ / ٣ و«شرح التسهيل» ٣٧٧ / ٣، و«المقاصد النحوية» ١٦٥٠ / ٤، و«شرح ابن

الناظم» ٣٨٧.

١١٥٢. وَحَذَفُ مَثْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَ
 ١١٥٣. وَحَذَفُ وَاوٍ وَحَذَفَا نَقْلًا يَصِحُّ
 ١١٥٤. وَاعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلٍ فِعْلًا
 ١١٥٥. فِي اسْمٍ وَلَا فِي عَاطِفٍ فِي الْأَجَلَى

البدل:

١١٥٦. التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا
 [٤١ب] ١١٥٧. مَقْصُودًا أَيْضًا وَعَنَى ذَا مَنْ تَلَا^(٢)
 ١١٥٨. مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ
 ١١٥٩. وَذَا الْأَخِيرُ قَوْلُ بَعْضٍ اشْتَمَلَ
 ١١٦٠. وَذَا لِإِلَّا ضَرَابٍ اعْزُإِنْ قَصْدًا صَحِبَ
 ١١٦١. إِلَى فَسَادٍ فَلِنِسْيَانٍ تُصَبُّ
 ١١٦٢. كَـ (زُرُّهُ خَالِدًا، وَقَبْلَهُ الْيَدَا
 ١١٦٣. وَاضْرِبْ بِسَيْفٍ مُغْمَدًا^(٣) مُجَرَّدًا
 ١١٦٤. وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا
 ١١٦٥. كَمُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ فَالْكُلُّ لَا
 ١١٦٦. أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَلَا
 ١١٦٧. فَاعْلَمَهُ جَاعِلًا لَهُ الْمِثَالَا

أَدَاةٍ عَطِفٍ بَدَلٌ وَإِنْ تَلَا
 وَاسِطَةً وَهُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا/
 عَلَيْهِ أَوْ كُلًّا مِنَ الْبَعْضِ الْبَدَلُ
 عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِـ (بَلْ)
 وَصَحَّ قَصْدُهُ وَأَمَّا إِنْ نُسِبَ
 وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلَبُ
 وَاسْلُبُهُ ثَوْبُهُ، وَجِئُ وَقْتًا غَدَا -
 وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مَدَى)
 تُبْدِلُ وَعَكْسُ مُطْلَقًا قَدْ حُظِلَا
 تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلَا
 مِمَّا بِهِ^(٤) افْتَتَحْتُ ذَا الْمَقَالَا
 كَـ (إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلَا)

(١) فِي (م): «يسهلا».

(٢) فِي (م): «وعنى هذا بلا» ولعل معناه أقرب.

(٣) فِي (م): «مغمدا».

(٤) وهو إبدال الظاهر من ضمير الحاضر وهو بينا لما أحاطه. اهـ حاشية الأصل.

١١٦٨. وَبَدَلَ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي
١١٦٩. مِنْ اسْمٍ شَرْطٍ وَمِثَالُ مَا وَلِي
١١٧٠. وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَ (مَنْ
١١٧١. وَجَاءَ فِيهِ الْإِشْتِمَالُ مِثْلُ: (مَنْ

النداء:/

١١٧٢. وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا)
١١٧٣. وَعُيِّنَتْ فِي (اللَّهِ) فِيمَا رُويَا
١١٧٤. وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَ (وَا) لِمَنْ نُدِبَ
١١٧٥. مِنْ أَلَمٍ وَخُصَّ (وَا) بِهِ تُصَبُّ
١١٧٦. وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا
١١٧٧. وَغَيْرُ لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ وَمَا
١١٧٨. وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ
١١٧٩. وَالثَّانِ لَا تَقْسُنَ لِأَنَّ قَابِلَهُ^(١)
١١٨٠. وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا
١١٨١. فِي غَيْرِ مَا بِاللَّامِ مَجْرُورًا بَدَا
١١٨٢. وَأَنُو انْضِمَامٍ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا
١١٨٣. وَكَالَّذِي قَدْ رَكَّبُوهُ عَدَدَا
١١٨٤. وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا
١١٨٥. كَمَا بِمَحْضَةٍ أَتَى مُضَافَا

١٣٩

وَجُوبَا الْهَمْزِ كَذَا فِي الْبَدَلِ
هَمْزَا كَ (مَنْ ذَا أَسْعِيدَ أَمْ عَلِي؟)
يَأْتِيكَ يُلِمُّ بِحِمَاكَ لَمْ يَهِنْ
يَصِلُ إِلَيْنَا يَشْتَعْنُ بِنَا يَعْنُ

١٣٩

وَهِيَ أَعَمُّ مَا بِهِ قَدْ نُودِيَا
وَ (أَيُّ، وَآ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)
تَفْجَعَا عَلَيْهِ أَوْ لِمَا صَحِبَ
أَوْ (يَا) وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ
نُكِّرَ أَوْ لِلْبُعْدِ جَاءَ مُفْهِمَا
جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَاغْلَمَا
قَلَّ وَإِنْ كَانَ الْجَوَازُ شَامِلَهُ
قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ
وَلَوْ بِتَعْرِيفٍ طَرَا إِذْ قُصِدَا
عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
كَ (سَيَبُوءُهُ، وَحَذَامٍ) وَرَدَا
وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا
وَلَوْ كَ (يَا حَسَنَ وَجْهِ) وَافَى
وَشَبَّهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا

(١) فِي (م): «يَأْتِيكَ».

(٢) فِي (م): «قَائِلُهُ».

كُلُّ مُضَافٍ اتِّصَافُهُ زُكْرٌ /
 نَحْوُ: (أَزِيدُ بَنٍ^(١) سَعِيدٍ لَا تَهْنُ)
 كَعَلِمٍ فِي ذَا الْمِثَالِ عُلَمَا
 وَيَلِي (الِابْنِ) عَلِمٌ قَدْ حُتِمَا
 مُرَجِّحًا نَضَبَ اسْمِ جِنْسٍ عُنَا
 مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا
 فِي كُلِّ مَا لَيْسَ^(٣) اسْمُ جِنْسٍ اتَّصَلَ
 إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحَكِي الْجَمَلِ
 عَنْ (يَا) وَكَوْنِ الْمِيمِ بِالتَّبْعِيضِ
 وَشَدَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

[٤٢ب] ١١٨٦. وَنَحْوُ: (زَيْدٍ) ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ
 ١١٨٧. بِ(ابْنِ) مُضَافًا وَبِهِ (الِابْنُ) قُرْنُ
 ١١٨٨. وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ^(٢) (الِابْنُ) عَلَمًا
 ١١٨٩. وَتَجِدِ الشَّرْطَ كَمَا تَقَدَّمَا
 ١١٩٠. وَاضْمُ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا
 ١١٩١. وَضَمَّ غَيْرَهُ إِذَا كَانَا هُنَا
 ١١٩٢. وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ)
 ١١٩٣. بِ(أَلْ) مُشَبَّهًا بِهِ كَمَا نَقَلَ
 ١١٩٤. وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ
 ١١٩٥. مِنْ (أَمْنَا) لَيْسَ بِذِي نُهْوِضِ

فصل في تابع المنادى:

إِنْ كَانَ غَيْرَ نَسَقٍ وَلَا بَدَلٍ
 أَلْزَمَهُ نَضَبًا كَ(أَزِيدُ ذَا الْحِيلِ)
 رَفْعًا عَلَى لَفْظِ مُنَادَى خِيَلَا
 كَمُسْتَقِيلٍ نَسَقًا وَبَدَلَا

١١٩٦. تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ)
 ١١٩٧. وَلَيْسَ فِيهِ عَنْهُمْ قَطْعٌ حَصَلُ
 ١١٩٨. وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ انْصِبْ وَاجْعَلَا
 ١١٩٩. مَرْفُوعَ مَدْعُوٍّ تُصِبْ وَأَشْكِلَا

(١) في النسخ الثلاث: «ابن».

(٢) في النسخ الثلاث: «يلي».

(٣) أما ما كان اسم جنس مشبهًا به، فلم يخص بالضرورة جمع (يا) و(أل) فيه كما نقله في «التسهيل». اهـ حاشية الأصل.

(٤) إشارة إلى قول أبي خراش:

إني إذا ما حَدَّثُ أَلَمَّا أقول: يا اللهم يا للهما

انظر: «الزاهر»: ٥١ / ١، و«اللمع» ١١٣، و«الإنصاف» ٢٧٩ / ١.

١٤١ هـ

فَقِيلَ: نَضْبَةُ اخْتِيَارًا مُطْلَقًا /
فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُشْتَقَى
يَغْلِبُ وَاجْعَلُ (أَلْ) هُنَا مَعْرِفَةٌ
تَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي مَعْرِفَةٍ
مَعَ فَقْدِ ذَا كَافِ الْخِطَابِ وَاطْرُدْ
وَوَصَفُ (أَيِّ) بِسَوَى هَذَا يَرُدُّ
فِي كَوْنِهَا تَلْزَمُ رَفْعًا مُرَدَّفَةً
إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ
ثَانٍ لِأَنَّهُ مُضَافٌ فَيَجِبُ
ثَانٍ وَضَمٌّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصَبُّ

١٢٠٠. وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبٌ (أَلْ) مَا نُسَقَا
١٢٠١. أَوْ إِنْ تُعَرِّفَ (أَلْ) وَحَيْثُ حَقَّقَا
١٢٠٢. وَأَيُّهَا مَضْحُوبٌ (أَلْ) بَعْدُ صِفَةٍ
١٢٠٣. تَعْرِيفَ جِنْسٍ ثُمَّ جَعَلْتَ الصِّفَةَ
١٢٠٤. وَ(أَيُّهَا، أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدَ
١٢٠٥. وَلَوْ بِلا نَعْتٍ بِ(أَلْ) فِي الْمُعْتَمَدِ
١٢٠٦. وَذُو إِشَارَةٍ كَ(أَيِّ) فِي الصِّفَةِ
١٢٠٧. لِ(أَلْ) كَ(يَا ذَا الصُّورَةِ الْمُسْتَظَرَفَةِ)
١٢٠٨. فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ) ^(٢) يَنْتَصِبُ
١٢٠٩. أَوْ تَابِعٌ لِاسْمٍ مُضَافٍ وَانْتِخِبَ

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

إِضَافَةُ التَّخْصِيصِ إِنْ يَا نُوْيَا
كَ(عَبْدُ، عَبْدِي، عَبْدًا، عَبْدِيَا)

١٢١٠. وَاجْعَلْ مُضَافًا صَحَّ إِنْ يُضَفُّ ^(٣) لِيَا
١٢١١. كَ(عَبْدُ) بِالضَّمِّ وَإِلَّا رُويَا

(١) وهو اختيار أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والجرمي. انظر: «شرح المرادي»
١٠٧٥ / ٢.

(٢) إشارة إلى قوله من الطويل:

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا ... وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ
الشاهد فيه: «يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ»؛ حيث كرر المنادى مضافًا، فإنه يجب نصب
الثاني، وفي الأول وجوه، والمقصود بالسعدين: سعد بن معاذ، وسعد بن عباد. انظر:
«حاشية ابن حمدون» ٢ / ٤١، و«المجالسة وجواهر العلم» ٤ / ٩٦، و«المستدرک علی
الصحيحين» ٣ / ٢٨٣، و«آكام المرجان» ١٩٠، و«هواتف الجنان» ٣٦، و«التمهيد»
١٠٥ / ٢٤.

(٣) في (م): «تضف».

لِقَصْدٍ تَخْفِيفٍ لِلْفِظِ اشْتَهَرَ
فِي (يَا ابْنَ أُمِّ) (يَا ابْنَ عَمِّ) لَا مَفْزُ
وَفِي اجْتِمَاعِ التَّاءِ وَالْيَا لَمْ يُحْضَرْ
وَاكْسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ الْيَا التَّاعِوَضُ /

١٢١٢ والْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَحَذَفُ الْيَا اسْتَمَرَّ
١٢١٣ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَذَا انْحَصَرَ
١٢١٤ وَفِي النَّدَا (أَبَتِ، أُمَّتِ) عَرَضَ
[٤٣ب] ١٢١٥ وَضُمَّكَ التَّاءُ فِيهِ نَقْلٌ انْتَهَضَ

أسماء لازمت النداء:

وَهِيَ كِنَايَةٌ عَلَى مَا اعْتُمِدَا
(لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كَذَا وَاطْرَدَا
مِنْ مُتَصَرِّفٍ عَلَى ثَلَاثِ
وَالْأَمْرِ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
حَتَّى رُئِيَ اطْرَادُهُ وَالْأَعْدَلُ
وَلَا تَقْسُ وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ (فُلُ)

١٢١٦ وَ(فُلُ) ^(١) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا
١٢١٧ وَ(مَلَأَمَّ، وَمَلَأَمَانِ) وَرَدَا
١٢١٨ فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُ (يَا خَبَاثِ)
١٢١٩ قَدْ تَمَّ فَلْيُقْسَنَّ كَ (يَا نَكَاثِ)
١٢٢٠ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعْلُ)
١٢٢١ قَصْرُكَ إِيَّاهُ عَلَى مَا يُنْقَلُ

الاستغاثة:

لِقَصْدِ تَنْصِيصٍ عَلَى مَا عَرَضَا
بِالْلامِ مَفْتُوحًا كَ (يَا لِلْمُرْتَضَى)

١٢٢٢ إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خَفِضَا
١٢٢٣ وَلَمْ يَجِئْ إِلَّا بِ (يَا) وَانْخَفَضَا

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(ظ): «قُل».

(٢) مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ، وَقَدْ نَسَبَهُ إِلَى سَبْيُوهِ. انْظُرْ: «شرح الأشموني» ٤٨ / ٣.

(٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ أَبِي النِّجَمِ:

تُثِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقَسْطَلِ إِذْ عَصَبَتْ بِالْعَطَنِ الْمُغْرَبَلِ
تُدَافِعُ الشَّيْبَ وَلَمْ يَقْتُلِ فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

انْظُرْ: «الكتاب» ٢٤٨ / ٢، و«المقتضب» ٢٣٨ / ٤، و«الأصول» ٣٤٩ / ١، و«شرح السيرافي»

١٢٢٤. وافتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يا)
١٢٢٥. أَوْ كَانَ مُضْمَرًا وَكَانَ غَيْرَ يَأ
١٢٢٦. وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلْفُ
١٢٢٧. وَمَعَهَا بِهَاءٍ سَكَتٍ^(١) قَدْ وَقَفَ

الندبة:

١٢٢٨. مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا
١٢٢٩. وَنَدَبُوا اسْمَ الْجِنْسِ نَادِرًا فَمَا
١٢٣٠. وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ
١٢٣١. إِنْ يَخْلُ عَنْ (أَلْ) وَهُوَ شَرْطٌ مُعْتَبَرُ
١٢٣٢. وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ
١٢٣٣. قَدْ تَعَقَّبُ النَّعْتِ وَهَذِهِ الْأَلِفُ
١٢٣٤. كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ
١٢٣٥. أَوْ مَعَ كَسْرِ وَالَّذِي بِهِ اكْتَمَلُ
١٢٣٦. وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا
١٢٣٧. وَالضَّمَّ لِلْوَاوِ تُصِيبُ تَجَانُسًا
١٢٣٨. وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ
١٢٣٩. وَضَلًّا ضَرُورَةً وَذَا لَا يَطَّرِدُ

١٤٣

وَمَعَ مَا لَهُ اسْتُغِيثَ قَفِيًا
وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنَا
وَعَنْهُمَا خُلُوهُ أَيْضًا عُرِفَ
وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفُ

تَنْدُبُ فِي الصَّحِيحِ إِلَّا الْعَلَمَا
نُكِرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا / [١٤٤]
شُهْرَةُ الْإِبْهَامِ فِيهِ لَا تَذُرُ
كَ (بَثْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَأَمِنْ حَفَرٍ)
بِكَثْرَةِ وَقِيلَ: فِي الَّذِي وَصِفَ
مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
وَقِيلَ: قَدْ يَبْقَى بِفَتْحٍ اتَّصَلَ
مِنْ صَلَهِ أَوْ غَيْرِهَا نَلَتْ الْأَمْلُ
فَصَيَّرَ الْكَسَرَ لِيَا مُلَابِسًا
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِهِمْ لَابِسًا
زِيَادَةَ الْمَدِّ وَرُبَّمَا يَرِدُ
وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ

(١) في (م): «بها سكوت».

(٢) إشارة إلى قولهم: «وا من حفر بثر زمزماه!». انظر: «المقاصد الشافية» ٢٣٨/٥، و«تمهيد القواعد» ٣٦٠٤/٧، و«شرح الرضي على الكافية» ٤٢٢/١، و«مع الهوامع» ٦٥/٢،

و«التصريح» ٢٤٧/٢.

بِأَنْ عَلَى وَجْهَيْنِ لَنْ يُرَدَّا
مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

١٢٤٠. وَقَائِلُ: (وَا عَبْدِيَا، وََا عَبْدَا)
١٢٤١. أَوْ أَنَّهُ فِي جَمْعِهِ مَا أَدَّى

الترخيم:

لِمَحْضٍ تَخْفِيفٍ وَذَا اطَّرَادَا
كَ(يَا سُعَا) فَيَمَنْ دَعَا سُعَادَا/
لَهُ الْبِنَاءُ فِي النَّدَاءِ عُلْمَا
أَنْتَ بِأَلْهَا وَالَّذِي قَدْ رُحِمَا
تَرْخِيمٌ مُسْتَعَاثٌ أَوْ مَا نُقِلَا
تَرْخِيمٌ مَا مِنْ هَذِهِ التَّاقِدِ خَلَا
وَلَوْ مُرَكَّبًا بِمَرْجٍ انْخَتَمَ
دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّ
حَيْثُ مَعَا زِيدَا وَلَا تُفَصِّلَا
إِنْ زِيدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكْمَلَا
وَإِوِ تَلِي ضَمًّا مُقَدَّرًا يَفِي
وَإِوِ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحٌ قُفِي
حَذْفُكَ حَرْفًا مَعَهُ إِذْ لَمْ يُقَلْ
تَرْخِيمٌ جُمْلَةً وَذَا عَمَرُو نَقَلْ

١٢٤٢. تَرْخِيمًا اخْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى
[٤٤ب] ١٢٤٣. يَأْتِي إِذَا الْإِسْمُ يُرَى مُنَادَى
١٢٤٤. وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا
١٢٤٥. وَلَوْ مُعَرَّفًا بِقَصْدٍ حَيْثُمَا
١٢٤٦. بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَاحْظِلَا
١٢٤٧. مَنْدُوبًا أَوْ خُصَّ النَّدَا وَحُظِلَا
١٢٤٨. إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمُ
١٢٤٩. ب(وَيْهِ) أَوْ بَعْدِ أَوْ كَيْفَ تَمَّ
١٢٥٠. وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا
١٢٥١. كَذَاكَ مَثَلُ صَحِيحٍ أَصْلًا
١٢٥٢. أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ^(١) فِي
١٢٥٣. ك(مُصْطَفُونَ) وَالْخِلَافُ جَاءَ فِي
١٢٥٤. وَالْعَجْزُ اخْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ
١٢٥٥. فِي غَيْرِ (يَا اثْنَا عَشَرَ) اسْمًا وَانْحَظْلْ

(١) قال ابن عقيل: «وأما (فرعون) ونحوه - وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة ك(غُرْنِيق) - ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجزمي: أنهما يعاملان معاملة (مسكين، ومنصور)، فتقول عندهما: «يَا فِرْعَو، وَيَا غُرْنَ»، ومذهب غيرهما من النحويين: عدم جواز ذلك، فتقول عندهم: «يَا فِرْعَوُ، وَيَا غُرْنِي». انظر: «شرح ابن عقيل» ٢٩١/٣، و«شرح الأشموني» ٧٣/٣.

١٢٥٦. وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفَ
 ١٢٥٧. وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ عَقِيبٌ مُنْحَذَفٌ
 ١٢٥٨. وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يُنَوَّ مَحْذُوفٌ كَمَا
 ١٢٥٩. فَابْنٍ وَصَحَّحَ وَأَعْلَى حَسَبًا
 ١٢٦٠. فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُودَ): (يَا
 ١٢٦١. فَلَمْ تُخَالَفْ مَا أَتَى إِذْ قُلْتَ: (يَا
 ١٢٦٢. وَالتَّزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَ (مُسْلِمَةً)
 ١٢٦٣. فَقَدْ النَّظِيرُ إِنْ تَكُنْ مُتَمِّمَةً
 ١٢٦٤. وَلَا ضِطْرَّارٍ رَحْمُوا دُونَ نِدَا
 ١٢٦٥. مِمَّا بَتَاءٍ أَوْ ثَلَاثَةً عَدَا

الاختصاص:

١٢٦٦. الْإِخْتِصَاصُ كِنْدَاءٍ دُونَ (يَا)
 ١٢٦٧. إِنْ لَمْ يَكُنْ (أَيًّا)، فَ-(أَيُّ) بُنِيَا
 ١٢٦٨. وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيُّ) تِلْوٍ (أَلْ)
 ١٢٦٩. وَقَدْ يَكُونُ عَلَمًا وَذَاكَ قُلٌّ^(٣)

التحذير والإغراء:

١٢٧٠. (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ!) وَنَحْوُهُ نَصَبٌ
 ١٢٧١. تَالِيَهُمَا إِذْ حُذِفَا وَقَدْ نَصَبٌ

١٤٥

وَلَمْ يَلِي مُدْغَمًا بَعْدَ أَلِفٍ
 فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلَ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ
 لَمْ يُحْذَفِ الَّذِي بِهِ قَدْ خُتِمَا/
 لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَّامًا
 ثَمُو (بَوَاوِ حَشَوَ لَفْظِ رُويَا
 ثَمُو)، وَ: (يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا
 وَنَحْوِ: (طِيلَسَانَ) مِمَّا لَزِمَهُ
 وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ (مُسْلِمَةً)
 عَلَى كِلَا وَجْهَيْهِ فِيمَا اعْتُمِدَا
 مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

وَأُلْزِمَ النَّصَبُ بِفِعْلِ نُويَا
 كَ (أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)
 وَبِإِضَافَةٍ مُعَرَّفًا حَصَلَ
 كَمِثْلِ: (نَحْنُ - الْعَرَبُ - أَسْخَى مَنْ بَدَلْ)

بِ (أَحْذَرِ) مُقَدَّرٌ مُضَافَيْنِ انْتَصَبَ
 مُحْذَرٌ بِمَا اسْتِتَارَهُ وَجَبَ/

[٤٥] ب

(١) وهذه تسمى: لغة من ينتظر.

(٢) وهذه تسمى: لغة من لا ينتظر.

(٣) في (م): «وذا أقل».

١٢٧٢. وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ (إِيَا) انْسُبْ وَمَا
 ١٢٧٣. وَدُونَهُ (بَاعِدْ) مُقَدَّرٌ وَمَا
 ١٢٧٤. إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ
 ١٢٧٥. وَتَرْكُهُ فِي عَدَمِ الْإِظْهَارِ
 ١٢٧٦. وَشَذَّ (إِيَايَ) ^(١)، وَ (إِيَاهُ) ^(٢) أَشَدُّ
 ١٢٧٧. فَنَحْوُ ذَا الْقِيَاسِ فِيهِ مُنْتَبَذٌ
 ١٢٧٨. وَكَمْحَذَّرٌ بِلَا (إِيَا) اجْعَلَا
 ١٢٧٩. وَشَبَّهَهُ أَيْضًا وَكَهَوَ جُعِلَا

أسماء الأفعال والأصوات:

١٢٨٠. مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كـ (شَتَّانَ، وَصَهُ)
 ١٢٨١. فِيهِ الْعَوَامِلُ تَجِي مُؤَثَّرَةٌ ^(٣)
 ١٢٨٢. وَمَا بِمَعْنَى (افْعَلْ) كـ (آمِينَ) كَثُرَ
 ١٢٨٣. بَيَانُهُ قَبْلُ ^(٤) فَلَا تَرْكٌ يَضُرُّ
- وَلَمْ يَكُنْ بِفَضْلَةٍ وَلَمْ نَرَهُ
 هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا (أَوْهَ، وَمَهُ)
 بَلْ قِيسَ فِي بَابِ (نَزَالِ) وَيَمُرُّ
 وَغَيْرُهُ كـ (وَيْ، وَهَيْهَاتَ) نَزَرُ

(١) إشارة إلى قولهم: «إِيَايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ». انظر: «الكتاب» ١ / ٢٧٤، و«شرح المفصل» ١ / ٣٨٩.

(٢) إشارة إلى قولهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَاهُ وَإِيَا الشَّوَابَّ». انظر: «الكتاب» ١ / ٢٧٩، و«الأصول» ٢ / ٢٥١.

(٣) وهذا سبب بنائها كما ذكر ابن مالك في أول المعرب والمبني.

(٤) قال في باب: (أَسْمَاءُ لَا زَمَتِ النِّدَاءُ):

فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزَنْ (يَا خَبَاثِ)
 قَدْ تَمَّ فَلْيُقْسِنْ كـ (يَا نَكَاثِ)
 مِنْ مُتَصَرِّفٍ عَلَى ثَلَاثِ
 وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

انظر: البيت ١٢١٨ وما بعده.

١٤٧

وَأَجْعَلْ قِيَاسَ نَحْوِ ذَا مَثْرُوكَا
وَهَكَذَا (ذُونُكَ) مَعَ (الْيُكَا) [١٤٦]
تَلَوُّهُمَا وَاسْمَيْنِ لِلْفِعْلَيْنِ
وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مُضَدَّيْنِ
لَهَا وَعَنْهُمَا فِي (اسْتَجَبَ) (آمِنَ) قُلْ
لَهَا وَأَخْرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ
مِنْهَا وَذَا فِي بَعْضِهَا مُعَيَّنُ
مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
أَوْ خُوطِبَ الطِّفْلُ بِهِ إِذْ يَجْهَلُ
مِنْ^(١) مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
لِوَقْعِ سَيْفٍ فِي ضَرْبَةِ الْعَرَبِ
وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

١٢٨٤. وَالْفِعْلُ مِنْ أَشْمَائِهِ (عَلَيْكَ)
١٢٨٥. وَسَتَرُ فَاعِلٍ لَهُ مَسْلُوكَا
١٢٨٦. كَذَا (رُؤَيْدَ، بَلَهَ) نَاصِبَيْنِ
١٢٨٧. غَيْرَ مُنَوَّنَيْنِ مَبْنِيَّيْنِ
١٢٨٨. وَمَا لِمَا تَتَوَبُّ^(٢) عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ
١٢٨٩. وَسَتَرُ مُضْمَرِ ارْتِفَاعٍ قَدْ حَصَلَ
١٢٩٠. وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ
١٢٩١. وَجَازَ فِي بَعْضٍ عَلَى مَا بَيَّنُّوا
١٢٩٢. وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ
١٢٩٣. وَهُوَ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهِ قَدْ جَعَلُوا
١٢٩٤. كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ (قَبْ)
١٢٩٥. وَ (غَاقٍ) فِي صَوْتِ غُرَابٍ قَدْ ذَنَعَبَ^(٣)

نونا التوكيد:

أَصْلَانِ فِي الرَّاجِحِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
كُنُونِي (أَذْهَبَنَّ، وَأَقْصِدْنَهُمَا)

١٢٩٦. لِلْفِعْلِ تَوْكِيدُ بُنُونَيْنِ هُمَا
١٢٩٧. وَلَمْ يُقَسَّنْ فِي الْإِسْمِ تَوْكِيدُهُمَا

(١) الواو ساقطة من (م).

(٢) في (م): «ينوب».

(٣) في (م): «عن».

(٤) انظر: «المحكم» ١٤٣/٦.

(٥) انظر: «المذكر والمؤنث» ١٨٦/١.

(٦) وهو مذهب أهل البصرة. انظر: «الكتاب» ٥٢٤/٣، و«الجنى الداني» ١٤١، و«مغني اللبيب»

١٢٩٨. يُؤَكِّدَانِ (أَفْعَلْ، وَيَفْعَلْ) آتِيَا
 [٤٦ب] ١٢٩٩. أَوْ لَتَمَنَّ أَوْ لِفَهْمٍ جَائِيَا
 ١٣٠٠. أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا
 ١٣٠١. وَوَاجِبَا ذَا فِي^(١) الْأَخِيرِ نُقْلَا
 ١٣٠٢. وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
 ١٣٠٣. وَمَا عَدَا ذَا لِلضَّرُورَةِ اعْتَزَى
 ١٣٠٤. وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
 ١٣٠٥. فِي (تَضْرِبَنَّ، وَتَضْرِبُنَّ) فَالْبَا بِمَا
 ١٣٠٦. وَالْمُضْمَرِ اخْذِفْنَهُ إِلَّا الْأَلِفَ
 ١٣٠٧. أَوْ يَا وَإِنْ صَحَّ ثُبُوتُهُ عُرِفَ
 ١٣٠٨. فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا
 ١٣٠٩. لِلْأَصْلِ فِيهِ^(٢) أَلْفَا رَدُّوَا يَا
 ١٣١٠. وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
 ١٣١١. وَآوَا^(٣) وَلَا يَاءَ وَلَكِنْ جَاءَ فِي
 ١٣١٢. نَحْوُ: (أَخْشَيْنِ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ وَ(يَا
 ١٣١٣. وَنَحْوُ: (يَا قَوْمَ أَتَرْضَوْنَ؟ وَيَا
 ١٣١٤. وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ [٤٧أ]
- ذَا طَلَبٍ إِنْ أَمَرًا أَوْ نَاهِيَا
 ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (أَمَّا) تَالِيَا/
 عَنْ لَامِهِ بِفَاصِلٍ مَا فُصِّلَا
 وَقَلَّ بَعْدَ (مَا، وَلَمْ) وَبَعْدَ (لَا)
 وَبَعْدَ (إِمَّا) كَثْرَةً قَدْ أُخْرِزَا
 وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كَ (ابْرُزَا)
 جَانَسَ ذَلِكَ الضَّمِيرَ مِثْلَ مَا
 جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عَلِمَا
 وَسَابِقُ الْمَحْذُوفِ إِنْ وَآوَا حُذِفَ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
 وَالْوَاوِ يَاءٌ بِوُجُوبِ رُعِيَا
 وَالْوَاوِ يَاءٌ كَ (اسْعَيْنِ سَعِيَا)
 مَا قَبْلَهُ فَتَحْ لَذَا لَمْ تَحْذِفِ
 وَآوِ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
 هِنْدُ أَتَرْضَيْنِ مَا قَدْ رُضِيَا؟
 قَوْمَ اخْشَوْنَ) وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا
 حَرْفًا أَوْ اسْمًا فِي الصَّحِيحِ وَاخْتَلَفَ/

(١) فِي (م): «وَوَاجِبًا وَفِي».

(٢) ضَمِير «فِيهِ» لِلْأَصْلِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ«رَدُّوَا»، وَجُمْلَةُ «رَدُّوَا» حَالٌ مِنْ «الْأَصْلِ»، وَالْيَاءُ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، وَ«أَلْفَا» الثَّانِي، «وَالْوَاوِ يَاءٌ» عَطْفٌ عَلَيْهِمَا. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ قَلْبُ الْأَلِفِ يَاءَ رُعِيًا لِلْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ دَائِمًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا جَرَدَ مِنَ النُّونِ وَكَانَ يَائِيًا رَدُّوَا يَاءَهُ أَلْفًا، أَوْ وَآوِيًا رَدُّوَا وَآوَهُ يَاءً، وَالْيَاءُ أَلْفًا. اهـ حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

(٣) فِي (م): «وَاوَا».

١٣١٥. إِنْ تَأْتِ فِي كَسْرٍ وَتَسْكِينٍ عُرِفَ
 ١٣١٦. وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا
 ١٣١٧. وَفِي خَفِيفَةٍ خِلَافٌ قَدْ بَدَا
 ١٣١٨. وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ
 ١٣١٩. وَقِيلَ بِالْهَمْزِ وَفَتْحٍ تَتَّصِفُ
 ١٣٢٠. وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا
 ١٣٢١. فَوَاوُ أَوْ يَا أَوْ مَعَ النُّونِ هُمَا
 ١٣٢٢. وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَا
 ١٣٢٣. فَمِنْ هُنَا الْإِبْدَالُ حَتْمًا قَدْ وَفَى

ما لا ينصرف:

١٣٢٤. الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا
 ١٣٢٥. وَشَبَّهِ الْفِعْلِ ^(١) فَهَذَا بَيَّنَّا
 ١٣٢٦. فَالْفُ التَّأْنِيثُ مُطْلَقًا مَنَعَ
 ١٣٢٧. تَأْنِيثُهُ لَزُومُهُ فَلَمْ يَدَعْ
 ١٣٢٨. وَزَائِدًا ^(٢) (فَعْلَان) فِي وَصْفِ سَلَمٍ
 ١٣٢٩. مُؤَنَّثًا فَهُوَ سَلَامَةٌ لَزِمَ
 ١٣٣٠. وَوَصِفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا)
 ١٣٣١. نَحْوُ: (أَفِيضِل) إِذَا مَا نُقِلَا

١٤٩
 لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ
 بِالنُّونِ، وَالتَّشْدِيدُ فِيهَا أَطْرَدَا
 فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أَشْنَدَا
 وَلَوْ تَلَّى عِنْدَ مُجِيزِ الْأَلِفِ
 وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَتْ
 فِي الْوَصْلِ حَذَفُهَا قَدْ عَلِمَا
 مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عِدْمَا
 لِشَبِّهِ التَّنْوِينِ تُلْفَى مُنْصِفَا
 وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي (قَفَن): (قَفَا)

فِي الْإِسْمِ نَفْيَ شَبِّهِ لِدِي بِنَا
 مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمَكْنَا
 مِنْ صَرْفِ الْإِسْمِ وَحَذَفُ إِذْ فِيهِ مَعَ
 صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ
 مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثٍ وَلَوْ بَأَنْ عَدِمَ/ [٤٧ب]
 مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ خُتِمَ
 بَلْ كُلُّ مَا فِي الْفِعْلِ وَزْنًا أَصْلًا
 مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَاكَ (أَشْهَلَا)

(١) إِذَا شَابَهُ الْإِسْمُ الْحَرْفَ شَبَّهَا قَوِيًّا بُنِيَ الْإِسْمُ، وَإِذَا شَابَهُ الْفِعْلَ - كَمَا يُوَضِّحُ فِي هَذَا الْبَابِ

- فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ.

(٢) فِي (م): «زَائِدًا» بِالتَّنْوِينِ.

- لَشَرَطِهِمْ فِي الصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ ١٣٣٢ وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ
 ١٣٣٣ فَلَا تُلَاحِظْ صِفَةً فَرْعِيَّةَ
 ١٣٣٤ وَ(الْأَذْهَمُ) الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعَ
 ١٣٣٥ وَ(الْأَسْوَدُ) الْحَيَّةُ لَمَّا أَنَّ سُمِعَ
 ١٣٣٦ وَ(أَخِيلٌ، وَأَجْدَلٌ، وَأَفْعَى)
 ١٣٣٧ مَعَ لَمَحِهِ مُجَوِّزًا أَنَّ يُرْعَى
 ١٣٣٨ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَضْفٍ مُعْتَبَرٍ
 ١٣٣٩ فَالْعَدْلُ تَحْقِيقًا مَعَ الْوَضْفِ ظَهَرَ
 ١٣٤٠ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ) كَهُمَا
 ١٣٤١ قِيَاسًا أَوْ سَمْعًا أَتَى مِثْلَهُمَا
 ١٣٤٢ وَكُنْ لَجَمْعٍ مُشَبِّهِ (مَفَاعِلًا)
 ١٣٤٣ [١٤٨] وَلَوْ بِلا مِيمٍ يَكُونُ حَاصِلًا
 ١٣٤٤ وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَ(الْجَوَارِي)
 ١٣٤٥ وَلَفْظُهُ لَا الْحُكْمُ فِي الْمُخْتَارِ
- لَشَرَطِهِمْ فِي الصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ
 كَ(أَرْبَع) وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ
 وَضْفًا يُعَدُّ صَرْفُهُ فِي الْمُمْتَنِعِ
 فِي الْأَصْلِ وَضْفًا أَنْصِرَافُهُ مَنْعٌ
 لِنَفْيِ أَنْ تُجْعَلَ وَضْفًا وَضْعًا
 مَصْرُوفَةً وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنْعَا
 وَفِيهِ فِي الْأَعْدَادِ خُلْفٌ اشْتَهَرَ
 فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَأُخْرَى)
 بِالْخُلْفِ مِنْ خَمْسٍ لِعَشْرٍ انْتَمَى
 مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
 وَزْنًا عَنِ الْآحَادِ جَاءَ مَائِلًا
 أَوْ (الْمَفَاعِيلِ) بِمَنْعِ كَافِلَا/
 اجْعَلُهُ نَضْبًا كَالصَّحِيحِ جَارِي
 رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَ(سَارِي)

(١) قال العلامة المرادي: «أما المعدول في العدد في (مَفْعَلٍ أَوْ فُعَالٍ) فالمانع له عند سيبويه والجمهور: العدل والوصف، أما العدل فعن أسماء العدد، فـ(أُحَادٍ، وَمَوْحَدٍ) معدولان عن (واحد واحد) و(مَثْنَى، وَثَنَاءٍ) معدولان عن (اثنين اثنين)، وكذا سائرهما، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتًا نحو: ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١]، وإما حالًا نحو: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]، وإما خبرًا نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى»، ولا تدخلها (أَل)، قال في «الارتشاف»: وإضافتها قليلة، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها، فصار فيها عدلان». انظر: «شرح المرادي» ١١٩٥/٣.

وَلِ (سَراوِيل) بِهَذَا الْجَمْعِ ١٣٤٦
تَقْدِيرًا اذْ فِيهِ بِدُونِ دَفْعِ ١٣٤٧
وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحَقِّ ١٣٤٨
مَعَ عِلْمِيَّةٍ لِشَخْصٍ تَلْتَحِقُ ١٣٤٩
وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا ١٣٥٠
غَيْرَ إِضَافِيٍّ بِأَنْ تَرَكَّبَا ١٣٥١
كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي (فَعْلَانَا) ١٣٥٢
وَلَوْ هُمَا فِي غَيْرِهِ وَزَانَا ١٣٥٣
كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا ١٣٥٤
وَوَزْنٍ أَوْ تَأْنِيثٍ مَعْنَى حَقَّقَا ١٣٥٥
فَوْقَ ثَلَاثٍ أَوْ كَ (جَوْرَ، أَوْ سَقَرَ) ١٣٥٦
مُحَرَّكَ الْأَوْسَطِ تَحْرِيكًا ظَهَرُ ١٣٥٧
وَجْهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقُ ١٣٥٨
وَكَوْنٍ تَحْرِيكٍ لِثَانِيهِ اتَّفَقُ ١٣٥٩
وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ ١٣٦٠
مُحَرَّكَ مُنْصَرِفٌ حَثْمًا وَمَعَ ١٣٦١
كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا ١٣٦٢
أَوْ تَا أَوْ الْمَبْنِي لِمَا قَدْ جُهِلَا ١٣٦٣

١٥١

إِلْحَاقُ أَنْ لَمْ يَتَصَفَّ بِجَمْعٍ ١٥١
شَبْهٌ اقْتَضَى غُيُوبَ الْمَنْعِ
بِهِ كَمَا لَوْ (بِسَراوِيل) نَطَقُ
بِهِ فَالْأَنْصَرَفُ مَنَعُهُ يَحَقُّ
إِنْ كَانَ فِي تَرْكِيبِهِ قَدْ أُعْرِبَا
تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيكَرَبَا)
بِحَرَكَاتِ الْفَاءِ كَيْفَ كَانَا
كَ (عُظْفَانِ) وَكَ (أَضْبَهَانَا)
عَنْ قَيْدِ عُجْمَةٍ وَنَقْلٍ سَبَقَا
وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
فِي عُجْمَةٍ أَوْ كَوْنُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ
أَوْ (زَيْدٍ) اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ
وَكَوْنِ حَرْفٍ رَابِعٍ بِهِ التَّحَقُّ [٤٨ ب]
وَعُجْمَةٌ ' ' كَ (هِنْدَ) وَالْمَنْعُ أَحَقُّ
نُقْصَانِهِ عَنْ أَرْبَعٍ وَلَوْ وَقَعَ
زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ
كَالْمَاضِ مَبْدُوءًا بِهَمْزٍ وَصِلًا
أَوْ غَالِبٍ كَ (أَحْمَدٍ، وَيَعْلَى)

(١) أما إن جعل جمعًا تقديرًا فليس ملحقًا للشبه، بل ممنوع للجمعية التقديرية بناء على التعمم

في الجمعية. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «وعجمة».

(٣) أي: للوصل؛ أي: همزة وصل.

- ١٣٦٤ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ
 ١٣٦٥ أَوْ أَنَّهَا مَعَ شَرْطِ قَصْرِ قَدْ عُرِفَ
 ١٣٦٦ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عَدَلَا
 ١٣٦٧ فِي عِلْمٍ حُكْمًا وَقُلْ مُمَثَّلًا
 ١٣٦٨ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا^(١) (سَحَرُ)
 ١٣٦٩ خُلِفَ فَقِيلَ^(٢) : عَلَمٌ وَذَا اسْتَقَرَّ
 ١٣٧٠ وَابْنُ عَلِيٍّ الْكَسْرُ (فَعَالٍ) عَلَمًا
 ١٣٧١ بِرَاءٍ أَوْ بغيرِهَا إِنْ أَفْهَمَا
 ١٣٧٢ عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفْنِ مَا نُكِّرَا
 ١٣٧٣ [١٤٩] مَعْرِفَتَيْنِ إِنْ تَرَى الْمُنْكَرَا
 ١٣٧٤ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي
 ١٣٧٥ نَحْوُ (أَعْيَمَى، وَيُعَيْلَى) فَهُوَ فِي
 ١٣٧٦ وَلَا ضِطْرَارَ وَتَنَاسُبِ صُرِفَ
 ١٣٧٧ تُقْصَرُ أَوْ (أَفْعَلٌ مِنْ) كَيْفَ وَصِفَ
- زِيدَتْ بِتَكْثِيرِ حُرُوفٍ تَتَّصِفُ
 زِيدَتْ لِلْأَلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
 تَقْدِيرًا أَوْ مُحَقِّقًا وَذَا اجْعَلَا
 كَ (فُعَلٍ) التَّوَكُّيدِ أَوْ كَ (ثُعَلَا)
 فَالْعَدْلُ عَنْ ذِي (أَلٍ) وَفِي التَّعْرِيفِ مَرُّ
 إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ
 فِي لُغَةِ الْحِجَازِ كَيْفَ خُتِمَا
 مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)
 وَلَوْ كَ (سَكْرَانٍ)^(٣) وَنَحْوِ: (أَحْمَرَا)
 مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا/
 رَفَعَ وَفِي جَرٍّ بِتَنْوِينٍ يَفِي
 إِعْرَابِهِ نَهَجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي
 ذُو الْمَنْعِ لَكِنْ قِيلَ^(٤) : إِنْ ذَا الْأَلِفُ
 ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

إعراب الفعل:

- ١٣٧٨ اَرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ اتِّصَالِ النُّونِ إِذْ تُؤَكَّدُ

(١) في (م): «مانعًا».

(٢) في (م): «وقيل».

(٣) على مذهب الأخفش، وهو المرجح، ونقل عنه المنع في باب أحمر وفاقًا لسيبويه. اهـ حاشية الأصل.

(٤) أي: قيل: إن ما فيه ألف التانيث المقصورة و«أفعل من» لا يجوز صرفه للضرورة؛ إذ يزيد الأول قدر ما ينقص، و«من» في الثاني تمنع التنوين، فحكاية الإجماع على جواز صرف الممنوع للضرورة مطلقًا تسامح بناء على ضعف هذا الخلاف. اهـ حاشية الأصل.

١٣٧٩. أَوْ تُفْهِمُ الْإِنَاثَ حَيْثُ جَرَّدُوا
 ١٣٨٠. وَبِـ (لَنْ) أَنْصِبُهُ وَ (كَيْ) كَذَا بِـ (أَنْ)
 ١٣٨١. فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَالصَّحِيحُ نَصَبُ (أَنْ)
 ١٣٨٢. فَانْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ
 ١٣٨٣. مُجْرَى الَّتِي مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ وَاعْتَمَدَ
 ١٣٨٤. وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى
 ١٣٨٥. حَمَلًا عَلَى (أَنْ) فِي سَمَاعٍ قَبْلًا
 ١٣٨٦. وَنَصَبُوا بِـ (إِذَنْ) الْمُسْتَقْبَلًا
 ١٣٨٧. بِدُونِ عَاطِفٍ عَلَيْهَا دَخَلًا
 ١٣٨٨. أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبَ وَارْفَعَا
 ١٣٨٩. يَسْبِقُهُ مَا لَيْسَ يَحْوِي مَوْضِعًا
 ١٣٩٠. وَيَبَيِّنَ (لَا) وَلَا مِ جَرِّ التُّزْمِ
 ١٣٩١. وَلَوْ عَقِيبَ نَفْيٍ كَوْنٍ مَا أُتِمَّ
 ١٣٩٢. (لَا) فَـ (أَنْ) اَعْمَلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا
 ١٣٩٣. بِـ (مَا، وَلَمْ) فَبَعْدَ (لَمْ) لَنْ يَظْهَرَا
 ١٣٩٤. كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي
 ١٣٩٥. (إِلَّا) أَوْ اللَّامُ فَحَيْثُمَا يَفِي
 ١٣٩٦. وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ)
 ١٣٩٧. بَعْضٍ كـ (إِلَّا) فَاسْتِتَارَ (أَنْ) إِذَنْ

١٥٣
 مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كـ (تَسْعِدُ)
 الْمُصْدَرِيَّةُ أَنْصِبْنَاهُ حَيْثُ عَنْ
 لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ
 إِجْرَاءُهَا مِنْ بَعْدِ خَوْفِ الْمُعْتَقَدِ
 تَخْفِيفُهَا مِنْ (أَنْ) فَهُوَ مُطَرِّدٌ
 (مَا) الْمُصْدَرِيَّةُ كَمَا قَدْ أَعْمَلَا
 (مَا) أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
 حَتْمًا عَلَى الْفَصِيحِ حَيْثُ اسْتُعْمِلَا
 إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ قَبْلُ مُوَصَّلًا / [ب: ٩]
 عَلَى الصَّحِيحِ بِـ (إِذَنْ) مُضَارِعًا
 إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
 لِدَفْعِ مِثْلَيْنِ التَّقَاهُمَا لَزِمَ
 إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً فَإِنْ عُدِمَ
 لَا بَعْدَ كَوْنٍ نَاقِصٍ مَاضٍ يُرَى
 وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْمًا أَضْمِرَا
 مَعْطُوفُهَا الْغَايَةُ أَوْ أَنْ يَقْتَفِي
 مَوْضِعَهَا (حَتَّى أَوْ إِلَّا) - (أَنْ) خَفِيَ
 إِنْ تَكُ (حَتَّى) كـ (إِلَى، أَوْ كَيْ) وَعَنْ
 حَتْمًا كـ (جُدَّ حَتَّى تَسْرَ ذَا حَزْنٍ)

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي «الألفية»: «بعد».

(٢) في (م): «تظهر».

(٣) في (م): «أو بعد».

١٣٩٨. وَتَلَوْ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا
 ١٣٩٩. لَمْ يَكُ عُمْدَةً لِمَا قَدْ وَصِلَا
 ١٤٠٠. وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبِ
 ١٤٠١. بِ(إِنَّمَا) وَالنَّفْيِ كَانَ وَالطَّلَبِ
 [١٥٠] ١٤٠٢. وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ يُفِيدُ مَفْهُومَ (مَعَ)
 ١٤٠٣. وَدُونَ سِتْرِ اسْمٍ بِهِ الْفِعْلُ ارْتَفَعَ
 ١٤٠٤. وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمَدَ
 ١٤٠٥. وَقِيلَ: بِالشَّرْطِ وَرَجَّحَ ذَا تَجَدُّ
 ١٤٠٦. وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ
 ١٤٠٧. بَقَاءَ مَعْنَى وَالْكَسَائِي^(٢) لَمْ يَضَعُ^(٣)
 ١٤٠٨. وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا
 ١٤٠٩. فَاءَ سِوَى رَفْعٍ كَمَا مَرَّ فَلَا
 ١٤١٠. وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ
 ١٤١١. كَمَا لِذِي^(٤) التَّعْلِيلِ أَيْضًا يَنْتَصِبُ
 ١٤١٢. وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ
 ١٤١٣. بِ(ثُمَّ، أَوْ أَوْ) فَبِلَا خُلْفٍ عُرِفَ
 ١٤١٤. وَشَدَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصَبٌ فِي سِوَى
- بِهِ مُسَبِّبًا عَنِ الَّذِي تَلَا
 بِهِ ارْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا
 أَوْ فِعْلٍ شَرْطٍ أَوْ جَزَا أَوْ مَا اضْطَحَبَ
 مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسِتْرُهُ حَتْمٌ وَجَبَ
 دُونَ اشْتِرَاكِ بَيْنَ فِعْلَيْهَا يَقَعُ/
 كَ (لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعُ)
 بِطَلَبِ ضَمْنٍ شَرْطًا قَدْ فُقِدَ
 إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ
 (إِنْ لَا) وَبَعْدَ الْأَمْرِ إِنْ تَفَعَّلَهُ مَعَ
 (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ
 يَجُوزُ فِي جَوَابِهِ الَّذِي تَلَا
 تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلَا
 وَحِينَ تَشْبِيهِ إِلَى نَفْيٍ نُسِبَ
 كَنْصَبٍ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ
 مَضَدُّهُ بِوَاوٍ أَوْ فَا أَوْ أَلِفٍ
 تَنْصِبُهُ^(٥) (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٍ
 مَا مَرَّ لَا رَفْعٌ وَقِيلَ: بَلْ سَوَا

(١) في (م): «نصب».

(٢) انظر: «شرح التسهيل» ٤/ ٤٣، و«شرح المرادي» ٣/ ١٢٥٧.

(٣) أي: لم يشترط صحة وضع (إن) قبل (لا). اهـ حاشية الأصل.

(٤) في (م): «لدى».

(٥) في (م): «نصبه».

(٦) هكذا الشطر في «الألفية»، وفي (م): «تنصبه أو ثانيًا»، وفي الأصل و(ظ): «تنصبه أو...».

١٤١٥. فَشَذَّ مُطْلَقًا سِوَى الَّذِي حَوَى

عوامل الجزم:

١٥٥

مَا مَرَّ فَاَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

١٤١٦. بِـ (لا) وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا

١٤١٧. بِكَثْرَةٍ مَعَ كَوْنِ جَزْمٍ تَمَّا

١٤١٨. وَاجْزَمَ بِـ (إِنْ، وَمَنْ^(٢)، وَمَا، وَمَهُمَا)

١٤١٩. وَلَمْ تَجِئْ ظَرْفًا، كـ (مَنْ) كَذَا (مَا):

١٤٢٠. وَحَيْثُمَا، أَنْي (وَحَرْفٌ إِذَا)

١٤٢١. وَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ مَعْنَى تُنْمَى

١٤٢٢. فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَانِ: شَرْطٌ^(٥) قُدَّما

١٤٢٣. أَمَّا الْجَزَا فَالْأَصْلُ^(٥) وَالْمُقَدَّمَا

١٤٢٤. وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ

١٤٢٥. وَفِي مَحَلِّ الْجَزْمِ الْأَوَّلَيْنِ

١٤٢٦. وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنُ

١٤٢٧. فِي فِعْلٍ شَرْطٍ بِأَدَاتِهِ اقْتَرَنَ

وَحَذَفُ لَامٍ بَعْدَ قَوْلٍ يُنْمَى /
فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِـ (لَمْ، وَلَمَّا)
وَفِي الْأَصَحِّ أَضْلُ (مَهُمَا): (مَامَا)
(أَيُّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيَّنَ، إِذَا -
أَوْ هِيَ فِي سِلْكِ الظُّرُوفِ نَظْمًا
كـ (إِنْ) وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا
وَكَوْنُهُ فِعْلًا يُرَى مُحْتَمًا
يَتْلُو الْجَزَاءُ^(٦) وَجَوَابًا وَسِمَا
جَاءَ وَلَفْظًا تُلْفِ جَزْمَ ذَيْنِ
تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
حَسَنُهُ انْعِدَامُ تَأْثِيرِ إِذْنِ
وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

(١) أجاز هذا الكسائي، فقد أجاز حذف اللام بعد الأمر بالقول؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ

الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]. انظر: «البحر المحيط» ٦/ ٤٣٧، و«الجنى الداني»

١١٣، و«مغني اللبيب» ٢٩٨.

(٢) «ومن» ساقطة من جميع النسخ، وبسقوطها ينكسر البيت، والتتمة من «الألفية».

(٣) في (م): «مأما».

(٤) في الأصل و(ظ): «شرطًا»، وبالرفع في (م) و«الألفية».

(٥) أي: فكونه فعلًا الأصل لا وجوبًا. اهـ حاشية الأصل.

(٦) «الجزا» فاعل، «يتلو» مفعوله المقدم. اهـ حاشية الأصل.

١٤٢٨. واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ
 ١٤٢٩. أَوْ سِينِ أَوْ (مَا^(٣))، أَوْ بِلَنْ) إِذْ لَوْ جُعِلَ
 ١٤٣٠. وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ (إِذَا) الْمُفَاجَأَةُ
 [١٥١] ١٤٣١. وَطَلَّبَا وَسَبَقَ إِنَّ دَارِيَّةَ
 ١٤٣٢. وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ
 ١٤٣٣. وَالرَّفْعُ وَالْجَزْمُ فَذَا حَيْثُ قُرِنَ
 ١٤٣٤. وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرًا فَا
 ١٤٣٥. لِمَنْعِنَا اسْتِثْنَاءَ مَعْطُوفٍ بِفَا
 ١٤٣٦. وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ
 ١٤٣٧. لَا بَعْدَ غَيْرِهَا وَفِي نَثْرِ الْكَلِمِ
 ١٤٣٨. وَاحْذَفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمِ
 ١٤٣٩. أَوْ جَمْعُ شَرْطَيْنِ بِدُونِ الْعَطْفِ ثُمَّ
 ١٤٤٠. وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرِ
 ١٤٤١. شَرْطٌ وَلَكِنْ إِنْ أَرَدْتَ مَا اشْتَهَرَ
 ١٤٤٢. وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ
 ١٤٤٣. مَعَ كَوْنِهِ مُخَالِفًا لِلْمُعْظَمِ
- ذَا^(١) طَلَبٍ أَوْ اسْمٍ^(٢) أَوْ بِقَدْ وَصِلَ
 شَرْطًا لـ (إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِ
 فِي مُوجِبٍ إِنْ كُنْتَ بِاسْمٍ بِادِئَةٍ
 كـ (إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةً) /
 بِوَاوٍ أَوْ فَا نَصْبُهُ بـ (أَنْ) يَعِزُّ
 بِفَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِثَلَاثِ قِمَرٍ
 أَوْ وَاوٍ إِثْرَ الشَّرْطِ وَالرَّفْعُ انْتَفَى
 أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِفَا
 وَبَعْدَ (إِنْ) حَذْفُهُمَا شِعْرًا نُظِمَ
 وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهُمْ
 لَمْ يَثْلُوْا ذَا خَبَرٍ قَبْلُ انْتِظَمَ
 جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ
 فَقَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٤) حَتْمًا يُعْتَبَرُ
 فَالشَّرْطُ رَجَّحَ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ
 فِيمَا إِلَى الْفَرَاءِ^(٥) قَوْلًا يَنْتَمِي
 شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٌ

(١) وفي معناه الجامد؛ لأنه إنشاء غالبًا. اهـ حاشية الأصل.

(٢) أي: ذا اسم؛ بأن يكون صدره اسمًا؛ وهو الجملة الاسمية. وقوله: «أو سين»؛ أي: ونحوه

من حرف تنفيس. اهـ حاشية الأصل.

(٣) فلو وصل بـ «لا» و «لم» لم يتحتم الاقتران. اهـ حاشية الأصل.

(٤) انظر: «التسهيل» ١٥٣.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء ١/ ٦٦.

فصل (لو):

١٥٧

كُونَ الْجَزَا عَلَى وُجُودٍ يَشْتَمِلُ
إِيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلَ
وَقَلَّ جَزْمُهَا وَمَعْنَى قَدْ تَعَرُّ /
لَكِنْ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
لِلْمَاضِ وَأَنْعِكَاسُ هَذَا قَدْ وَفَى
إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

١٤٤٤. (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقْلُ
١٤٤٥. وَفِي قَلِيلٍ لَا بِكَثْرَةٍ نُقِلَ
١٤٤٦. وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ (إِنْ)
١٤٤٧. كَ (إِنْ) وَذَا فِي ثَانٍ وَجْهَيْهَا زَكْنُ
١٤٤٨. وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا
١٤٤٩. فِي الثَّانِ، وَالْمِثَالُ فِيمَا أَنْصَرَفَا

(أما) و(لولا) و(لوما):

تَلَوْ اسْمٍ أَثَرَهَا دَلِيلُ مَا وَفَى
لِتَلَوِ تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلِفَا
يُسْمَعُ لَمْ يُقَسَّ وَلَكِنْ يُحْتَذَى
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدَا
وَمَاضِيًا مَعْنَى جَوَابًا فَقَدْ
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا
وَالْعَرَضَ مِزْ وَلَا يَلِيهَا إِلَّا
(أَلَا، أَلَا) وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا^(١)
عُلِقَ لِاشْتِغَالِ ذِي التَّأَخَّرِ

١٤٥٠. أَمَّا كَ (مَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وَ (فَا)
١٤٥١. مِنْ قَصْدِ شَرْطٍ ضَمْنِهَا لِذَاكَ (فَا)
١٤٥٢. وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَشْرِ إِذَا
١٤٥٣. شِعْرًا لِكَثْرَةِ^(١) وَذَا فِيمَا إِذَا
١٤٥٤. (لَوْلَا، وَلَوْ مَا) يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَا
١٤٥٥. بِكَثْرَةِ إِنْ مُثَبَّتَا لَمْ ابْتِدَا
١٤٥٦. وَبِهِمَا التَّخْضِيزُ مِزْ وَ (هَلَّا)
١٤٥٧. مُضَارِعٌ مَعْنَى كَذَاكَ نُقِلَا
١٤٥٨. وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضَمَّرٍ

(١) منه قول الحارث بن خالد المخزومي من الطويل:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ
انظر: «المقتضب» ٧١ / ٢، و«الإيضاح العضدي» ٨٦، و«سر صناعة الإعراب» ٢٧٦ / ١.
(٢) في (م): «فعلا».

عُلِقَ أَوْ بَظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

١٤٥٩. عَنْ عَمَلٍ بِمَا بِالْإِسْمِ الْمُظْهَرِ
الإخبار بـ (الذي) والألف واللام:

عَنِ (الَّذِي) فَسَبِيَّةٌ ظَهَرَ/
عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
أَيُّ: مَا سِوَى (الَّذِي) وَمَا قَدْ كَمَلَهُ
عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
مِثْلُ: (الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا)؛ أَيُّ: إِذَا
(ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ فَادِرُ الْمَأْخِذِ
وَاللَّاءِ، وَاللَّيْنِ، وَاللَّائِي، وَتِي
أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ
أَخْبَرَ بِالْمَوْضُوعِ عَنْهُ كـ (رَمَى)
أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا
مَجِيئُهُ فِيمَا لِإِخْبَارٍ عَزَوْا
بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا
يُخَوِّي شُرُوطًا كُلُّهَا قَدْ عَلِمَا
يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
بِأَنْ يُرَى عَلَى التَّصَرُّفِ اشْتِمَلُ
كَصَوْغٍ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ) /
ضَمِيرَهَا فَسَثَرُهُ حَتْمًا حَصَلُ

[١٥٢] ١٤٦٠. مَا قِيلَ: «أَخْبَرَ عَنْهُ بـ (الَّذِي)» خَبَرَ
١٤٦١. بِالْبَا وَ (مَا) وَاقِعَةٌ عَلَى الْخَبَرِ
١٤٦٢. وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ
١٤٦٣. مِنْ خَبَرٍ مَعَ مُضْمَرٍ مَعْنَاهُ لَهُ
١٤٦٤. نَحْوُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) فَذَا
١٤٦٥. أَخْبَرَ عَنْهُ بِأَنَا^(١) فَكُلُّ ذَا
١٤٦٦. وَبـ (الَّذِينَ، وَالَّذِينَ، وَالتِّي
١٤٦٧. كَذَا بِكُلِّ اسْمٍ مِنَ الْمَوْضُوعَةِ
١٤٦٨. قَبُولُ تَعْرِيفٍ وَتَأْخِيرٍ لِمَا
١٤٦٩. كَذَا قَبُولُ الرَّفْعِ وَالْإِجَابِ مَا
١٤٧٠. كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ
١٤٧١. وَكَوْنُهُمْ عَنْ ذِكْرِ ذَاكَ اسْتَغْنَوْا
١٤٧٢. وَأَخْبَرُوا هُنَا بـ (أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا
١٤٧٣. فَجَازَ هَذَا فِيهِ لَكِنْ حَيْثُمَا
١٤٧٤. إِنْ صَحَّ صَوْغُ صَلَهِ مِنْهُ لـ (أَلْ)
[٢٥٢] ١٤٧٥. وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَفْيٌ قَدْ دَخَلَ
١٤٧٦. وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَهِ (أَلْ)

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ظ): «بِإِذَا» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي (م): «لِزْمَا».

١٤٧٧. وَإِنْ يَكُنْ مَرْفُوعٌ مَا بِهَا اتَّصَلَ

العدد:

١٤٧٨. (ثَلَاثَةً) بِالتَّاءِ قُلْ لِـ (العَشْرَةِ)

١٤٧٩. كَذَاكَ إِنْ ذَكَرْتَهُ مُؤَخَّرَةً

١٤٨٠. فِي الضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرْ

١٤٨١. وَبِإِضَافَةٍ سِوَى ذَيْنِ اذْكُرْ

١٤٨٢. وَ(مِئَةً، وَالْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ

١٤٨٣. وَشَدِّ بَعْدَ (مِئَةٍ) نَقْلًا عُرِفْ

١٤٨٤. وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلْنَهُ بِـ (عَشْرَ)

١٤٨٥. وَوَاوًا ابْدِلْ هَمْزَهُ وَإِنْ نَدَرَ

١٤٨٦. وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَةَ)

١٤٨٧. وَاعْزُ إِلَى فَتْحِ حَكْوِهِ النُّدْرَةِ

١٤٨٨. وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ، وَإِحْدَى)

١٤٨٩. فَافْعَلْ بِهَا إِذَنْ هُدَيْتَ الرُّشْدَا

١٤٩٠. وَلِـ (ثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ) وَمَا

١٤٩١. إِنْ أَفْرِدَا فَلَهُمَا ذَا وَلِمَا

١٤٩٢. وَأَوَّلِ (عَشْرَةٍ): (اِثْنَتَيْنِ) ^(٣) وَ(عَشْرًا)

١٤٩٣. فَكَـ (اِثْنَتَيْنِ) مُفْرَدَةً تَقَرَّرَا

١٥٩

ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَانْفَصَلَ

إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْدُودَهَا مُعْتَبَرَةً

فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةً

جِنْسًا بِـ (مِنْ) كَذَا اسْمَ جَمْعٍ قَرِّرْ

جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

وَنَضْبَهُ بَعْدَهُمَا بِالضَّعْفِ صِفْ

وَ(مِئَةً) بِالْجَمْعِ نَزَّرْ قَدْ رُدِفْ

أَوْ صِلْ بِهِ (الوَاحِدَ) حَسْبَمَا اشْتَهَرَ

مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

وَاجْعَلْ سُكُونَ شَيْنِهَا ^(١) ذَا شُهرَةٍ

وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةٍ

(عَشْرَةً) مُطَابِقٌ مَا عُدَّا

مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فافْعَلْ قَصْدًا / [١٥٣]

بَيْنَهُمَا إِنْ رُكَّبَا مَا لَهُمَا

بَيْنَهُمَا إِنْ رُكَّبَا مَا قُدِّمَا

(اِثْنَيْنِ) مُرَكَّبًا مُطَابِقًا يُرَى

(اِثْنَيْنِ) إِذَا أُثْنَى تَشَاؤُ ذَكَرَا

(١) فِي (م): «تَكُن».

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(ظ): «سَكُونًا بَيْنَهَا».

(٣) «اِثْنَيْنِ» سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

فِي أَوَّلِ الْجُزْأَيْنِ وَالثَّانِي وَصِفَ
وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلِفٌ
وَلَوْ يُرَى بِـ (نَيْفٍ) مَقْرُونًا
بِوَاحِدٍ كـ (أَرْبَعِينَ حِينًا)
حَوَى شُرُوطًا ذَكَرَهَا تَقَدَّمَ
مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوَّيْنَهُمَا
فَقِيلَ: جُزْأَيْهِ سَمَاعًا أَعْرَبُوا
يَبْقَى الْبِنَا وَعَجْزُهُ^(١) قَدْ يُعْرَبُ
(عَشْرَةً) وَصَفًا يُسَاوِي (فَاعِلًا)
(عَشْرَةً) كـ (فَاعِلٍ) مِنْ فَعَلَا
ذَكَرْتَ فَالتَّجْرِيدُ عَنْهَا ثَبَتَا/
ذَكَرْتَ فَادْكَرْ (فَاعِلًا) مِنْ غَيْرِ تَا
فَجَازَ نَصْبُهُ بِضَعْفٍ مُوهِنٍ
تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنَ
زَادَ وَذَا فِي لَفْظِ ثَانٍ عُدِمَا
فَوْقَ فَحُكَمَ (جَاعِلٍ) لَهُ أَحْكَمَا
مِنْ عَدَدِ رُكْبٍ مِنْ جُزْأَيْنِ
مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
إِلَى مُرَكَّبٍ فَـ (فَاعِلٍ) نُفِي

وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلِفِ^{١٤٩٤}
بِالْفَتْحِ حَتْمًا فَإِلَيْهِ لَا تُضِفُ^{١٤٩٥}
وَمَيِّزِ (العَشْرِينَ) لِـ (التَّسْعِينَ)^{١٤٩٦}
فَانْصِبْ وَنَكِّرْ وَاشْرِطْ أَنْ يَكُونَا^{١٤٩٧}
وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا^{١٤٩٨}
وَوَضِّلْهُ الزَّمْ إِنْ ذَكَرْتَهُ كَمَا^{١٤٩٩}
وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ^{١٥٠٠}
وَفِي فَصِيحٍ لِلْقِيَاسِ يُنْسَبُ^{١٥٠١}
وَصُغَ مِنْ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى^{١٥٠٢}
فَوَزْنُ مَا تَصُوغُهُ مِنْهُ إِلَى^{١٥٠٣}
وَاخْتِمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى [ب٥٣]^{١٥٠٤}
وَلَوْ تَكُونُ حَالُ تَرْكِيبٍ أَتَى^{١٥٠٥}
وَإِنْ تُرَدُّ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ^{١٥٠٦}
وَالْأَفْصَحُ الْجَرُّ بِهِ إِنْ تَعْتَنِي^{١٥٠٧}
وَإِنْ تُرَدُّ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا^{١٥٠٨}
إِذْ لَمْ يَجِئْ ثَبَّتَ بِالْجَعْلِ كَمَا^{١٥٠٩}
وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ)^{١٥١٠}
فَإِنْ تَدَعِ جُزْأَيْهِ مَبْنِيَيْنِ^{١٥١١}
أَوْ (فَاعِلًا)^(٣) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ^{١٥١٢}

(١) فِي (م): «وعجز».

(٢) فِي «الألفية»: «بغير».

(٣) فِي (م): «أو فاعل».

١٥١٣. بِنَاؤُهُ فَأَيَّ وَقْتٍ تُصِفِ
١٥١٤. وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِـ (حَادِي عَشْرًا)
١٥١٥. وَاجْعَلْ كَذَا الْمِثَالِ (ثَانِي عَشْرًا)
١٥١٦. وَبَابِهِ (الْفَاعِلُ) مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
١٥١٧. تَرْكِيبُهُ مَعَ الْعُقُودِ إِذْ يُعَدُّ
(كَمْ) وَ (كَأَيِّنْ) وَ (كَذَا):

١٥١٨. مَيَّزَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا
١٥١٩. فِي رَاجِحِ نَصَبٍ وَإِفْرَادٍ كَمَا
١٥٢٠. وَأَجْزَأُ أَنْ تَجْرَهُ (مِنْ مُضْمَرٍ)
١٥٢١. جَوَازُهُ بِـ (مِنْ) عَلَى مَا اسْتَظْهَرَ
١٥٢٢. وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كـ (عَشْرَةَ)
١٥٢٣. إِفْرَادُهُ فَكُنْ كـ (أَلْفٍ) مُظْهِرَةً
١٥٢٤. كـ (كَمْ): (كَأَيِّنْ، وَكَذَا) وَيَتَنَصَّبُ
١٥٢٥. وَفِي (كَأَيِّنْ) جَوَازُهُ إِذْ نَصَبُ

الحكاية:

١٥٢٦. احْكُ بِـ (أَيَّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ
١٥٢٧. فِي لَفْظِ (مَسْئُولٍ) فَتَحْكِي مَا نُقِلَ
١٥٢٨. وَوَقَّفَا احْكُ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ (مَنْ)
١٥٢٩. يُتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ حَسْبُ فَحَسَنُ
١٥٣٠. وَقُلْ: (مَنَانٍ؟ وَمَنَيْنَ؟) بَعْدَ (لِي)

١٦١

إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَتَوَيَّيْنِي
وَقِسْ مُؤَنَّثًا عَلَى مَا ذَكَرَا
وَنَحْوَهُ، وَقَبْلَ (عَشْرِينَ) أَذْكَرَا
بِالْوَاوِ مِثْلَ أَضْلِهِ الَّذِي فَقَدْ
بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ

مَيَّزَ (عَشْرُونَ) بِهِ فَلَزِمَا / [١٥٤]
مَيَّزَتْ (عَشْرِينَ) كـ (كَمْ شَخْصًا سَمَاءً؟)
أَوْ جَرَّهُ امْنَعُ مُطْلَقًا وَاشْتَهَرَا
إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرَا
فَاجْرُرْ بِهَا جَمْعًا وَلَكِنْ كَثْرَةً
أَوْ (مِئَةً) كـ (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً؟!)
بِذَيْنِ تَمْيِيزٍ فِي (كَذَا) يَجِبُ
تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ (مِنْ) تُصَبُّ

عَنْهُ بِهَا مِمَّا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ
عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
جَمِيعُهُ فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى وَمَنْ
وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ
حُرَّانِ ضَارِبَانِ عَبْدَيَّ رَجُلٍ

إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ) وَسَكَنُ تَعْدِلِ
بِفَتْحِ نُونِهِ وَجَاءَتْ سَاكِنَهُ/
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكِنَهُ
بِ(مَنْ) إِذَا سَأَلْتَ عَنْ جَمْعٍ وَصِفِ
بِ(مَنْ) بِإِثْرٍ (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلَفِ)
نُونُهُمَا لِأَجْلِ وَقْفٍ لَا بِنَا
إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا)
بَلْ يَلْزَمُ التَّجْرِيدَ مُسْكِنًا أَلِفَ
وَنَادِرٌ (مُنُونٌ؟) فِي نَظْمٍ عُرِفَ
إِنْ اشْتَرَاكَ عَاقِلٍ فِيهِ يُظَنُّ
إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

١٥٣١. وَبَعْدَ (لِي- مِنْ) ^(١) جِنْسِ هَذَا الْعَاقِلِ-
[٥٤ب] ١٥٣٢. وَقُلْ- لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتُ)-: (مَنْه؟)
١٥٣٣. بِقِلَّةٍ فَالْتَّاءُ وَقَفًّا ^(٢) بَيْنَهُ
١٥٣٤. وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ
١٥٣٥. بِوَصْفٍ تَأْنِيثٍ فَصِلْهُمَا وَقِفْ
١٥٣٦. وَقُلْ: (مُنُون؟ وَمَنِين؟) مُسْكِنًا
١٥٣٧. نَضْبًا وَجَرًّا وَارْتِفَاعًا بَيْنَا
١٥٣٨. وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ؟) لَا يَخْتَلِفُ
١٥٣٩. وَلَيْسَ حَالُ مُفْرَدٍ إِذَنْ يَصِفُ
١٥٤٠. وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ)
١٥٤١. وَلَيْسَ مُتَّبَعًا بِغَيْرِ «ابْنِ» بِ(مَنْ) ^(٣)

التأنيث:

فَتَاءُ فِعْلٍ سَاكِنٌ وَتَخْتَلِفُ
وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ (الْكَتِفُ)
وَالذِّكْرُ فِي الْفِعْلِ وَبِالْمُشِيرِ
وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

١٥٤٢. عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفُ
١٥٤٣. فِي اسْمٍ بِتَحْرِيكِ وَبِالْهَاءِ إِنْ تَقَفَ
١٥٤٤. وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ
١٥٤٥. وَحَذْفِهَا مِنْ عَدَدِ الْمَذْكُورِ ^(٥)

(١) إنما قيد به؛ لأن «من» تختص بحكاية العاقل. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «وفقًا».

(٣) متعلق بـ«أحكينه». اهـ حاشية الأصل.

(٤) أي: باسم الإشارة، وجعله مشيرًا مجاز مشهورة نظائره. اهـ حاشية الأصل.

(٥) لا من عدد المعدود المحذوف؛ لجواز الحذف والإثبات حينئذٍ من المذكر والمؤنث. اهـ

حاشية الأصل.

١٥٤٦. وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا)
 ١٥٤٧. وَذَا عَنَى بِكَوْنِهِ مَجْعُولَا
 ١٥٤٨. كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ
 ١٥٤٩. نَحْوُ: (مَلُولَةٍ) وَمَا يَلِيهِ
 ١٥٥٠. وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَ (قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعَ
 ١٥٥١. فِي حَالِ تَأْنِيثٍ وَقُلْ فِي الْمُتَّبِعِ
 ١٥٥٢. وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ
 ١٥٥٣. أَوْ ذَاتُ هَمْزٍ تَلَوْ أُخْرَى تَجْرِي
 ١٥٥٤. وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى
 ١٥٥٥. وَفَعْلَوَى، وَفَعُولَى، فَوْعُولَى
 ١٥٥٦. وَمَرَطَى) وَنَحْوُ^(٤) (فَعْلَى) جَمْعَا
 ١٥٥٧. أَوْ غَرَضُ الْإِلْحَاقِ فِيهِ يُرْعَى
 ١٥٥٨. وَكَ (حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبْطَرَى)
 ١٥٥٩. وَمَصْدَرًا شَبِيهَ (حِجْلَى) يُجْرَى
 ١٥٦٠. كَذَاكَ^(٥) (خُلَيْطَى) مَعَ (الشُّقَارَى)
 ١٥٦١. وَمَدُّ بَعْضِ ذِي لِقْصَرٍ جَارَى
 ١٥٦٢. لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ، أَفْعَلَاءُ)

١٦٣

لِوَضْفِ فَاعِلٍ أَتَى مَنْقُولَا /
 أَضْلًا وَلَا (الْمِفْعَالُ، وَالْمِفْعِيلَا)
 تَاءُ مُبَالِغٍ بِهِ اقْتِفِيهِ
 تَا الْفَرْقِ مِنْ ذَا^(١) فَشُدُودٌ فِيهِ
 طَرِيقَةٌ اسْمٌ حَذَفَكَ التَّاءُ مُتَمَنِّعٌ
 مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِّعُ
 مُفْرَدَةٌ شَبِيهٌ حُبْلَى فَاذِرِ
 وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ: (أُنْثَى الْغُرَى)
 مَعَ فَقْدِهِ^(٢) فِي^(٣) (فَعِيلَى، فَيُعُولَى -
 يُبْدِيهِ وَزَنُ (أَرْبَى، وَالطُّولَى -
 لَا اسْمًا فَمَدُّهُ يَجِيءُ سَمْعًا
 أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَ (شَبْعَى)
 لِيَضْرِبَ مَشْيًى بَدَأَهُ اجْعَلْ كَسْرًا
 (ذِكْرَى، وَحِشْيَى) مَعَ (الْكُفْرَى)
 نَبْتًا وَجَالِطًا (خُضَارَى)^(٦)
 وَاعْزُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا /
 بِفَتْحٍ أَوَّلٍ كَ (أَرْبِعَاءُ)

[هه ب]

(١) في (م): «ذي».

(٢) أي: الاشتهار وإن جاءت عليها نادرًا. اهـ حاشية الأصل.

(٣) ساقطة من الأصل و(ظ).

(٤) في (ظ): «ووزن».

(٥) في النسخ الثلاث: «كذا»، وبهذا ينكسر الوزن، والتصويب من «الألفية».

(٦) في الأصل و(ظ): «خضاري».

١٥٦٣ لِلْيَوْمِ وَالْوَزْنُ بِهِ يُجَاءُ
١٥٦٤ وَكَ (فَعَالًا، فُعُلًا، فَاعُولًا)
١٥٦٥ نَحْوُ اسْمٍ مَوْضِعِ دُعِي: (بَادُولِي)
١٥٦٦ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعَالًا) وَكَذَا
١٥٦٧ وَ (فَعَعَلًا، وَفَعَعَلًا) وَمِثْلُ ذَا

المقصور والممدود:

١٥٦٨ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
١٥٦٩ بِالْقَصْرِ فَالصَّحِيحُ أَنْ تَلِيَ^(٣) الطَّرْفِ
١٥٧٠ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلَّ الآخِرِ
١٥٧١ فَلِ (جَوَى، أَعْمَى) شَبِيهِ (الْأَعْسَرِ)
١٥٧٢ كَ (فَعَلٍ، وَفُعَلٍ) فِي جَمْعٍ مَا
١٥٧٣ عَلَى (فَرَى، مُدَى) بِقَصْرِ إِذْ هُمَا
١٥٧٤ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ
[١٥٦] ١٥٧٥ فَمَا يَصِحُّ آخِرًا بَعْدَ الْأَلِفِ
١٥٧٦ كَمُضَدِّرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا
١٥٧٧ وَمُضَدِّرِ الْفِعْلِ إِذَا مَا ابْتَدِئَا
١٥٧٨ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا
١٥٧٩ مِثْلُ: (السَّنَا، السَّنَاءِ) ذَا قَصْرٍ وَذَا

مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَ (فَعَلَاءِ)
وَجَاءَ فِي الْمَقْصُورِ ذَا مَنْقُولًا
وَ (فَاعِلَاءِ، فَعِلِيًّا^(١)، مَفْعُولًا)
(فُعِيلِيَاءِ، فُعِيلَا) مَا نُبِذَا
مُطْلَقُ فَاءِ (فَعَلَاءِ)^(٢) أَخِذَا

الْأَلِفِ اللَّازِمِ فَتَحًا اتَّصَفَ
فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَ (الْأَسْفَ)
قَصْرٌ قِيَاسًا بِالذَّلِيلِ السَّافِرِ
ثُبُوتٌ قَصْرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
كَ (فَرِيَّةٍ، وَمُذْيَةٍ) فَاجْمَعُهُمَا
كَ (فُعَلَةٍ، وَفُعَلَةٍ) نَحْوُ (الدُّمَى)
زِيدَتْ قُبَيْلَ هَمْزَةٍ بِالْمَدِّ صِفَ
فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ/
بِهَمْزٍ قَطَعَ رَابِعًا قَدْ أُنْشِئَا
بِهَمْزٍ وَصَلَ كَ (ارْعَوَى) وَكَ (ارْتَدَى)
مَدٌّ وَذَا هُمَا سَمَاعًا يُخْتَذَى
مَدٌّ بِنَقْلِ كَ (الْحِجَا) وَكَ (الْحَمَا)

(١) فِي (م): «فَعِيلِيًّا».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مُطْلَقُ فَاعِلَاءِ أَخِذَا».

(٣) أَي: فِيهِ، فَعَائِدُ الْمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٌ. اهـ حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

(٤) فِي (م): «مِثْلُ».

عَلَيْهِ إِذْ فِيهِ لِأَصْلٍ يُزْجَعُ
عَلَيْهِ وَالْخُلْفُ بِعَكْسٍ يَقَعُ

١٥٨٠. وَقَصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ
١٥٨١. وَرَدَّ مَنَعَ بَعْضِهِ مَا^(١) يُسْمَعُ

كيفية ثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا:

وَلَوْ عَنِ الْوَاوِ يَكُونُ آتِيَا
إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
فَإِنْ لَهُ أَضْلَانِ تَخْيِيرُ آتَى
وَالْجَامِذُ الَّذِي أَمِيلُ كَ (مَتَى)
بِأَنْ آتَى عَنْهَا وَثَالِثًا عُرِفَ
وَأُولَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ
وَشَدَّ هَمْزُهُ وَجَعَلَ الْهَمْزِيَا
وَنَحَوُ: (عَلْبَاءُ، كِسَاءُ، وَحْيَا)
وَهُوَ الَّذِي بِالْهَمْزِ أَضْلِيًّا أُقْرَ/
صَحَّحَ وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ
حَدَّ الْمُشْنَى أَلْفَا كَمَا أَنْجَلَى
حَدَّ الْمُشْنَى مَا بِهِ تَكَمَّلَا
وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ كَذَا إِنْ يَنْحَدِفُ
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَتَاءً وَأَلِفَ
وَبِهِمَا أَجْمَعَ غَيْرُهُ مُسَوِّيَةٌ
وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّمَنُ تَنْحِيَةٌ

١٥٨٢. آخِرَ مَقْصُورٍ تُشْنَى اجْعَلُهُ يَا
١٥٨٣. وَ (مِذْرَوَانِ) لِلشُّذُوزِ حَاوِيَا
١٥٨٤. كَذَا الَّذِي أَلِيا أَضْلُهُ مِثْلُ: (الْفَتَى)
١٥٨٥. وَ (حَمَوَانِ) بِشُّذُوزٍ أُثْبِتَا
١٥٨٦. فِي غَيْرِ ذَا ثُقْلَبُ وَآوَا الْأَلِفُ
١٥٨٧. أَوْ لَمْ يَمَلْ وَلَا بِإِبْدَالٍ وَصِفَ
١٥٨٨. وَمَا كَ (صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِيَا
١٥٨٩. وَنَحَوُ: (عَشَوَاءَ) بِخُلْفٍ حُكِيَا
١٥٩٠. بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ
١٥٩١. شَبِيهَ (قُرَاءٍ) بِتَشْدِيدِ شُهِزَ
١٥٩٢. وَاحْذَفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
١٥٩٣. حَذَفَ مِنَ الْمَنْقُوصِ فِي جَمْعٍ عَلَى
١٥٩٤. وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ
١٥٩٥. يَاءٌ وَوَاوٌ فَهُمَا مِثْلُ الْأَلِفِ
١٥٩٦. فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَّةِ
١٥٩٧. بِمَا لَهُ حَيْثُ تُرَى مُثْنِيَّةٌ

(١) «ما» فاعل «رد»، و«منع» مفعوله، و«عليه» متعلق بـ«آتيا» محذوفًا حالاً من فاعل «يسمع»
الراجع إلى «ما» وضمير «عليه» لقصر ذي المد تقديرًا. اهـ حاشية الأصل.

١٥٩٨. والسَّالِمَ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلَ
 ١٥٩٩. وَغَيْرِ ضَمٍّ تَلَوَهُ يَاءٌ جُعِلَ
 ١٦٠٠. إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا
 ١٦٠١. إِتْبَاعُ فَتْحِهِ وَذَاكَ أَطْرَدَا
 ١٦٠٢. وَسَكَنَ التَّالِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
 ١٦٠٣. فِي نَحْوِ: (أَهْلٍ، ظَبْيَةٍ) ^(١) فَاقْبَلَهُ أَوْ
 ١٦٠٤. وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةٍ
 ١٦٠٥ [أ٥٧] إِذِ ^(٢) انْتَفَى تَنَاسُبٌ فِي (الذِّرْوَةِ
 ١٦٠٦. وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا
 ١٦٠٧. وَ(زَفَرَاتٍ) سَاكِنًا شِعْرًا وَمَا
- بِغَيْرِ كَسْرِ قَبْلَ وَاوٍ تَتَّصِلُ
 إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءُهُ بِمَا شُكِّلَ
 وَعَنْ هَذَا فِي الْمَعْلُ وَرَدَا
 مُحْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
 افْتَحَ وَفِي التَّالِيهِ إِسْكَانٌ حَكَا
 خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
 وَزُبْيَةٍ) لَا (لَحْيَةٍ، وَخُطْوَةٍ)
 وَزُبْيَةٍ) وَشَذَّ نَحْوُ ^(٣) (جِرْوَةٍ) /
 مَرَّ وَمِنْهُ (كَهَلَاتٍ) فَاعْلَمَا
 قَدَّمَتُهُ أَوْ لِأَنَاسٍ انْتَمَى

جمع التوكيد:

١٦٠٨. (أَفْعَلَةٌ، أَفْعُلٌ) ثُمَّ (فِعْلَةٌ)
 ١٦٠٩. كَمَا بِهِ قِيلَ فَرُدَّ نَقْلُهُ
 ١٦١٠. وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي
 ١٦١١. كَمَا يَفِي ^(٥) اسْتِعْمَالًا أَيْضًا فَاعْرِفِ
 ١٦١٢. لـ (فَعْلٍ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلٌ)
 ١٦١٣. فَ(أَعْيُنٌ) كَذَا (أَكْفٌ) قَلَّلُوا
- جَمْعٌ وَلَيْسَ (فِعْلَةٌ) بِاسْمٍ لَهُ
 ثُمَّتَ ^(٤) (أَفْعَالٌ) جُمُوعٌ قَلَّةٌ
 لِكَوْنِ جَمْعٍ كَثْرَةٍ فِيهِ نُفْيُ
 كـ (أَرْجُلٍ) وَالْعَكْسُ جَاءَ كـ (الصُّفْيِ)
 فَمَا أَتَى مُضَاعَفًا لَا يَدْخُلُ
 وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

(١) في النسخ الثلاث: «طيبة».

(٢) في (م): «إذا».

(٣) كذا في النسخ الثلاث. وفي «الألفية»: «كسر».

(٤) في (م): «ثمة».

(٥) في (م): «نفي».

أَنَّ كَانَ^(١) تَأْنِيثٌ لَهُ لَفْظًا خَفِيٌّ
مَدٌّ وَتَأْنِيثٌ وَعَدُّ الْأَخْرَفِ
لِكَوْنِهِ مُعْتَلٌّ عَيْنٍ أَوْ قُصِدَ
مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرُدُّ
بِكَسْرِ فَاءٍ تَلَوَهُ إِسْكَانٌ
فِي (فُعْلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ) /
[٥٧ب] ثَالِثُهُ وَمُطْلَقُ الْفَاءِ وَرَدُّ
ثَالِثِ (أَفْعَلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدَ
إِلَّا شُدُّوْذًا جَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ
مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالِ
وَلَوْ تَفَارَقَا^(٣) وَاجِبٌ^(٤) كَسْرًا
وَ(فُعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى
وَفِي (فُعُولٍ) وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدُّ
قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ اِغْلَالًا فَقَدْ
إِذْ جَمَعُهُ: (أَفْعَلَةٌ) كَمَا وَصِفَ
وَ(فُعْلٌ) جَمْعًا لِ(فُعْلَةٍ) عُرِفَ

١٦١٤. إِنْ كَانَ كَ(الْعَنَاقِ، وَالذَّرَاعِ) فِي
١٦١٥. بِأَنْ يُرَى بِلا عِلَامَةٍ وَفِي
١٦١٦. وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرَدٌ
١٦١٧. بِهِ وَزَانٌ غَيْرِ فِعْلٍ وَوُجِدَ
١٦١٨. وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ (فِعْلَانُ)
١٦١٩. فِي مُفْرَدٍ يُرَى لَهُ اتِّزَانُ
١٦٢٠. فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
١٦٢١. بِالْأَلِفِ أَوْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ جَاءَ مَدٌّ
١٦٢٢. وَالزَّمَّةُ فِي (فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ)^(٢)
١٦٢٣. إِنْ كَانَ ذَا الْوَزْنَانِ فِي الْمَقَالِ
١٦٢٤. (فُعْلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ، وَحَمْرًا)
١٦٢٥. فِي فَاءٍ مَا أَلِيا عَيْنُهُ اسْتَقَرَّ
١٦٢٦. وَ(فُعْلٌ) لِاسْمٍ^(٥) رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
١٦٢٧. مُطَّرَدًا فَرْدُهُ وَاشْطَرَطَ كَوْنُ مَدٍّ
١٦٢٨. مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفِ
١٦٢٩. وَالْعَيْنُ إِنْ وَاوًا سَكُونُهَا أَلِفٌ

(١) أي: في كون تأنيثه غير لفظي. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «فعلاء أو فعالي».

(٣) أي: بأن جاء في تلك المادة «أَفْعُلُ» ولم يجئ «فَعْلَاءُ» كـ «أَكْمَرُ» أو بالعكس كـ «رتقاء»،
ومن ذلك نحو: «أَلْبَى» و«عجزاء» على ما في «شرح الكافية» و«شرح الخلاصة» للبدر
ولده. اهـ حاشية الأصل.

(٤) كذا، وبهذه الرواية ينكسر الوزن.

(٥) في (م): «في اسم».

(٦) في النسخ الثلاث: «وفعلة»، والتصويب من «الألفية».

١٦٣٠. وَنَحَوِ: (كُبْرَى) وَلِ (فِعْلَةٌ) (فِعْلٌ)
 ١٦٣١. وَلَيْسَ مِنْهُ الْفَاءُ بِالْيَاءِ يُعَلُّ
 ١٦٣٢. فِي نَحْوِ (رَام) ذُو اطَّرَادِ (فِعْلَةٌ)
 ١٦٣٣. مُذَكَّرًا وَلَا مُمْهَ مُعَلَّلَةٌ^(٢)
 [١٥٨] ١٦٣٤. (فَعْلَى) لِيَوْضِفَ كَ (قَتِيلٌ، وَزَمِنْ
 ١٦٣٥. عَلَى (قَتِيلٍ) حَمَلُهَا فِيْمَا زَكِنُ
 ١٦٣٦. لِ (فُعْلٍ) اسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعْلَةٌ)
 ١٦٣٧. وَ (هَادِرٌ، وَذَكَرٍ) فَاحْفَظْهُ لَهُ
 ١٦٣٨. وَ (فُعْلٌ) لِ (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٌ)
 ١٦٣٩. إِنْ صَحَّ الْوَزْنَيْنِ لَامًا حَاصِلَةٌ
 ١٦٤٠. وَمِثْلُهُ: (الْفُعَّالُ) فِيْمَا ذُكِّرَا
 ١٦٤١. فَهُوَ خِلَافُ (فُعْلٍ) كَمَا تَرَى
 ١٦٤٢. (فَعْلٌ، وَفَعْلَةٌ): (فِعَالٌ) لَهُمَا
 ١٦٤٣. وَقَلَّ فِيْمَا فَاؤُهُ الْيَا فَاغْلَمَا
 ١٦٤٤. وَ (فَعْلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالٌ)
 ١٦٤٥. فَقَسَّهْ فِي اسْمٍ وَزْنُهُ الْمِثَالُ
 ١٦٤٦. أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ: (فَعْلٍ)
 ١٦٤٧. لَيْسَ كَ (حُوتٍ، أَوْ هُدًى) فِي الْمِثْلِ
 ١٦٤٨. وَفِي (فَعِيلٍ) وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ
 بِالْكَسْرِ فِيهِمَا إِنْ اسْمًا اكْتَمَلَ
 وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعْلٍ)
 مِنْ كُلِّ وَصْفٍ عَاقِلٍ ذَا الْوَزْنِ لَهُ
 وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلٍ، وَكَمَلَةٌ)
 سَكْرَانٌ، أَحْمَقٌ، مَرِيضٌ) قَدْ يَعْنُ/
 وَ (مَيِّتٍ)، وَ (هَالِكٌ)^(٣) بِهِ قَمِنْ
 وَقَلَّ فِي (عِلَجٍ) حَكَاهُ النَّقْلَةُ
 وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ، وَفِعْلٍ) قَلَّلَهُ
 مَعَ اطَّرَادٍ فِيهِمَا كُنْ جَاعِلَهُ
 وَصَفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلٍ، وَعَاذِلَةٌ)
 لَا فِي مُؤَنَّثٍ فَذَا مَا كَثُرَا
 وَذَانِ فِي الْمَعْلَلِ لَامًا نَدْرَا
 اسْمَيْنِ أَوْ وَصَفَيْنِ أَلْفَيْتَهُمَا
 وَقَلَّ فِيْمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
 فِي غَيْرِ وَصْفٍ فَلَهُ (أَفْعَالٌ)
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
 مُطْلَقًا أَوْ فِي كَوْنِهِ اسْمًا يَنْجَلِي
 ذُو التَّاءِ وَ (فُعْلٌ) مَعَ (فِعْلٍ) فَاقْبَلِ
 أَيْضًا (فِعَالٌ) بِاطَّرَادٍ إِنْ وَجَدَ

(١) فِي (م): «مَنْ فَاعِلٌ وَصَفَ مَذْكَرٌ وَلَهُ».

(٢) فِي (م): «عَقْلٌ وَلَا مَهُ تُرَى مَعْلَلَةٌ».

(٣) هَذَا فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ، وَفِي «الْأَلْفِيَّةِ»: «وَهَالِكٌ، وَمَيِّتٌ...».

١٦٤٩. تَصْحِيحُ لَامٍ فَهُوَ شَرْطٌ يُعْتَمَدُ
 ١٦٥٠. وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا)
 ١٦٥١. وَعَنْهُمَا بِقَوْلِهِ أَبَانَا
 ١٦٥٢. وَمِثْلُهُ: (فُعْلَانَةٌ) وَالزَّمَهُ فِي
 ١٦٥٣. وَآوَا لَوْصَفٍ فَاعِلٍ وَزَنَّا يَفِي
 ١٦٥٤. وَبِ (فُعُولٍ): (فَعِلٌ) نَحْوُ: (كَبَدُ)
 ١٦٥٥. فَذَاذِرٌ فَاجْعَلْ بِهِ نَحْوُ (٢): (الْكَبَدُ)
 ١٦٥٦. فِي (فَعِلٍ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاوِ (فَعَلٌ) (٤)
 ١٦٥٧. (فُعْلٌ) كَذَا لَا مُضْعَفًا وَاسْمًا (فَعَلٌ)
 ١٦٥٨. وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعٍ) مَعَ مَا
 ١٦٥٩. وَقِسْ عَلَى (حُوتٍ، وَقَاعٍ) كُلِّ مَا
 ١٦٦٠. وَ (فَعْلًا) اسْمًا وَ (فَعِيلًا، وَفَعَلٌ)
 ١٦٦١. عَيْنًا كَمَا ذَا مِنْ مَقُولِهِ حَصَلَ
 ١٦٦٢. وَلِ (كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ) (فَعْلًا)
 ١٦٦٣. سَالِمٍ لَامٍ بِ (فَعِيلٍ) قُوبِلَا
 ١٦٦٤. وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلِّ
 ١٦٦٥. وَزَنَ (فَعِيلٍ) غَالِبًا فِيمَا يُعَلُّ

كَذَاكَ فِي أَثْنَاءِ أَيْضًا اطرُدْ /
 أَوْ مِثْلُ: (فَعَلَى) أَوْ بَتَاءِ بَانَا
 أَوْ أَثْنَيْيْهِ وَعَلَى (١) (فُعْلَانَا)
 مَا لَامُهُ صَحِيحَةٌ وَتَقْتَفِي
 نَحْوُ: (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي
 فِي كَوْنِهِ اسْمًا وَسِوَاهُ إِنْ يَرِدُ
 يَخْتَصُّ (٣) غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ
 مُسَكَّنًا مَا عَيْنُهُ وَآوُ فَقَلُّ
 لَهُ وَلِ (الْفُعَالِ) (فُعْلَانٌ) حَصَلَ
 مَرَّ وَقِيلَ بِاطْرَادٍ فِيهِمَا
 ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا
 اسْمَيْنِ أَيْضًا وَالْأَخِيرُ لَمْ يُعَلَّ
 غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمِلَ
 وَلِاسْمِ فَاعِلِ الذُّكُورِ الْعُقْلَا
 كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
 أَيُّ: (أَفْعِلَاءُ) نَابَ فِي فَرْدٍ عَدَلُ /
 لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلُّ

[١٥٩]

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي «الألفية» «وعلى».

(٢) في (م): «مثل».

(٣) كذا في النسخ الثلاث، وفي «الألفية»: «يُخَصَّ».

(٤) جملة حالية من «فعل اسمًا» مقيدة لاطراد «فعول» في غير مكسور الفاء منه. اهـ حاشية الأصل.

- ١٦٦٦ (فَوَاعِلٌ) لِـ (فَوَعَلٍ، وَفَاعِلٍ)
 ١٦٦٧ لِـ (جَوْهَرٍ، وَطَابَعٍ) عَلَى الْجَلِيِّ
 ١٦٦٨ وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَةٍ
 ١٦٦٩ وَمَنْ يُشَذِّذُ (صَاهِلًا) كُنْ عَاذِلَهُ
 ١٦٧٠ وَبِـ (فَعَائِلٍ) اِجْمَعَنَّ (فَعَالَةً)
 ١٦٧١ مُطْلَقَ مَدَّةٍ وَفَا فَذَا لَهُ
 ١٦٧٢ وَبِـ (الْفَعَالِيِّ، وَالْفَعَالِيِّ) جُمِعَا
 ١٦٧٣ وَمَا يَكُونُ مِثْلَهُ قَدْ سُمِعَا
 ١٦٧٤ وَاجْعَلْ (فَعَالِيٍّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ
 ١٦٧٥ وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ وَذَلِكَ النَّسَبُ
 ١٦٧٦ وَبِـ (فَعَالِلٍ) وَشِبْهَهُ انْطَقَا
 ١٦٧٧ وَنَحْوِ: (جَوْهَرٍ) فَقُلْهُ مُطْلَقًا
 ١٦٧٨ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي
 ١٦٧٩ [٥٩ب] لِحَذْفِ أَصْلٍ فَمِنْ الْخُمَاسِي
 ١٦٨٠ وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ^(١) بِالْمَزِيدِ قَدْ
 ١٦٨١ شَبِيهَهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَرَدُ
 ١٦٨٢ وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذَفُهُ مَا
 ١٦٨٣ لِضَيْقِ ذَا الْبِنَاءِ عَنْهُ حَيْثُمَا
 ١٦٨٤ وَالسَّيْنِ وَالتَّا مِنْ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ
- بِالْفَتْحِ فِي وَزْنِهِمَا الْمُمَائِلِ
 وَ (فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: (كَاهِلٍ -
 مُطَّرِدًا فِي كُلِّهَا كَ (فَوَعَلَةٍ)
 وَشَذَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعَ مَا مِثْلُهُ
 كَذَا (فِعَالٌ) أَنْتَ الدَّلَالَةُ
 وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ
 لَفْظُ كَ (حُبْلَى) وَكَ (ذِفْرَى) وَضِعَا
 (صَحْرَاءُ، وَالْعَذْرَاءُ) وَالْقَيْسُ اتَّبَعَا
 مِنْ كُلِّ مَا سُكُونٌ عَيْنُهُ وَجَبْ
 جُدَّدَ كَ (الْكُرْسِيِّ) تَتَّبَعَ الْعَرَبُ
 فِي جَمْعِ نَحْوِ: (جَعْفَرٍ، وَخِرْنَقَا)
 فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
 مَعَ ضَعْفِ جَمْعِهِ بِلا التِّبَاسِ
 جُرَّدَ، الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ /
 يُحْذَفُ فِي الْجَمْعِ وَقِيلَ: مَا يُعَدُّ
 يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
 وَجَدَّتْهُ مَعَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
 لَمْ يَكْ^(٢) لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خُتِمَا
 لَا الْمِيمَ فَالْحَذْفُ لَهَا مِمَّا حُظِلْ

(١) فِي (م): «التَّشْبِيهِ».

(٢) فِي (م): «يَكُنْ».

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ظ): «لَمْ يَكُنْ إِثْرُهُ اللَّذْ خُتِمَا».

إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلٌ
فَفَضَّلُهُ عَلَى السَّوَا تَحَقُّقًا
وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
أَغْنَاكَ فِيهِ حَذْفُهَا وَعُدْمَا
كَ(حَيْرَبُونَ) فَهُوَ حُكْمٌ حَتْمًا
فَإِنْ حَذَفْتَ النُّونَ يَاءٌ رُدًّا
وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَ(الْعَلَنَدَى)

١٦٨٥. فَبَارِزَاتِهِمَا لِلْجَمْعِ صَلٌ
١٦٨٦. وَالْمِيمُ أُولَى مَنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا
١٦٨٧. إِذْ خُصَّ بِالْأَسْمَاءِ وَالصَّدْرَ ارْتَقَى
١٦٨٨. وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ إِنْ جَمَعْتَ مَا
١٦٨٩. إِغْنَاكَ حَذْفُ الْوَاوِ وَالْمِثَالُ مَا
١٦٩٠. وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي (سَرَنْدَى)
١٦٩١. أَلْفَهُ وَفِيهِ هَذَا يُبْدَى

التصغير:

أَلْفَيْتُهُ اسْمًا مُعْرَبًا مَا بُدَا
صَغَرْتُهُ، نَحْوُ: (قَذِي) فِي (قَذَى) /
فَوْقَ الثَّلَاثِي وَزِدْ عَلَيْهِمَا
فَاقَ كَجَعَلَ (دِرْهَم) (دُرَيْهَمًا)
مَنْ حَذَفَ أَصْلِي وَزَائِدٍ جُعِلَ
بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صَلٌ
فِي غَيْرِ مُسْتَحَقِّهَا عَمَّا اتَّصَفَ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ
مِثْلُ: (أَعَارِيضُ، أَكَارِعُ) انْتَمَى
خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا
تَأْنِيثٌ أَوْ جُزْءٌ لِمَرْجِي خَتَمَ
تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

١٦٩٢. (فُعِيلًا) اجْعَلِ الثَّلَاثِي إِذَا
١٦٩٣. تَحْقِيرُهُ فَإِنْ تَجِدُهُ هَكَذَا
١٦٩٤. (فُعَيْلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) (١) لِمَا
١٦٩٥. وَزَنَ (أَفْعِيَالٍ) فَذَا أَيْضًا لِمَا
١٦٩٦. وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلُ
١٦٩٧. حَتْمًا أَوْ التَّخْيِيرُ فِيهِ قَدْ قُبِلَ
١٦٩٨. وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ
١٦٩٩. بِالْحَذْفِ مِثْلَ مَا بِقَوْلِهِ وَصَفَ
١٧٠٠. وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا
١٧٠١. وَهَكَذَا (رُؤْيَجِلٌ) إِذْ شَدَّ مَا
١٧٠٢. لِيَتْلُوِيَ التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ
١٧٠٣. مُنْزَلٌ عَنْهُمْ مِثْلُ: عِلْمٌ

(١) فِي (م): «فُعَيْلٌ».

١٧٠٠ كَذَا مَا مَدَّة (أَفْعَالٍ) سَبَقُ
 ١٧٠١ وَبَعْضُهُمْ بِالْجَمْعِ قَيْدًا قَدْ نَطَقُ
 ١٧٠٢ وَالْأَلِفُ التَّأْنِيثُ حَيْثُ مُدَا
 ١٧٠٣ بِهَا وَفِي سِوَاهُ إِنْ تَوَدَّا
 ١٧٠٤ [٦٠] كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ
 ١٧٠٥ لِعَبْقَرِ الْجِنِّ بِزَعْمِ الْعَرَبِ
 ١٧٠٦ وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)
 ١٧٠٧ مِمَّا الزِّيَادَتَانِ فِيهِ بَانَا
 ١٧٠٨ وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى
 ١٧٠٩ مَعَ فَقَدْ مَدَّةً تَلَوْنِ أَوْ عَلَى
 ١٧١٠ وَالْأَلِفُ التَّأْنِيثُ ذُو الْقَصْرِ مَتَى
 ١٧١١ لِخَفَةِ لَا أَنْ يُجَاوِزَ فَمَتَى
 ١٧١٢ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيْرِ
 ١٧١٣ فَذَلِكَ التَّخْيِيرُ فِي الْمَصْغَرِ
 ١٧١٤ وَارْدُذْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لِنَا قَلْبُ
 ١٧١٥ رَدًّا^(١) هُنَا إِذَا عَلِمْتَ مَا يَجِبُ
 ١٧١٦ وَشَدَّ فِي (عِيدٍ) (عُيَيْدٍ) وَحْتِمُ
 ١٧١٧ وَذَا عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ وَلَزِمُ
 ١٧١٨ وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ
 ١٧١٩ [٦١] عَنْ هَمْزَةٍ يَتَلَوُ هَمْزٍ جَعَلُوا

جَمْعًا أَتَى وَمُفْرَدًا كَيْفَ اتَّفَقَ
 أَوْ مَدَّةً (سَكْرَانٍ) وَمَا بِهِ التَّحْقِيقُ
 فِي حَذْفِ مَدَّةٍ ثَالِثٍ أُعْتِدَا
 وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَا
 كَ (عَبْقَرِيٍّ) نِسْبَةً فِي الْعَجَبِ /
 وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
 نَحْوُ: (عَبْوَثَرَانٍ، أَوْ سَكْرَانَا)
 مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَ (زَعْفَرَانَا)
 تَعَدُّدٍ فِيمَا لِفَرْدٍ نُقْلَا
 تَثْنِيَةً أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلَا
 تَجِدُهُ رَابِعًا وَجُوبًا ثَبَتَا
 زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبَتَا
 بَيْنَ انْحِذَافِ مَدَّةٍ وَآخِرِ
 بَيْنَ (الْحُبَيْرَى) فَادِرٍ وَ (الْحُبَيْرِ)
 عَنْ غَيْرِ هَمْزٍ تَلَوُ هَمْزٍ فَاجْتَنِبْ
 فَ (قِيمَةً) صَيَّرَ (قُؤِيمَةً) تُصِيبُ
 إِبْقَاءُ غَيْرِ اللَّيْنِ حَسَبَمَا فَهْمُ
 لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمَ
 وَآوًا وَفِي الْجَمْعِ كَذَا مَا أَبْدَلُوا
 وَآوًا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ /

١٧٢٤. وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا
١٧٢٥. فَازْدُدْ إِلَيْهِ مَا حَذَفْتَ حَيْثُمَا
١٧٢٦. وَمَنْ بَتَرَ خِيَمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى
١٧٢٧. وَلَوْ بَلَبَسَ أَوْ بِالْحَقِّ وَفَى
١٧٢٨. وَاخْتِمَ بِتَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ
١٧٢٩. وَنَحَوِ: (حُبْلَى) حِينَ تَرْخِيمٍ وَمِنْ
١٧٣٠. مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ مَا صَغَّرْتَ
١٧٣١. أَوْ عَدَدٍ مُذَكَّرٍ فِي الْحِسِّ
١٧٣٢. وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبَسٍ وَنَدَرَ
١٧٣٣. كَذَاكَ خَالَفَ الْقِيَاسَ الْمُعْتَبَرُ
١٧٣٤. وَصَغَّرُوا شَذُّو ذَا (الذي، التي)
١٧٣٥. بِأَلْفٍ أَخِيرَةٍ مَزِيدَةٍ

النسب:

١٧٣٦. يَاءُ كَيَا (الْكُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبِ
١٧٣٧. مَدْخُولُهَا كَصِفَةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ
١٧٣٨. وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفَ وَتَا
١٧٣٩. بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ فَاغْلَمَهُ وَتَا

١١٣

تَرَى الْبِنَا يَخْتَلُّ إِنْ مَا تُمَمَّا
لَمْ يَخُو غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا
بِالْأَصْلِ وَالزَّائِدُ حَتَّمَا خَذَفَا
بِالْأَصْلِ كَ (الْعُطِيفِ)؛ يَعْنِي: (الْمُعْطِفَا)
نَحَوِ: (سَمَاءٍ) فَهُوَ بِالتَّاءِ قِمْنُ
مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِي كَ (سَرٍّ)
بِمُفْرَدٍ وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ
كَ (شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسٍ)
فَمَا أَتَى مِنْهُ عَلَيْهِ يُقْتَصَرُ
لِحَقِّ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًا كَثُرَ
مُخَالَفِينَ لِلْقِيَاسِ الْمُثْبِتِ
وَ (ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا (تَا، وَتِي)

لِنَحَوِ بَلَدَةٍ وَحَرْفَةٍ وَأَبْ
وَكُلُّ مَا يَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ/
لَفْظَةُ التَّغْيِيرِ فِيهَا ثَبَتَا
تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثَبَّتَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «ثَلَاثِي».

(٢) فِي (م): «تَلِيهِ».

(٣) «تَا» اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمُؤَنَّثِ، وَ«لَفْظَةُ» خَبَرُهَا، وَالْإِشَارَةُ إِلَى لَفْظَةِ حَوَتْ تَاءَ مُشَدَّدَةِ الْوَاقِعَةِ

عَلَيْهَا مَا مِنْ قَوْلِهِ: «مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفَ». اهـ حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

١٧٤٠. وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ
 ١٧٤١. وَفَضْلُهَا بِأَلِفٍ جَازَ إِذَنْ
 ١٧٤٢. لِشَبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا
 ١٧٤٣. وَكَوْنُ قَلْبٍ رَاجِحًا^(٢) خِلَافُ مَا
 ١٧٤٤. وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزَلُ
 ١٧٤٥. فِي كَ (مُعَلَّى) قَلْبُهَا وَمَا قَبْلُ
 ١٧٤٦. وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ
 ١٧٤٧. إِذْ قِيلَ غَيْرُ (الْحَانَوِي) مَا جَاءَ مِنْ
 ١٧٤٨. وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَ (فِعْلُ)
 ١٧٤٩. وَنَحْوُ: (تَغْلِبُ) عَلَى وَجْهِ يَقْلُ
 ١٧٥٠. وَقِيلَ فِي (الْمَرْمِي): (مَرْمَوِي)
 ١٧٥١. وَآوَا وَمَا هَذَا هُوَ الْقَوِيُّ
 ١٧٥٢. [١٦٢] وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ
 ١٧٥٣. وَقَلْبُ ثَانٍ أَصْلُهُ الْيَاءُ اجْتِنِبْ
 ١٧٥٤. وَعَلِمَ التَّشْنِيعَ اخْذَفَ لِلنَّسَبِ
 ١٧٥٥. إِذَا حَكَيْتَهُ كَمَا هُوَ الْأَحَبُّ
 ١٧٥٦. وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفَ

اخْتِيرَ^(١) حَذْفُهَا وَقَلْبُ مَا وَهَنْ
 فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذْفُهَا حَسَنُ
 لَهَا وَلِلْمُلْحَقِ وَضَلُّ قُدِّمًا
 لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
 وَلَا تُفْصَلُ فِي الْأَصَحِّ وَنُقِلَ
 كَذَاكَ^(٣) يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلُ
 قَلْبٍ بَلِ الْقَلْبُ شُدُودُهُ زَكِنُ
 قَلْبٍ وَحْتَمًا قَلْبُ ثَالِثٍ يَعْنُ
 كَ (نَمَرِيٍّ) عَيْنُهُ فَتَحًا أَنْزَلَ
 وَ (فِعْلٌ) عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَ (فِعْلُ)
 بَأَنَّ يُرَدَّ يَأْوُهُ الْأَصْلِيُّ
 وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيٍّ)
 وَقَلْبُكَ الْأَخِيرَ وَآوَا إِنْ نُسِبَ/
 وَارْدُدُهُ وَآوَا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبُ
 وَلَوْ مُسَمًّى بِالَّذِي بِهِ اضْطَحَبَ
 وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبَ
 لِمَنْعِ^(٥) يَاءَاتٍ وَكَسْرِ فَيَخْفُ

(١) فِي (م): «أَجِيز».

(٢) فِي (م): «رَاجِح».

(٣) فِي (م): «كَذَا».

(٤) الْمَخْطُوطُ الْأَصْلُ هُنَا سَاقَطَ مِنْهُ التَّالِي.

(٥) فِي (م): «لِحَذْفِ».

١٧٥٧. وَفِي شَبِيهِ (أَيْم) قَدْ اخْتَلَفَ
 ١٧٥٨. وَ(فَعَلِيٍّ) فِي (فَعِيلَةٍ) التَّزِمُ^(١)
 ١٧٥٩. نَحْوُ: (شَنْوَعَةٍ) وَقِيلَ: ذَا يَتِمُّ
 ١٧٦٠. وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا
 ١٧٦١. فِي غَيْرِ لَفْظٍ كَ(كُسَيٍّ) رُويَا
 ١٧٦٢. وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَ(الطَّوِيلَةِ)
 ١٧٦٣. وَفِي (نُؤِيرِيٍّ) تَجِدُ تَمَثِيلَهُ
 ١٧٦٤. وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ
 ١٧٦٥. أَوْ الْبَقَاءِ أَوْ هُمَا عَلَى الْأَحَبِّ
 ١٧٦٦. وَأَنْسَبَ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدَرَ مَا
 ١٧٦٧. مُزِيلَ تَرْكِيبٍ وَمُبْقِيَا كَمَا
 ١٧٦٨. إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِ(ابْنٍ، أَوْ ابٍ)
 ١٧٦٩. أَوْ بَدْوُهَا بِ(الْأُمِّ) فِيمَا يُنْتَخَبُ
 ١٧٧٠. فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسَبَ لِلْأَوَّلِ
 ١٧٧١. مِنْ نَادِرٍ بِنَاءِ نَحْوِ: (تَيْمَلِي)
 ١٧٧٢. وَاجْبُرْ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ
 ١٧٧٣. وَازْدُدْهُ إِنْ بِصِحَّةِ الْعَيْنِ وَصِفَ
 ١٧٧٤. فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْنِيَةِ
 ١٧٧٥. حَتَّمَا لَدَى عَمَرٍ وَكُنْ مُقْوِيَةً

١٧٥٥
 وَشَدَّ (طَائِيٍّ) مَقُولًا بِالْأَلِفِ
 وَفِي (فَعُولَةٍ) عَلَى قَوْلِ غَلَمٍ
 وَ(فَعَلِيٍّ) فِي (فَعِيلَةٍ) حَتَّمُ
 مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثٍ وَجُوبًا حَكِيًا
 مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّأْوِيلَا
 وَشَبَّهَهُ فِي عَيْنِهِ الْعَلِيلَةَ
 وَهَكَذَا مَا كَانَ كَ(الْجَلِيلَةِ)
 مِنْ كَوْنِهِ حَتَّمًا لِوَاوِ انْقِلَابِ
 مَا كَانَ فِي تَشْنِيَةٍ لَهُ انْتَخَبَ
 بِمَزْجٍ أَوْ عَجْزِهِ أَوْ لُهُمَا
 رُكْبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا / [١٧٦٢]
 كَ(ابْنِ الزُّبَيْرِ) وَكَذَا (أَبُو الْعَرَبِ)
 أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
 وَهُوَ الْمُضَافُ كَ(أَمْرِيٍّ) وَاجْعَلِ
 مَا لَمْ تَخَفْ لَبْسًا^(٢) كَ(عَبْدِ الْأَشْهَلِ)
 حَتَّمًا مَتَى إِغْلَالُ عَيْنِهِ عُرِفَ
 جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلِفٌ
 وَعَيْنٌ مَجْبُورٍ بِفَتْحٍ آتِيَةٍ
 وَحَقٌّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَةٍ

(١) كَذَا فِي «الْأَلْفِيَةِ»، وَفِي (م) وَ(ظ): «لَزِمَ».

(٢) فِي (م): «وَجَبَ».

(٣) فِي (م): «يُخَفُّ لِبْسٌ».

أَلْحَقْ مَتَى يَقُولُ عَمْرُو قُلْتَا
 أَلْحَقْ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفِ التَّا
 وَضَعًا صَحِيحًا جَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ
 ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَـ (لَا، وَلَايِ)
 أَوْ كَـ (مُرٍ) مَا حَذَفَ عَيْنَهُ عِلْمُ
 فَجَبْرُهُ وَفَتَحَ عَيْنَهُ التَّزِمُ
 فِيمَا أَتَى مُفْرَدُهُ فِي السَّمْعِ /
 إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا فِي الْوَضْعِ
 شَبِيهِ (تَامِرٍ، وَبَزَازٍ، عَمِلٍ)
 فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقَبْلُ
 مِنْ نَحْوِ: (رَازِيٍّ، وَبِضْرِي) نَدَرَا
 عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصَرَا

١٧٧٦. وَبِـ (أَخ) (أُخْتًا) وَبِـ (ابْنٍ) (بَنَاتٍ)
 ١٧٧٧. وَبِـ (كِلَا) أَيْضًا عَلَى ذَا (كِلْتَا)
 ١٧٧٨. وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي
 ١٧٧٩. وَذَا اغْتِلَالٍ مُوجِبًا فِي الْجَائِي
 ١٧٨٠. وَإِنْ يَكُنْ كَـ (شَيْءٍ) مَا الْفَا عَدِمُ
 ١٧٨١. مِنْ كُلِّ مَا اغْتِلَالُ عَيْنِهِ ^(١) لَزِمَ
 [١٦٣] ١٧٨٢. وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ
 ١٧٨٣. مُوَافِقًا فِيهِ الْقِيَاسَ الْمَرْعِي
 ١٧٨٤. وَمَعَ (فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، فَعِلٍ)
 ١٧٨٥. وَوَزْنَ (مِفْعَالٍ، وَمِفْعِيلٍ) نُقِلَ
 ١٧٨٦. وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا
 ١٧٨٧. فَكُلُّ مَا مِنْهُ مُخَالَفًا يُرَى

الوقف:

وَقَفَّا وَلَوْ لِفَتْحِ مَبْنِيٍّ قَفَا
 وَقَفَّا وَتَلَوْ غَيْرِ فَتَحِ احْذِفَا
 صَلَةَ هَا أُنْشَى مَعَ اسْتِنْدَارِ
 صَلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

١٧٨٨. تَنْوِينًا اِثْرَ وَقْفٍ ^(٣) اجْعَلْ أَلْفَا
 ١٧٨٩. سِوَى الَّذِي اِثْرَ انْفِتَاحِ التَّاءِ ^(٤) وَفَى
 ١٧٩٠. وَاحْذِفْ لَوْ قَفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ
 ١٧٩١. مِنْ بَعْدِ نَقْلِ وَمَعَ اسْتِكْثَارِ

(١) في (م): «لامه».

(٢) في «الألفية»: «بالوضع».

(٣) في «الألفية»: «فتح».

(٤) أي: تاء التأنيث، وهذا الاستثناء على الوقف عليها بالهاء كما هو الأفصح. اهـ حاشية الأصل.

١٧٩٢. وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبَ
 ١٧٩٣. ثَالِثُهَا^(١) فِي عَمَلٍ نُونًا كُتِبَ
 ١٧٩٤. وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ فِي^(٢) التَّنْوِينِ مَا
 ١٧٩٥. كَانَ تُسَمَّى بِـ (مُرٍ، يَفِي)^(٣) وَمَا
 ١٧٩٦. وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي
 ١٧٩٧. كَذَاكَ فِي نَحْوِ: (يَفِي) أَيْضًا وَفِي
 ١٧٩٨. وَغَيْرِهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكَ
 ١٧٩٩. رَوْمًا وَمَفْتُوحٍ بِضَعْفِ الْمَسْلُوكِ
 ١٨٠٠. أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةِ أَوْ قِفْ مُضْعِفًا
 ١٨٠١. سُكُونُ آخِرٍ وَفَتْحٌ وَوَفَى
 ١٨٠٢. مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقَلَا
 ١٨٠٣. وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْبِنَاءِ مُشْتِمِلًا
 ١٨٠٤. وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا
 ١٨٠٥. عَنْ أَلِفِ التَّنْوِينِ^(٤) مِنْ ثَمَّتَ لَا
 ١٨٠٦. وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ
 ١٨٠٧. مِنْ (فُعِلٍ، أَوْ فِعْلٍ) فَا مَنَعَ تُطْعَمُ
 ١٨٠٨. فِي الْوَقْفِ تَأْنِيثُ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ

مَعَ اخْتِلَافٍ كَيْفَ رَسْمُهَا يَجِبُ
 فَالْفَا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قَلْبٌ
 لَمْ تُلَفِّهِ الْعَيْنُ أَوْ الْفَا عُدْمًا
 لَمْ يُنْصَبْ أَوْلى مِنْ ثُبُوتِ فَاغْلَمَا
 مَنْصُوبٍ الْإِثْبَاتُ مُطْلَقًا يَفِي /
 نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتِضَا
 بِغَيْرِ فَتْحٍ سَكْنَا أَوْ اسْلُكِ
 سَكْنُهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ
 فِي لُغَةٍ سَعْدِيَّةٍ حَيْثُ انْتَفَى
 مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا
 مِنْ آخِرٍ تَصْحِيحُهُ قَدْ انْجَلَى
 لِسَاكِنِ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَ
 يَحْسُنُ لِاسْتِزَامِهِ أَنْ يُخْزَلَ
 يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا
 وَذَا بِأَنْ يُفْضِيَ^(٥) لِغَيْرِ مَا سُمِعَ
 وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ
 لَا تَابَحَرْفٍ أَوْ بِفِعْلٍ تَتَّصِلُ

(١) أي: الأقوال المفهومة من الخلاف. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في «الألفية»: «ذي».

(٣) معطوف بإسقاط العاطف، و«ما لم» عطفٌ على «لم تلفه»، فافهم. اهـ حاشية الأصل.

(٤) في (م): «التأنيث».

(٥) في (م): «أفضى».

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَخٍ وَصَلٍ
يَأْتِي مِنْ اسْمٍ أَوْ يَكُونُ عَلَمًا
ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
بِحَذْفِ لَامٍ جَزْمًا أَوْ وَقْفًا حَصَلَ
بِحَذْفِ آخِرِ كَ (أَعْطِ مَنْ سَأَلَ)
قُلْ: لَيْسَ حَتْمًا فِيهِ أَيْضًا إِذْ تَلَّوْا
كَ (يَعِ) مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا
أَلْفَهَا حَتْمًا لِفَرْقٍ قَدْ عُرِفَ
أَلْفَهَا وَأَوَّلِهَا هَا إِنْ تَقَفَ
بِاسْمٍ وَفِيهِ حَتْمُهُ قَدْ يُرْتَضَى
بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اِقْتِضَاءٌ مَقْتَضَى؟)
امْنَعْ وَفِي دَائِمِهِ إِنْ الْبِنَا
أَدِيمَ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَ
لِلْوَقْفِ فِيمَا لِلضَّرُورَةِ انْتَمَى
لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَفَشًا مُنْتَظَمًا

١٨٠٩. وَتَاءُ الْإِسْمِ قَدْ تُبْقَى وَيَقْلُ
١٨١٠. وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا
[١٦٤] ١٨١١. وَأَصْلُهُ جَمْعٌ وَلَوْ فَرْضًا لِمَا
١٨١٢. وَقَفَ بِهَا السَّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلُ
١٨١٣. كَ (لَمْ يَرَهُ، وَرَهُ) فَكُلُّ ذَا مُعْلُ
١٨١٤. وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ (ع) أَوْ
١٨١٥. بِدُونِهِ مَا لِتَوَاتُرِ عَزَوْا
١٨١٦. وَ (مَا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ
١٨١٧. لَكِنَّهَا إِنْ رُكِّبَتْ لَمْ تَنْحَذِفْ
١٨١٨. وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا
١٨١٩. وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُ فِيمَا خَفَضَا
١٨٢٠. وَوَضَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا
١٨٢١. مَاضِيًا امْنَعْ وَسِوَى ذَا مِنْ بِنَا
١٨٢٢. وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا
١٨٢٣. وَقَلَّ ذَا أَيُّ (٥) وَضَلَّكَ اللَّفْظُ بِمَا

(١) في النسخ الثلاث: «فراعي».

(٢) «الها» ساقطة من الأصل.

(٣) في النسخ الثلاث: «ما».

(٤) سقط من نسخة ألفية الشارح بيت من «الألفية» وهو قول ابن مالك:

وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

وهو ثابت في كثير من الشروح.

(٥) في (م): (م) بدلًا من «أي».

مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَمِلَ فَهُوَ أَخَفْتُ
 أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ /
 يَصِيرُ فِي هَذَيْنِ يَاءٌ فُخْمَا
 يَلِيهِ هَا التَّانِيثُ مَا الْهَاءُ عِدْمَا
 تُكْسَرُ أَوْ الْيَاءُ أَصْلُهَا فِيمَا يَعْنُ
 يُوْلُ إِلَى (فَلْتُ) كَمَا ضِي (خَفْتُ، وَدَنْ)
 بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَذَا إِنْ تَسْتَقِرُّ
 بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَ (جَنِيهَا أَدِرْ)
 فَتَحًا يَلِي كَسْرًا بَغِيرِ فَاصِلٍ
 تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهَا ضَمٌّ وَرَدْ
 فَ (دِرْ هَمَاكَ) مَنْ يُمْلَهُ لَمْ يُصَدِّ
 فِي الْإِسْمِ مِنْ كَسْرٍ يُرَى مُؤَثَّرًا
 مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَا
 كَ (نَاصِحٍ، وَبَاخِلٍ) فِيمَنْ بَخِلَ
 أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ

١٨٢٤. الْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ
 ١٨٢٥. وَالْفَتْحَ لِلْكَسْرِ بِسَبْقِهَا اتَّصَفَ
 ١٨٢٦. دُونَ مَزِيدٍ وَشُدُودٍ وَلِمَا
 ١٨٢٧. وَفِي (الْمَكَا) بِالْفَتْحِ شَذٌّ وَلِمَا
 ١٨٢٨. وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ
 ١٨٢٩. فَكُلُّ مَا فِي الْأَصْلِ هَكَذَا يَبِينُ
 ١٨٣٠. كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرْ
 ١٨٣١. يَتْلُوها الْيَاءُ لَكِنْ الْفَصْلُ حُظِرَ (١)
 ١٨٣٢. كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي
 ١٨٣٣. نَحْوُ: (كِتَابٍ) فَانْفِتَاحًا أَمِلَ (٢)
 ١٨٣٤. كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ
 ١٨٣٥. وَمُطْلَقًا فِي الْهَاءِ هَذَا يُعْتَمَدُ
 ١٨٣٦. وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَا يَكْفُ مُظْهَرًا
 ١٨٣٧. لَوْلَاهُ لَا يَاءٌ مِنْ عَلَى (٣) مَا ذِكْرًا
 ١٨٣٨. إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ
 ١٨٣٩. وَمِثْلُ هَذَا: (عَاذِرٌ) عُدْرًا قَبْلُ

(١) أي: حين تأخر الياء. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «أَمَلِي».

(٣) في (م): «لَا يَاءٌ وَعَلَى».

(٤) في (م): «يَاءٌ كَذَا»، وفي الأصل و(ظ): «يَاءٌ وَكَذَا».

فَنَحْوُ: (طَالِبٍ، وَصَالِحٍ) حُظْرُ/
 أَوْ سُكَّنَ^(١) أَثَرَ الْكُسْرِ كَ (الْمِطْوَاعِ مِزْ)^(٢)
 بِالرَّاءِ الَّتِي تَقَدَّمَتْهَا الْأَلِفُ
 بِكَسْرِ رَا كَ (غَارِمًا لَا أَجْفُو)
 بِأَنْ يُرَى فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى فُصِّلَ
 وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
 دَاعٍ فَنَاسَبُوا بِهِ الْفَوَاصِلَ
 دَاعٍ سِوَاهُ كَ (عِمَادًا) وَ «تَلَا»
 وَلَوْ تَرَاهُ جَاءَ عَارِضَ الْبِنَا
 دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا)
 لَمْ يَثْلُ حَرْفٌ بِالِاسْتِعْلَا اتَّصَفَ
 أَمِلَ كَ (لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفُ^(٣) الْكُلْفُ)
 شَبِيهِ (رَحْمَةٍ) وَحُسْنُهُ صِفِ
 وَقَفِ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

[١٦٥] ١٨٤٠. كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ
 ١٨٤١. فِيهِ إِمَالَةٌ خِلَافَ مَا كُسِرَ
 ١٨٤٢. وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا^(٣) يَنْكَفُ
 ١٨٤٣. حَيْثُ تُرَى الرَّاءُ إِذَنْ تَتَّصِفُ
 ١٨٤٤. وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ
 ١٨٤٥. لَكِنَّهَا فِي الْهَاءِ وَلِلْكَسْرِ تَقِلُّ
 ١٨٤٦. وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا
 ١٨٤٧. أَوْ أَلَفًا أُخْرَى أَمَالُوهَا بِلَا
 ١٨٤٨. وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا
 ١٨٤٩. وَخُصَّ ذَا بِالِاسْمِ مِثْلَمَا^(٤) عَنَى
 ١٨٥٠. وَالْفَتْحَ قَبْلَ كُسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ
 ١٨٥١. إِنْ كَانَ هَذَا الْفَتْحُ غَيْرَ الْيَا وَصَفَ
 ١٨٥٢. كَذَا الَّذِي مَا قَبْلَ^(٦) هَا التَّأْنِيثِ فِي
 ١٨٥٣. وَ (كُذْرَةٍ) تَقْبِيحُهُ وَالْكُلُّ فِي

التصريف:

وَمَا أَتَى فِي (سَوْفَ) مِنْ تَغْيِيرٍ /

[١٦٥ب] ١٨٥٤. حَرْفٌ وَشَبِيهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي

(١) فِي «الْأَلْفِيَّةِ»: «يَسْكُن».

(٢) فِي (م): «أَمْر».

(٣) فِي (م): «رَاء».

(٤) فِي (م): «حَيْثَمَا».

(٥) فِي النسخ الثلاث: «تَكْفَى».

(٦) فِي «الْأَلْفِيَّةِ»: «كَذَا الَّذِي يَلِيهِ ...».

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَضْرِيفٍ حَرِي
فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ عَرَى
قَابِلٌ تَضْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا
عَنْ زَائِدٍ وَفِي الْكَثِيرِ وَرَدَا
وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
وَالْآخِرُ الْإِغْرَابُ حَتَّمَا فِيهِ أُمُّ
وَكَسِرٌ وَزِدٌ تَسْكِينٌ ثَانِيهِ تَعْمٌ
وَ(حُبْكٌ) فِيهِ تَدَاخُلٌ نُقِلَ
لِقَصْدِهِمْ تَخْصِصَ فِعْلٍ بِ(فُعْلٍ)
فِعْلٍ لِأَنَّهُ بِتَحْرِيكِ قَمَرٍ
فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدٌ نَحْوُ: (ضَمِنُ)
وَعَبْرٌ (فَعْلَلٌ) لَهُ مَا وَرَدَا
وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
كَ(جَعْفَرٌ، وَسَلَهَبٌ) إِنْ حَمَلُوا
وَ(فَعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ، وَفَعْلُلٌ) / [١٦٦]
عَنْ أَرْبَعٍ وَهُوَ الْخُمَاسِي أَصْلًا
فَمَعٌ (فَعْلَلٌ) حَوَى (فَعْلَلًا)
غَايِرَ مِنْهُ نَادِرٌ^(١) إِنْ سَلِمَا

١٨٥٥. وَفِي (الَّذِي، وَذَا) عَنْ الْقَيْسِ عَرِي
١٨٥٦. وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ يُرَى
١٨٥٧. عَنْ كَوْنِهِ عَنْ وَضْعِهِ مُغَيَّرَا
١٨٥٨. وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا
١٨٥٩. عَلَى ثَلَاثٍ وَرُبَاعِيًّا بَدَا
١٨٦٠. وَغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِيِّ افْتَحَ وَضُمَ
١٨٦١. كَ(أَسَدٍ، وَصُرْدٍ) وَكَ(حُلْمٍ)^(١)
١٨٦٢. وَ(فِعْلٌ) أَهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ
١٨٦٣. وَلَمْ يَجِئْ مِنْ عَكْسِهِ غَيْرُ (دُئِلَ)
١٨٦٤. وَافْتَحَ وَضُمَ وَكَسِرَ الثَّانِي مِنْ
١٨٦٥. وَالْبَاقِ مَفْتُوحٌ وَذَا إِنْ جَاءَ مِنْ
١٨٦٦. وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرَّدَا
١٨٦٧. وَالْأَمْرُ وَالْمَجْهُولُ فَرْعٌ عُدَّ
١٨٦٨. لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلٌ)
١٨٦٩. فِي وَزْنِهِ الْهَاءُ عَلَى مَا أَصْلُوا
١٨٧٠. وَمَعٌ (فِعْلٌ، فَعْلَلٌ) وَإِنْ عَلَا
١٨٧١. فَأَرْبَعٌ مِنْ صِيغٍ قَدْ حَصَلَا
١٨٧٢. كَذَا (فَعْلَلٌ، وَفَعْلَلٌ) وَمَا

(١) فِي (م) كَانَ هَذَا الشَّطْرُ مَكَانَ الشَّطْرِ السَّابِقِ، وَالسَّابِقُ مَكَانَهُ.

(٢) فِي (م): «مَنْ».

(٣) فِي (م): «نَادِرًا».

غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى
لِعِلَّةٍ يُحْذَفُ مِنْ قَبْلِ ذِي
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ: تَا (اِحْتَذِي)
وَزْنٍ وَرَاعِ هَيْئَةَ الْأَصْلِ تَفِ
وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى
فِيمَا لِأَرْبَعٍ وَخَمْسٍ يَرْتَقِي
كَرَاءٍ (جَعْفَرٍ) وَقَافٍ (فُسْتُقٍ)
فَقِيلَ أَيْضًا: وَزْنُهُ بِالمِثْلِ
فاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
وَنَحْوِهِ مِمَّا بِتَكَرُّارِ نُمِي
وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفِ فِي كَد (لَمْلَم)
صَاحِبَ إِنْ لَمْ تَكُ فِي الْمَوْزُونِ/
صَاحِبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
مِثْلَ الَّذِي بِأَلْفٍ قَدْ سُمِعَا
كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤُ، وَوَعُوعَا)
أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ قَطْعًا مُطْلَقًا
ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا
بَسْبُقِهَا أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صِفَ

١٨٧٣. مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ فَلَيْسَ ^(١) كُلُّ مَا
١٨٧٤. وَالْحَرْفُ ^(٢) إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي
١٨٧٥. كَد (يَعْدُ) الْمَحْذُوفِ فَاءٍ وَالَّذِي
١٨٧٦. بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الْأُصُولِ فِي
١٨٧٧. وَاقْلِبْ أَوْ اخْذِفْ إِنْ تَكُنْ مِنْ مُقْتَفِي
١٨٧٨. وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ
١٨٧٩. فَلَا مَّا أَوْ لَا مَيْنَ زِدْ فِي الْمُزْتَقِي
١٨٨٠. وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ
١٨٨١. لَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ قَوْلَ الْجُلِّ
١٨٨٢. وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِم)
١٨٨٣. مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ صَالِحٍ لِلْعَدَمِ
[٦٦ ب] ١٨٨٤. فَالْفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ
١٨٨٥. يُرَى كَحَرْفَيْنِ مُكَرَّرَيْنِ
١٨٨٦. وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا
١٨٨٧. أَيْ: مِنْ مُضَاعَفِ الرُّبَاعِيِّ مَعَا
١٨٨٨. وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا
١٨٨٩. مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ أَصْلٍ قَدْ رَقِيَ
١٨٩٠. كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ

(١) كما قيده به في «التسهيل»، وبكونه غير أعجمي ولا مركب، وتركتهما لأن الكلام ينصرف إلى المفرد الأصل. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في «أ»: «الحذف».

(٣) في (م): «فستقي».

١٨٩١. وَذَا عَنَى بِكَوْنِ هَذِهِ الْأَلِفِ
 ١٨٩٢. وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي
 ١٨٩٣. وَنَحْوِ: (حَسَّانَ) بِخُلْفِهِمْ وَفِي
 ١٨٩٤. وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ
 ١٨٩٥. كَذَاكَ (تَفْعِيلٌ) وَ(تَفْعَالٌ) مَعَهُ
 ١٨٩٦. وَالْهَاءُ وَقَفَّاكَ (لِمَهْ؟) (٢) وَ(لَمْ تَرَهُ)
 ١٨٩٧. لِأَنَّهَا حَرْفٌ لِمَعْنَى مُظْهِرَةٌ
 ١٨٩٨. وَامْنَعُ زِيَادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتَ
 ١٨٩٩. فَدُونَ ذَا زِيَادَةٍ قَدْ حُظِلَتْ

فصل في زيادة همز الوصل:

١٩٠٠. لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ
 ١٩٠١. فَلَمْ يَجِئْ مَا لَمْ تَكُنْ (٣) ضَرْوَرَةً
 ١٩٠٢. وَهُوَ لِفِعْلِ ماضٍ اِحتَوَى عَلَى
 ١٩٠٣. كَ (اسْتَخْرَجَ) الثَّانِي وَمَا بِهَا عَلَى
 ١٩٠٤. وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا
 ١٩٠٥. أُسْكِنَ ثَانِيهِ فَيَعْنَى بِكَذَا
 ١٩٠٦. وَفِي (اسْمٌ، اسْتِ، ابْنٌ، ابْنُمُ) سَمِعَ
 ١٩٠٧. أُولِ (أَمْرَيْنِ، وَابْنَيْنِ) قَدْ وَضِعَ

أكثر من حرفين لفظياً
 شبيهه (عثمان) مثالها يفي
 (غضنفر) أيضاً أصالة كفي
 وباب الإفتعال فيه واقعة
 ونحو: الاشتغال والمقابلة
 وعدّها في مثل هذا لم نره
 واللام في الإشارة المشتهرة
 في الأحرف المذكورة التي مضت
 إن لم تبين حجة ك (حظلت)

وَصَلًا لِأَنَّهُ لِبَدْءٍ وَصْلَةٌ
 إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ كَ (اسْتَشْبُوا)
 أَرْبَعَةٌ بِدُونِهِ أَوْ مَا عَلا
 أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انْجَلَى)
 أَمْرٌ مُضَارِعٌ الثَّلَاثِي إِذَا
 أَمْرُ الثَّلَاثِي كَ (اخْشَ، وَامْضِ، وَانْفِذْ)
 وَفِي مُثَنِّيَّاتِهَا اذْكُرْهُ تُطْعَمُ
 وَ (اثْنَيْنِ، وَامْرِئٍ) وَتَأْنِيثُ تَبَعُ

(١) في (م): «نحو غضنفر أصالة كفي»، وهو كذلك في «الألفية».

(٢) في (م): «كلمة».

(٣) في (م): «يكن».

١٩٠٨. وَ (اِيْمُنُ)، هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبَدَلُ
١٩٠٩. لَوْ حُذِفَتْ عَلَى قِيَاسٍ يُنْقَلُ

الإبدال:

١٩١٠. أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ (هَدَأَتْ مُوْطِيَا)
١٩١١. بِقَلَّةٍ أَوْ لِادْغَامِ حُكِيَا
١٩١٢. آخِرًا اِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي
[٦٧ب] ١٩١٣. بَلْ أَوَّلًا أَبْدِلُهُمَا بِهَا وَفِي
١٩١٤. وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ
١٩١٥. فَلَمْ يَجِئْ فِي مُشَبِّهِ (الْمَكَايِدِ)
١٩١٦. كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنٍ اكْتَفَا
١٩١٧. فِي جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ بِخُلْفٍ عُرِفَا
١٩١٨. وَافْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلُّ
١٩١٩. مِنْ هَمْزٍ لَيْنٍ ثَابِتٍ لَوْ مَا أُعِلُّ
١٩٢٠. وَآوَا^(١) وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَائِيْنَ رُدُّ
١٩٢١. وَالرَّدُّ وَاجِبٌ هُنَا مَا عَنْهُ بُدُّ
١٩٢٢. وَمَدًّا ابْدَلْ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ
١٩٢٣. مُخَيَّرًا فِي غَيْرِ مَا الْهَمْزَانِ مِنْ
١٩٢٤. إِنْ يُفْتَحِ اِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قُلْبٍ
١٩٢٥. وَذَا ضَعِيفٌ فَاقْلِبْنَاهُ إِنْ تُصِيبُ

هَمْزُهُمَا دَفْعًا لِلْبَسِ يَحْضُلُ
مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

أَيُّ: شَائِعُ الْإِبْدَالِ لَا مَا رُوِيَ
فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَآوِ وَيَا
ذَا الْوَآوِ وَالْيَا أَلِفٌ قَدْ يَقْتَضِي
فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتَضِي /
فِي كَ (مَفَاعِلٍ) بِهِمْزٍ وَارِدٍ
هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ (الْقَلَائِدِ)
وَآوَيْنِ أَوْ يَاءَيْنِ أَوْ مَا اخْتَلَفَا
مَدَّ (مَفَاعِلٍ) كَجَمْعٍ (نَيْفَا)
أَوْ هَمْزِ اللَّامِ بُعِيدَ مَا عَمِلُ
لَا مَا وَفِي نَحْوِ (هَرَاوَةٍ) جُعِلَ
إِنْ لَمْ تَرَ الثَّانِي طَارِئًا وَمُدُّ
فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبِّهِ (وُوفِي الْأَشَدِّ)
جِنْسٍ تَحْرُكٍ بِأَوَّلِ قُرْنٍ
كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَ (اِثْرٌ، وَاتَّسَمَ)
وَآوَا وَقِيلَ: اِثْرَ فَتَحِ يَا يَجِبُ
وَآوَا وَيَاءً اِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ

(١) فِي (م): «وَوَاوَا».

(٢) فِي (م): «تَحْرِيكٌ».

١٩٢٦. ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمُّ
 ١٩٢٧. وَقِيلَ: بَعْدَ الْكَسْرِ يَا وَفِي الْأَتَمِّ
 ١٩٢٨. فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَ (أَوْمُ)
 ١٩٢٩. وَمَنْ يُجْزُهُ فِي (أَيْنُ) لَا تَلَمُّ
 ١٩٣٠. وَيَاءٌ أَقْلَبَ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا
 ١٩٣١. نَحْوُ: (غَزِيلٍ) بِقَوْلٍ شَمِلَا
 ١٩٣٢. فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ
 ١٩٣٣. فِي حُكْمِ الْإِنْفِصَالِ تَا التَّائِيثِ أَوْ
 ١٩٣٤. فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلُ
 ١٩٣٥. عَيْنًا بِدُونِ أَلِفٍ فَالْعَيْنُ ظَلُّ
 ١٩٣٦. وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنُ
 ١٩٣٧. إِنْ صَحَّحَ اللَّامُ الَّذِي بِهَا اقْتَرَنَ
 ١٩٣٨. وَصَحَّحُوا (فِعْلَةً) وَفِي (فِعْلٍ)
 ١٩٣٩. وَشَدَّ تَصْحِيحٌ فِيهِ قَدْ حَصَلَ
 ١٩٤٠. وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبَ
 ١٩٤١. وَمَعَ تَا تَفَاعُلٍ ذَا يُضْطَحَبُ
 ١٩٤٢. إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ
 ١٩٤٣. وَ (بُوعٍ) الْمَجْهُولُ فِيهِ ذَا عُرِفَ
 ١٩٤٤. وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا

١٩٥
 فالسواو في الأصح فيه فلتزم
 واوا أصغر ما لم يكن لفظاً
 في نحوه التحقيق للإبدال ضم
 ونحوه وجهين في ثانيه أم
 كجمع (مضباح) وقد أوما إلى
 أو ياء تصغير بسواو ذا أفعلا
 زيادتني (فعلان) إذ هم قد رأوا
 زيادتني (فعلان) ذا أيضا رَوَوْا
 مَصْدَرُهُ آتٍ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْلُ
 مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الْحَوْلُ)
 وَأَلِفٌ فِي الْجَمْعِ بَعْدَهُ اسْتَكْرُ
 فَا حُكْمُ بَذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَرُ
 جَمْعًا أَتَى تَصْحِيحُهُ وَإِنْ يُعْلُ
 وَجْهَانِ وَالْإِعْلَالُ^(١) أَوَّلَى كَ (الْحِيلِ)
 لِكَسْرِ ماضٍ واسم فاعلٍ نَسَبَ
 كَ (الْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ) وَوَجَبَ
 نَحْوُ: (ضَوِيرٍ) بِتَصْغِيرٍ وَصِفَ
 وَيَا كَ (مُوقِنٍ) بَذَا لَهَا اعْتَرَفَ/
 مَرَّ لِأَجْلِ يَائِهِ أَنْ تَسْلَمَا

(١) في «الألفية»: «رأوا».

(٢) في النسخ الثلاث: «والتصحيح»، وهذا غريب مناقض لقوله: «كالهيل»، والتصويب من «الألفية».

١٩٤٥. لِثَقُلِ الْجَمْعِ وَهَذَا مِثْلُ مَا
 ١٩٤٦. وَوَاوًا أَثَرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى
 ١٩٤٧. لَا مَّا كَمَا بِقَوْلِهِ ذَا ثَبَتَا
 ١٩٤٨. كَتَاءٍ بَانَ مِنْ (رَمَى) كَ (مَقْدَرَهُ)
 ١٩٤٩. فِي أَصْلٍ وَضَعَ اللَّفْظُ لَا مُغْيِرَهُ
 ١٩٥٠. وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا لِ (فُعَلَى) وَضَفَا
 ١٩٥١. تَصْحِيحُهَا وَغَيْرَ مَحْضٍ وَضَفَا

فصل في اعتلال لام (فَعَلَى):

١٩٥٢. مِنْ لَامِ (فَعَلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ
 ١٩٥٣. أَضْلًا لِفَرْقٍ وَمِثَالُ ذِي بَدَلُ
 ١٩٥٤. بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فَعَلَى) وَضَفَا
 ١٩٥٥. فِي اسْمٍ وَصَحَّحَهُ بِقَوْلٍ أَوْفَى

فصل في اجتماع الواو والياء، وقلبهما ألفًا وإبدال النون ميمًا:

١٩٥٦. إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا
 ١٩٥٧. بِنَاءٍ جَمْعٍ وَزْنُهُ مُشْتَهِيَا
 ١٩٥٨. فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبَنَّ مُدْغَمَا [١٦٩]
 ١٩٥٩. كَ (سَيِّدٍ) وَمِثْلُ: (لَيٍّ) فَاغْلَمَا
 ١٩٦٠. مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ
 ١٩٦١. وَغَيْرِ مَا أُبْدِلَ مِمَّا لَمْ تُعَلَّ

يُقَالُ: (هَيْمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)
 تَجِدُهُ فِي فِعْلٍ تَعَجُّبٍ أَتَى
 أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
 فِي كَوْنِهَا تَاءً تُرَى مُقَدَّرَهُ
 كَذَا إِذَا كَ (سَبُعَانٍ) صَيَّرَهُ
 مَحْضًا يَصِحُّ الْيَاءُ وَاسْمًا يُنْفَى
 فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

يَاءٍ بِلا عَكْسٍ وَوَضَفَا لَا تُعَلُّ
 يَاءٍ كَ (تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلُ
 فَالْوَاوُ لَا الْيَا صَحَّ وَاحِكُ الْخُلْفَا
 وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

فِي غَيْرِ تَصْغِيرٍ لِلْفَظِ بُنِيَا
 وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
 حَثْمًا لِمِثْلَيْنِ بِقَلْبٍ لَزِمَا/
 وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا
 فِي غَيْرِ نَحْوِ: (أَيْسَ) الَّذِي نُقِلَ
 أَلْفًا ابْدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلَ

١٩٦٢. إِنْ حُرِّكَ الثَّانِي وَإِنْ يَسْكُنُ^(١) كَفْتُ
 ١٩٦٣. وَنَحْوُهُ بِصِحَّةِ الْعَيْنِ فَكَفْتُ
 ١٩٦٤. إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ
 ١٩٦٥. وَ(عَلَوِيٍّ) فَيَصِحُّ لِلْأَلِفِ
 ١٩٦٦. وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ، وَفَعِلًا)
 ١٩٦٧. إِنْ كَانَ وَصَفَتْ مِنْهُمَا قَدْ نُقِلَا
 ١٩٦٨. وَإِنْ يَبْنُ (تَفَاعُلٌ) مِنْ (افْتَعَلَ)
 ١٩٦٩. عَلَى (تَفَاعُلٍ) فَكُلُّ مَا حَصَلَ
 ١٩٧٠. وَإِنْ بِحَرْفَيْنِ^(٣) ذَا الْإِغْلَالِ اسْتَحِقُّ
 ١٩٧١. فَعَالِيًا مِنْ أَجْلِ ضَعْفِ مَا سَبَقَ
 ١٩٧٢. وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
 ١٩٧٣. كَ(صُورَى) فَلَيْسَ عَيْنُ كُلِّ مَا
 ١٩٧٤. وَقَبْلَ بَا^(٤) أَقْلَبَ مِمَّا التُّونَ إِذَا
 ١٩٧٥. كَمَا بِدُونِ الْبَا فَقَسْ فِيمَا إِذَا
- إِغْلَالُ عَيْنٍ فَ(بَيَانٍ) ائْتَصَفَ
 إِغْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يَكُنْ
 كَ(رَمِيَا، وَفَتِيَانٍ) فَاعْتَرَفَ
 أَوْ يَاءُ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفَ
 كَ(غَيْدٍ، وَحَوْلٍ، وَحَوْلَا)
 ذَا (أَفْعَلٍ) كَ(أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلَا)
 كَ(اجْتَوَرُوا) فَمِثْلُ ذَا الْقَوْمِ حَمَلُ
 وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تَعَلْ
 بِأَنْ تَرَى الشَّرْطَ كِلَيْهِمَا لِحَقِّ
 صَحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكَّسَ قَدْ يَحِقُّ
 تَخْتَصُّ بِالِاسْمِ سِوَى التَّاسِلِمَا
 تَخْتَصُّ الْإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلِمَا / [٢٩ب]
 سَكَنَ^(٥) لَا إِنْ حُرِّكَتْ فَشَدَّ ذَا
 كَانَ مُسَكَّنًا كَ(مَنْ بَتَّ أَنْبَذَا)

فصل في نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما:

١٩٧٦. لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّخْرِيكَ مِنْ
 ١٩٧٧. يُلْفَى بِلا تَجَانُسٍ أَبْدَلَ مِنْ
 وَاوٍ وَيَاءٍ تَلِيَاهُ ثُمَّ إِنْ
 ذِي لَيْنٍ اتَّ عَيْنَ فَعَلٍ كَ(أَبْنِ)

(١) في «الألفية»: «سكن».

(٢) في (م) والأصل: «تكف»، وبالوجهين في (ظ)، وبالياء في «الألفية».

(٣) في «الألفية»: «لحرفين».

(٤) في الأصل: «يا».

(٥) في (م): «أسكن».

مُوافِقًا فِعْلًا بِمَعْنَى: (أَفْعَلًا)
 كَـ (أَبْيَضَ، أَوْ أَهْوَى) بِلامِ عُلَّاءِ
 بِـوَزْنٍ أَوْ زِيَادَةٍ يُلَمُّ
 ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ
 كَـ (مَقُولٍ) مُخَفَّفَ (المَقُولِ)
 وَأَلِفَ (الإِفْعَالِ، وَاسْتِفْعَالِ)
 وَقِيلَ: عَيْنٌ حُذِفَتْ وَمَا انْتَهَضَ
 وَحَذَفُهَا لِلنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضَ
 حَذَفَ بِلا تَاءٍ لِـ (مَفْعُولٍ) زَكَنَ
 حَذَفَ فَـ (مَفْعُولٍ) بِهِ أَيْضًا قَمِنَ
 نَقْلًا وَخَالَفَ الْقِيَاسَ الْمُعْتَبَرَ
 تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرَ
 حَمَلًا عَلَى فِعْلٍ لِفَاعِلٍ بَدَأَ
 وَأَعْلَلَ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا
 وَآوِيَّ لَامٍ لَكِنْ الْجَمْعُ قَمِنَ
 ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرَدٍ يَعْنُ
 وَالْغَالِبُ التَّصْحِيحُ فِيهِ يَنْتَمِي
 وَنَحْوُ: (نِيَامٍ) شُدُودُهُ نَمِي

١٩٧٨. إِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبَ وَلَا
 ١٩٧٩. وَلَمْ يَكُنْ تَضْعِيفُ لَامِهِ أَنْجَلَى
 ١٩٨٠. وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ
 ١٩٨١. لَا بِهِمَا فَإِنَّ هَذَا الْإِسْمَ^(١)
 ١٩٨٢. وَ (مِفْعَلٌ) صَحَّحَ كَـ (المِفْعَالِ)
 ١٩٨٣. فَلَمْ يَكُنْ بِمُقْتَضَى الْإِعْلَالِ
 ١٩٨٤. أَزَلْ لَذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّالِثُ الزَّمُّ عَوْضُ
 ١٩٨٥. وَمَنْ يُصَحِّحُ فِيهِمَا الْأَصْلَ مَحْضُ
 ١٩٨٦. وَمَا لِـ (الْإِفْعَالِ)^(٢) مِنَ الثَّقَلِ وَمِنْ
 ١٩٨٧. وَالْخُلْفُ فِي (إِفْعَالٍ) الْمَذْكُورِ مِنْ
 ١٩٨٨. نَحْوُ: (مَبِيعٍ، وَمَصُورٍ) وَنَدَرُ
 ١٩٨٩. مَا مِثْلُهُ (مَصُورٌ) إِذْ فِيهِ ظَهَرَ
 ١٩٩٠. وَصَحَّحَ (المَفْعُولِ) مِنْ نَحْوِ (عَدَا)
 ١٩٩١. وَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِيمَا وَرَدَا
 ١٩٩٢. كَذَلِكَ ذُو^(٣) وَجْهَيْنِ جَا (الْفُعُولِ)^(٤) مِنْ
 ١٩٩٣. بِأَنْ يُعْلَلَ فَهُمَا بِالْفَرْقِ مِنْ
 ١٩٩٤. وَشَاعَ نَحْوُ: (نِيَمٍ) فِي (نُومٍ)
 ١٩٩٥. وَمَا أَعْلَلَ فَاوُهُ أَكْسَرَ وَاضْمَمِ

(١) كذا في النسخ الثلاث، ولعل الصواب: «لاسم» باللام المزحلقة.

(٢) في «الألفية»: «لإفعال».

(٣) في «الألفية»: «ذا».

(٤) كذا في «الألفية»، وفي النسخ الثلاث: «المفعول».

فصل في إبدال فاء الافتعال تاءً، وإبدال تائه طاءً:

١٩٩٦. ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلَا
 ١٩٩٧. وَذَا لِأَنَّ اللَّيْنَ وَالْيَا ثَقُلَا
 ١٩٩٨. طَاتَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطَبِّقٍ
 ١٩٩٩. مِنْ فَكٍّ أَوْ إِدْغَامٍ إِنْ لَمْ تَسْبِقِ
 حَثْمًا وَفِي الْفُرُوعِ مِثْلُ: اتَّصَلَا
 وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (اِثْتَكَلَا)
 وَأَدْغِمَ إِنْ تَسْبِقُهُ طَاءٌ وَانْتَقِ
 فِي (إِدَانٍ، وَازْدَدَ، وَادَّكَرَ) دَالًا بَقِيَ

فصل في الإعلال بالحذف:

٢٠٠٠. فَامْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَ (وَعَدَ)
 ٢٠٠١. بَيْنَ انْفِتَاحٍ وَانْكِسَارٍ دُونَ رَدٍّ
 ٢٠٠٢. وَحَذَفُ هَمْزٍ أَفْعَلَ (اسْتَمَرَّ) فِي
 ٢٠٠٣. لِلْهَمْزَتَيْنِ وَعَلَيْهِ الْحَمْلُ فِي
 ٢٠٠٤. (ظَلْتُ، وَظِلْتُ) فِي (ظَلَلْتُ) اسْتُعْمِلَا
 ٢٠٠٥. مُطَّرِدًا فِيمَا بِكَسْرِ شُكْلَا
 مِنْ كُلِّ فِعْلٍ فَاؤُهُ وَآؤُ وَرَدَّ
 أَحْذَفَ وَفِي كَ (عِدَّةٍ) ذَاكَ أَطْرَدَ
 مُضَارِعٍ لِمُتَكَلِّمٍ يَفِي
 مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ
 وَفِي مُضَاعَفِ الثَّلَاثِي جُعِلَا
 وَ (قِرْنٍ) فِي (اقْرُرْنِ)، وَ (قَرْنٍ) نُقِلَا

الإدغام:

٢٠٠٦. أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي
 ٢٠٠٧. فَحَيْثُ لَمْ يُصَدِّرَا وَجَاءَ فِي
 ٢٠٠٨. وَذُلُّ، وَكِلَلٌ، وَلَبَبٌ
 ٢٠٠٩. مِنْ نَحْوِ: (رُدَّ) وَزَنَهُ كَيْ تُصِيبَ
 ٢٠١٠. وَلَا كَ (هَيْلَلٌ) وَشَدَّ فِي (أَلَلٌ)
 ٢٠١١. وَ (ضَبَبَ الْأَرْضُ) كَذَا فِيهِ يَقْلُ
 ٢٠١٢. وَ (حَيَّي) أَفْكُكُ وَادَّغِمَ دُونَ حَذَرٍ
 ٢٠١٣. وَرَجَّحَ الْفَكَّ فَإِنَّهُ اشْتَهَرَ
 إِدْغَامِهِ حَثْمًا شُرُوطُ فَاغْرِفِ
 كَلِمَةً ادَّغِمَ لَا كَمِثْلِ: (صَفَفٍ -
 وَلَا مِثَالِ: (إِبِلٍ) فَانْتَخِبِ
 وَلَا كَ (جُسَسٍ) وَلَا كَ (اخْضَصَ ابِي)
 فَكُّ عَنِ الْقِيَاسِ فِيهِ قَدْ عُدِلَ
 وَنَحْوُهُ فَكُّ بَنَقْلٍ فَقُبْلُ
 إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ ثُبُوتُهُ اسْتَقَرَّ
 كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى، وَاسْتَتَرَ)

٢٠١٤. وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتِدَى قَدْ يُقْتَصَرُ
 ٢٠١٥. مُضَارِعًا إِذْ غَيْرُهُ لَا يُقْتَصَرُ
 ٢٠١٦. وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ
 ٢٠١٧. وَافْكُكُ وَجُوبًا فِي الْفَصِيحِ إِنْ سَكَنَ
 ٢٠١٨. نَحْوُ (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) وَفِي [٧٠أ]
 ٢٠١٩. إِدْغَامُهُ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ فِي
 ٢٠٢٠. وَفَكَ (أَفْعِلْ) فِي التَّعْجِبِ التُّزْمُ
 ٢٠٢١. وَمُدْغَمٌ عَلَى الصَّوَابِ لَمْ يَجْمُ
- فِيهِ عَلَى تَا فِي ابْتِدَاءٍ إِنْ ظَهَرَ
 فِيهِ عَلَى تَا ك (تَبَيَّنَ الْعَبْرُ)
 بِجَزْمٍ أَوْ وَقْفٍ وَرَجَّحَهُ إِذَنْ
 لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ
 لُغْيَةً ضَعِيفَةً عَنْهُمْ يَفِي/
 جَزْمٍ وَشَبَّهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي
 فِيمَا أَتَى فَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَدْغَمَ
 وَالتُّزْمَ الْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلَمْ)



(١) في النسخ الثلاث: «تاء».

(٢) الظاهر أن تكون هذه الكلمة منصوبة خبر «إن»، ولعل الشارح اعتبر اسم «إن» ضمير شأن؛ حتى يحافظ على ضبط ابن مالك.

الختامة

٢٠٢٢. وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ	يُفَوْقُ كُتِبَ الْقَوْمُ حُسْنًا وَمَحَلْ
٢٠٢٣. وَمَا ضَمَمْتُهُ لَهُ قَدْ اكْتَمَلْ	نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلْ
٢٠٢٤. أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ	لِذَا بَتَرَجِيحِ تَرَى اخْتِصَاصَهُ
٢٠٢٥. فَكَاشَمِهِ إِذَنْ غَدَا خُلَاصَهُ	كَمَا اقْتَضَى غَنَى بِلا خِصَاصَهُ
٢٠٢٦. فَأَحْمَدُ اللَّهُ مُصَلِّيًا عَلَى	خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ مَنْ أَنْزَلَ
٢٠٢٧. عَلَيْهِ قُرْآنٌ لِإِعْجَازِ الْمَلَا	مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَ
٢٠٢٨. وَآلِهِ الْغُرَّ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ	وَالْعِثْرَةَ الطَّيِّبَةَ الْمُطَهَّرَةَ
٢٠٢٩. مَنْ جَمَعُوا الْفَضَائِلَ الْمُعْتَبَرَةَ	وَصَحْبِهِ الْمُتَخَبِّرِينَ الْخَيْرَةَ

تمت «الألفية» مع التشطير، أوفر الله لناظميها الثواب الكثير، وجعلهما في مقعد صدق عند البشير النذير، وفعل بنا كذلك؛ إنه على ما يشاء قدير، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة نهار الاثنين، ثالث عشر ذي القعدة الحرام، الذي هو من شهور سنة اثنتي عشرة ومئة وألف، أحسن الله ختامها بمحمد وآله، آمين، على يد الفقير إلى مولاه العلي، أحمد بن محمد الحنبلي، عفا الله عنه، آمين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ١- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ٥٧٧هـ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- لأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، عبد الإله نبهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله - أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣- لأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع ٢١٦هـ، أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.
- ٤- لأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، النحوي، المعروف بابن السراج ٣١٦هـ، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ٥- لأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري ٣٢٨هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، عام النشر - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٦- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ٣٣٨هـ، عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٧- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- ٨- آكام المرجان في أحكام الجان، محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين بن تقي الدين ٧٦٩هـ، إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن - مصر - القاهرة.
- ٩- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، سليمان العيوني، دار المنهاج، ط ١، ١٤٣٢هـ.

- ١٠- لأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي ٢٠٤هـ، دار المعرفة - بيروت، الطبعة بدون طبعة، سنة النشر ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ١١- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري ٥٤٢هـ، الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، - ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- ١٢- لانتصار لسيويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي ٣٣٢هـ، د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٣- لإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ٥٧٧هـ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام ٧٦١هـ، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٥- لإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ١٦- لبحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ٧٤٥هـ، صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.
- ١٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- ١٨- لبهجة المرضية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- ١٩- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي ١٢٠٥هـ، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٢٠- تاريخ ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين

المصادر والمراجع

١٩٥

- الدين بن الوردي المعري الكندي ٧٤٩هـ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢١- تاريخ الإسلام وَوَفَيَاتِ الْمَشَاهِيرِ وَالْأَعْلَامِ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ٧٤٨هـ، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٢٢- لتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ٦١٦هـ، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢٣- تسهيل السابلة، صالح بن عبد العزيز بن علي آل عثيمين الحنبلي، بكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ٢٤- لتحديث بنعمة الله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، إليزابيث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة.
- ٢٥- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٦- لتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي ٧٤٥هـ، د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق ودار كنوز إشبيلية، الطبعة الأولى.
- ٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٢٨- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٨٢٧هـ، الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٩- لتعليق على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي ٣٧٧هـ، د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٠- لتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ٤٦٣هـ، مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر ١٣٨٧هـ.

- ٣١- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز ٦٣٩هـ، أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٢- لجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٣- لجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ٧٤٩هـ، د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٤- حاشية ابن حمدون، ابن حمدون، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٥م.
- ٣٥- حاشية الخصري، محمد بن مصطفى بن حسن الخصري الشافعي ١٢٨٧هـ، تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م.
- ٣٦- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم ٣٣٧هـ، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٣٧- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة الأولى - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٣٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٩٣هـ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٩- لخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٩٢هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- ٤٠- لدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ٧٥٦هـ، الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ٤١- لزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري ٣٢٨هـ، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٢- لسحب الوابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجد المكي، بكر أبو زيد، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.

المصادر والمراجع

- ٤٣- سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي ٦٤٣ هـ، د. محمد الدالي، تقديم د. شاكر الفحام، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٤- سلك الدرر، أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، دار البشائر ودار ابن حزم، ط ٣، ١٩٨٨.
- ٤٥- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك ٦٨٦ هـ، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٦- شرح ابن جابر الهواري، أبو عبد الله بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي، عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٤٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ٧٦٩ هـ، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٤٨- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي ٣٨٥ هـ، الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، عام النشر - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٤٩- شرح التسهيل، المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ٧٧٨ هـ، أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ٥٠- شرح التصريح على التوضيح، أو: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري ٩٠٥ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٥١- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ، أ. د. يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، جامعة قار يونس - ليبيا.

- ٥٢- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- ٥٣- شرح المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ٧٤٩هـ، عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ٥٤- شرح المكودي على الألفية، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ٨٠٧هـ، الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، عام النشر ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٥٥- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٥٦- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، عدنان الدوري، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.
- ٥٧- شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ٣٦٨هـ، أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٥٨- شرح مفصل الزمخشري، يعيث بن علي بن يعيث بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيث وبابن الصانع ٦٤٣هـ، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٥٩- شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصّحيح، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٦٠- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١هـ، مجموعة من المحققين، دار الجيل - بيروت، الطبعة مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إستانبول سنة ١٣٣٤هـ.
- ٦١- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ٧٧١هـ، د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

المصادر والمراجع

- ٦٢- طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ٧٧٤هـ، د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٦٣- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن بن الوراق ٣٨١هـ، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٤- لفصول الخمسون، زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي ٦٢٨هـ محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٦٥- غذاء الألباب، شمس الدين السفاريني، مؤسسة قرطبة، مصر، ط ٢، ١٩٩٣م.
- ٦٦- فهرس مؤلفات السيوطي.
- ٦٧- لفوائد العجبية في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ١٢٥٢هـ، د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٦٨- لكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس ٢٨٥هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثالثة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٩- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي ٣٧٧هـ، الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٧٠- لكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب: سيويه ١٨٠هـ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٧١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة ١٠٦٧هـ، مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر ١٩٤١م.
- ٧٢- للامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم ٣٣٧هـ، مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧٣- لللمحة في شرح الملحّة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ٧٢٠هـ، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث

العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

٧٤- لمجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي ٣٣٣هـ، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، تاريخ النشر ١٤١٩هـ.

٧٥- لمحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى ٤٥٨هـ، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧٦- مختصر طبقات الحنابلة، محمد جميل عمر بن البغدادي، فواز أحمد زمللي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

٧٧- لمرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب ٥٦٧هـ، علي حيدر، الطبعة دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧٨- لمزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٧٩- لمسائل البصريات، أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٠- لمسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨١- لمسائل العسكرية، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي ٣٧٧هـ، د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، عام النشر ٢٠٠٢م.

٨٢- لمسائل الملقبات في النحو، ابن طولون، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط ١، ٢٠٠٧م.

٨٣- لمستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع ٤٠٥هـ، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ٨٤- معاني القرآن للأخفش، أبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط ٢١٥هـ، الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٨٥- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ٣١١هـ، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٨٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ٢٠٧هـ، أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- ٨٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام ٧٦١هـ، د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- ٨٨- لمفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ٥٣٨هـ، د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٨٩- لمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠هـ، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٩٠- لمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ٨٥٥هـ، أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، - ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٩١- لمقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد ٢٨٥هـ، محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- ٩٢- لمقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى ٦٠٧هـ، د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل - د. فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.

- ٩٣- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ٥٨١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٩٤- نشأة النحو العربي، محمد الطنطاوي، وادي الملوك، ط ٤، ١٩٥٤م.
- ٩٥- نشر فيض الانشراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ١١٧٠هـ، محمود فجال، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.
- ٩٦- نظم الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، سليمان العايد، مجلة جامعة أم القرى، السنة الأولى، العدد الثاني، ١٤٠٩هـ.
- ٩٧- لنعت الأكمل، محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري، محمد مطيع الحافظ، ونزار أباطة، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٢م.
- ٩٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ١٠٤١هـ، إحسان عباس، دار صادر - بيروت - لبنان.
- ٩٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- ١٠٠- هواتف الجنان، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاعر الخرائطي ٣٢٧هـ، إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١٠١- لوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ٧٦٤هـ، أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٠٢- لوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم الأسعد، دار الشواف، ط ١، ١٩٩٢م.



فهرس المحتويات

الموضوع

الصفحة	
٥	مقدمة.....
٥	ترجمة المصنف
٧	اسمه ومولده.....
٧	أخلاقه
٨	علمه، وعبارات العلماء فيه
٨	شيوخه
٨	مؤلفاته.....
٩	شعره.....
١٠	وفاته.....
١٣	شفاء الغليل في ترجمة الشيخ عبد الجليل
١٨	ترجمة الإمام ابن مالك
٢٦	مكانته.....
٢٨	التعريف بـ«ألفية ابن مالك»
٢٩	التعريف بكتاب «الكوكب المنير».....
٣١	توثيق نسبته واسمه
٣١	محتواه ومنهجه
٣٢	النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق
٣٩	

النص المحقق

٥٣	
٥٧	
٥٨	الخطبة.....
	الكلام وما يتألف منه.....

الصفحة	الموضوع
٥٩	المعرب والمبني
٦٤	النكرة والمعرفة
٦٨	العلم
٦٩	اسم الإشارة
٧١	الموصول
٧٣	المعرف بأداة التعريف
٧٥	الابتداء
٧٩	كان وأخواتها
٨١	(ما ولا ولات وإن) المشبهات بـ (ليس)
٨٢	أفعال المقاربة
٨٤	(إن) وأخواتها
٨٧	(لا) التي لنفي الجنس
٨٩	(ظن) وأخواتها
٩١	أعلم وأرى
٩٢	الفاعل
٩٤	النائب عن الفاعل
٩٦	اشتغال العامل عن المعمول
٩٨	تعدي الفعل ولزومه
٩٩	التنازع في العمل
١٠١	المفعول المطلق
١٠٢	المفعول له
١٠٣	المفعول فيه وهو المسمى: ظرفاً
١٠٤	المفعول معه
١٠٥	الاستثناء
١٠٧	الحال

فهرس المحتويات

الموضوع

التميز	١١٠
حروف الجر	١١١
الإضافة	١١٤
المضاف إلى ياء المتكلم	١١٨
إعمال المصدر	١١٩
إعمال اسم الفاعل	١٢٠
أبنية المصادر	١٢١
أبنية أسماء الفاعلين، والصفات المشبهة بها	١٢٣
الصفة المشبهة باسم الفاعل	١٢٤
التعجب	١٢٥
(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما	١٢٦
أفعل التفضيل	١٢٨
النعته	١٢٩
التوكيد	١٣١
عطف البيان	١٣٣
عطف النسق	١٣٤
البدل	١٣٨
النداء	١٣٩
فصل في تابع المنادى	١٤٠
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	١٤١
أسماء لازمت النداء	١٤٢
الاستغاثة	١٤٢
الندبة	١٤٣
الترخيم	١٤٤
الاختصاص	١٤٥

الصفحة	الموضوع
١٤٥	التحذير والإغراء.....
١٤٦	أسماء الأفعال والأصوات.....
١٤٧	نونا التوكيد.....
١٤٩	ما لا ينصرف.....
١٥٢	إعراب الفعل.....
١٥٥	عوامل الجزم.....
١٥٧	فصل (لو).....
١٥٧	(أما) و(لولا) و(لوما).....
١٥٨	الإخبار بـ(الذي) والألف واللام.....
١٥٩	العدد.....
١٦١	(كم) و(كأين) و(كذا).....
١٦١	الحكاية.....
١٦٢	التأنيث.....
١٦٤	المقصور والممدود.....
١٦٥	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا.....
١٦٦	جمع التكسير.....
١٧١	التصغير.....
١٧٣	النسب.....
١٧٦	الوقف.....
١٧٩	الإمالة.....
١٨٠	التصريف.....
١٨٣	فصل في زيادة همز الوصل.....
١٨٤	الإبدال.....
١٨٦	فصل في اعتلال لام (فعلى).....
١٨٦	فصل في اجتماع الواو والياء، وقلبهما ألفا وإبدال النون ميما.....

فهرس المحتويات

الموضوع

٢٠٧

الصفحة

١٨٧

١٨٩

١٨٩

١٨٩

١٩١

١٩٣

٢٠٣

فصل في نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما

فصل في إبدال فاء الافتعال تاءً، وإبدال تائه طاءً

فصل في الإعلال بالحذف

الإدغام

الخاتمة

المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

* * *